



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

## مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة

### الماستر

في شعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

دور التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في

المؤسسة الاقتصادية - دراسة استقصائية -

الأستاذة المشرفة:

- زريف فاطمة

إعداد الطالبتين:

بن كاملة هند

- ميلودي صارة

#### لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	بلكرشة رباح
مشرفا ومقررا	أستاذة مساعدة - أ -	زريف فاطمة
مناقشا	أستاذ محاضر - ب -	بن قطيب علي
مناقشا	أستاذ محاضر - ب -	بعلاش عصام

نوقشت وأوجزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸ هـ

## شكر وتقدير

قال الله تعالى: {وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد}

"كن عالما فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فأحب العلماء، فان لم تستطع فلا تبغضهم"  
الحمد لله الذي أعاننا على انجاز هذا العمل ويسر لنا سبل إتمامه فأليه يعود الفضل، انه هو أهل  
الثناء والحمد.

نتقدم في هذا المقام بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأستاذتنا الفاضلة "ظريف فاطمة" لتحملها  
مشقة الإشراف على هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بخالص التشكرات إلى الأستاذ الفاضل "شريف محمد" على مساعدتنا في  
إتمام هذا العمل رغم مشاغله الكثيرة.

وفي الأخير نتوجه بالشكر الجزيل للجنة المناقشة لهذا العمل ولكل من قدم لنا يد المساعدة من  
قريب أو بعيد في هذا العمل.

هند، صارة

## إهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا ذا أختتم بحث تخرجي .

إلى روعي أمي الطاهرة رحمك الله وأسكنك فسيح جناته يا قطعة من قلبي؛

إلى والدي الحبيب أطال الله في عمره، إلى أمي الثانية طيب الله ثراها؛

إلى من نشأت وترعرعت بينهم إخواني من كان لهم الأثر في الكثير من العقبات والصعاب؛

إلى كل من أكن لهم التقدير والاحترام صديقاتي وأحبتي؛

إلى جميع أساتذتي الكرام من لم يتوانوا في مد يد العون لي؛

أهدي لكم بحثي...

هند

## إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أنعم علينا بلحظة الوقوف هنا أمامكم بعد السنوات الصعبة التي مرت على حياتي، وقد كان لي حلما أن أقف أمام أساتذتي الأفاضل، الذين تعلمت منهم كل ما هو مفيد، بارك الله فيكم على مجهوداتكم وجعله في ميزان حسناتكم، فلقد كان حلما من الأحلام البعيدة التي كنت أتمنى تحقيقها لكن الله لا يضيع اجر المحسنين عملا.

إلى أمتي أيتها العشق المقدس والملاك الطاهر إليك يا سيدي أهدي تخرجي وكلماتي تنحني إجلالا لك أيتها الرحمة والحنان والعطاء لكم أنا بحاجة إلى أن أقبل قدميك الآن أشعر بجوع في أحشائي لن يملأه إلا أن احتضنك يا مولاتي وأميرتي؛ إلى أبي الغالي أيها الإنسان الجميل يا سندي وفخري أهدي إليك تخرجي يا حبيبي، أيها الأب الحنون لك قبلاتي وعليك صلواتي؛

إلى أخي وحمي ظهري وفخري وثروتي العظيمة يا حائطي الذي اتكأ عليه عند شدتي وملاذي بعد الله عند كربتي أيها الأخ الكريم والعظيم لقد كنت لنا أبا وأخا ومربيا ومعلما تعبت من أجلنا يا سيدي فلك التحية ولن أنسى معروفك وتشجيعك لي ما حييت ؛ شكرا على دعمكم.

"اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا"

صارة

**الملخص:** جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أهم جوانب التسيير الجبائي وقرار الاستثمار حيث

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء آراء صنّاع ومتخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية حول مساهمة

التسيير الجبائي في اتخاذ قرار الاستثمار ؛ ولمعالجة إشكالية الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة التي تتكون من مجموعة من متخذي القرار وموظفين في المؤسسات الاقتصادية والذين بلغ عددهم 132 فردا، وتم تحليل الآراء عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS للوصول إلى نتائج إحصائية سليمة. وخلصت الدراسة إلى أن التسيير الجبائي يؤثر في قرار الاستثمار من خلال آليتين أساسيتين تتمثلان في التحفيزات الجبائية الممنوحة في القانون الجبائي وقانون الاستثمار والتي تلعب دورا مهما في تخفيض العبء الجبائي على المؤسسات، وكذلك المسير الجبائي الذي يهدف إلى إدخال المؤسسة في المشاريع التي تكون مدعومة بالتحفيزات الجبائية من طرف الدولة.

**الكلمات المفتاحية:** التسيير الجبائي، القرار الاستثماري، الاستثمار، التحفيزات الجبائية، القانون الجبائي.

**Abstract:** this research highlights the most important aspects of fiscal management and investment decision; this study aims to survey the opinion of economic decision makers on the contribution of fiscal management to investment decision-making ; to answer the problems of the study, a questionnaire was designed and distributed to the sample study of 132 decision makers and employees of economic institutions, which were analysed through the SPSS statistical programme to arrive at sound statistical results.

The study concluded that fiscal management influences the decision to invest through two basic mechanisms, namely, fiscal stimuli granted in fiscal law and investment laws, which play an important role in reducing the fiscal burden ; as well as the fiscal route aimed at introducing the institution into projects supported by the fiscal stimulus

**The keyword:** fiscal management, investment decisions, investment, fiscal stimuli, fiscal law.

# قائمة المحتويات

## قائمة المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الملاحق

مقدمة

(أ-و)

### الفصل الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي

08.....	تمهيد
09.....	المبحث الأول: عموميات حول التسيير الجبائي
09.....	المطلب الأول: تعريف علم التسيير وخصائصه
10.....	المطلب الثاني: مفهوم التسيير الجبائي وضرورة وجوده
14.....	المطلب الثالث: أهداف التسيير الجبائي وأهميته
18.....	المبحث الثاني: مبادئ التسيير الجبائي وأساسه
18.....	المطلب الأول: مبادئ التسيير الجبائي وحدوده
20.....	المطلب الثاني: أسس التسيير الجبائي ومستوياته
23.....	المطلب الثالث: مميزات التسيير الجبائي
25.....	المبحث الثالث: خطوات التسيير الجبائي وفعاليتها
25.....	المطلب الأول: خطوات التسيير الجبائي ومعوقات تطبيقها
28.....	المطلب الثاني: فعالية التسيير الجبائي ومؤهلات المسير الجبائي
30.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التسيير في التسيير الجبائي
32.....	خلاصة الفصل الأول

### الفصل الثاني: مساهمة التسيير الجبائي في اتخاذ قرار الاستثمار

34.....	تمهيد
35.....	المبحث الأول: الاستثمار والعوامل المشجعة عليه
35.....	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وخصائصه



37.....	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار، أهدافه وأدواته
40.....	المطلب الثالث: العوامل المشجعة على الاستثمار والهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار
43.....	المبحث الثاني: ماهية القرارات الاستثمارية
43.....	المطلب الأول: مفهوم القرارات الاستثمارية، خصائصها وأهدافها
45.....	المطلب الثاني: مراحل وأنواع القرار الاستثماري
47.....	المطلب الثالث: أسس ومبادئ القرار الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه
50.....	المبحث الثالث: أثر التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري
50.....	المطلب الأول: آليات التسيير الجبائي في تشجيع قرار الاستثمار
51.....	المطلب الثاني: التحفيزات الجبائية كعامل مشجع للاستثمار
54.....	المطلب الثالث: الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار
60.....	خلاصة الفصل الثاني
	<b>الفصل الثالث: دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في المؤسسة</b>

### الاقتصادية

62.....	تمهيد
63.....	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها
63.....	المطلب الأول: منهج وعينة الدراسة
64.....	المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات، حدود، أدوات ونماذج الدراسة
67.....	المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان
69.....	المبحث الثاني: مناقشة وتحليل البيانات
69.....	المطلب الأول: استعراض وتحليل المتغيرات الديمغرافية
75.....	المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية لبيانات إجابات عينة الدراسة
90.....	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
92.....	خلاصة الفصل الثالث
94.....	خاتمة
99.....	قائمة المصادر والمراجع
105.....	قائمة الملاحق

# قائمة الجداول

الصفحات	عنوان الجدول	رقم الجدول
<b>الفصل الأول</b>		
21	مستويات التسيير الجبائي	(1-1)
<b>الفصل الثالث</b>		
64	كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة	(1-3)
67	درجات مقياس ليكارت الخماسي	(2-3)
68	الصدق والثبات لمحاور وأبعاد الاستبيان	(3-3)
69	تصنيف أفراد العينة حسب متغير الجنس	(4-3)
70	تصنيف أفراد العينة حسب متغير العمر	(5-3)
71	تصنيف أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	(6-3)
72	تصنيف أفراد العينة حسب متغير التخصص	(07-3)
73	تصنيف أفراد العينة حسب متغير المنصب الوظيفي	(08-3)
74	تصنيف أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	(09-3)
76	تحليل وعرض نتائج تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية	(10-3)
82	تحليل وعرض نتائج تأثير التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية	(11-3)

قائمة الأشكال

البيانية

قائمة الأشكال البيانية

الصفحات	عنوان الشكل	رقم الشكل
<b>الفصل الأول</b>		
11	الاختلاف بين النظرة الفرنكفونية والانجلوسكسونية لمفهوم التسيير الجبائي	(1-1)
<b>الفصل الثاني</b>		
42	الهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار	(1-2)
47	مراحل بناء إستراتيجية الملائمة	(2-2)
<b>الفصل الثالث</b>		
66	نموذج الدراسة	(1-3)
70	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	(2-3)
71	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	(3-3)
72	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	(4-3)
73	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	(5-3)
74	توزيع أفراد العينة حسب متغير المنصب الوظيفي	(6-3)
75	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	(7-3)

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
105	قائمة الأساتذة المحكمين على الاستبيان	01
106	الاستبيان	02
112	معدل الفاكرونباخ	03

# مقدمة



في ظل التغيرات التي شهدها العالم اليوم واشتداد المنافسة ما بين الدول والمؤسسات الاقتصادية التي تنشط في بيئة تتميز بالتغير الدائم ما يلزم عليها ضرورة توفير استراتيجيات واليات متعددة المجالات التي تضمن لها التكيف مع متغيرات بيئتها وتحقيق أهدافها المسطرة وفقا لما يخدم مصالحها وذلك من خلال التحكم في مختلف التكاليف التي تتحملها ومحاولة تخفيضها وزيادة من ربحيتها وتعزيز تنافسيتها وضمن مكانتها في الأسواق الاقتصادية.

من بين هذه الآليات والاستراتيجيات التي تمكن المؤسسة الاقتصادية من بلوغ أهدافها المسطرة وضمن استمراريته بطريقة سليمة ما يعرف بالسياسة الجبائية التي توفرها الدولة والتي تضمن منح بعض الامتيازات والتحفيزات الجبائية للمتعاملين الاقتصاديين بغية تشجيعهم للاستثمار وتمكينهم من تحقيق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية؛ تتميز هذه السياسة الجبائية بالتغير الكثير الذي يظهر من خلال القوانين المطبقة على كافة الوظائف والمستويات التي تسيرها، فيتطلب هذا التغير دراسة جيدة للمعطيات الجبائية التي تصبح من بين أهم محددات القرارات خاصة القرارات المرتبطة باختيار الاستثمارات، إذ يعد العامل الجبائي من بين أهم العوامل التي يجب إدراجها في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، وهو أساس ما يصطلح عليه بالتسيير الجبائي.

يعتبر الاستثمار من بين أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة وأمر حاسما نظرا لتأثيراته المستقبلية على حياتها حيث نجد أن التسيير الجبائي من بين احد المؤثرات الهامة على قرار الاستثمار وذلك من خلال استغلاله للامتيازات والتحفيزات الجبائية المتمثلة في الإعفاءات والتخفيضات التي تمنحها القوانين والتشريعات الجبائية لذلك على المؤسسة الاستفادة منها لترشيد قراراتها الاستثمارية. يعد قرار الاستثمار ومهما كان شكل الاستثمار من أصعب القرارات وأكثرها حساسية فهذا القرار في جوهره يمثل عملية تخصيص الموارد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعد شكلا من أشكال توزيع الدخل القومي، هذه الكينونة تفرض بالضرورة أن يكون هذا القرار سليما ومستندا على أسس رصينة بغرض حماية الموارد النادرة وعدم تبديدها.

وكثيرا ما نجد أن القرار الاستثماري في المؤسسات يتأثر بدرجة كبيرة بالمعاملة الجبائية السائدة وبمختلف الحوافز ذات الصلة أكثر من تأثره بالتحفيز الأخرى كجودة البنى التحتية والحوافز الغير الجبائية الأخرى؛ لذا فالتسيير الجبائي له دور هام في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية.

**أولا- إشكالية البحث:** مما سبق ذكره، الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذا البحث يمكن طرحها في التساؤل الرئيسي التالي:

## كيف يساهم التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مكانة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟
  - هل يتم اخذ العامل الجبائي بعين الاعتبار في عملية صنع قرار الاستثمار؟ وما دور المسير الجبائي في هذه المرحلة؟
  - هل التحفيزات الجبائية عامل يؤثر في عملية اتخاذ قرار الاستثمار؟
- ثانيا- فرضيات البحث: للإجابة عن الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي نراها تمثل الإجابات الأكثر احتمالا:
- الفرضية الأولى: تهتم اغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتسيير الجبائي فهو يقوم بتسيير الجباية لصالحها ويهدف إلى تخفيض الأعباء الجبائية والمخاطر وتجنيبها التكاليف الجبائية الإضافية.
- الفرضية الثانية: يأخذ متخذ القرار العامل الجبائي بعين الاعتبار عند عملية صنع القرار الاستثماري؛ ويتمثل دور المسير الجبائي في رصد واستغلال الامتيازات والتحفيزات الجبائية، وإدخال المؤسسة في المشاريع المدعمة بالتحفيزات الجبائية.
- الفرضية الثالثة: يساهم التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري عن طريق التحفيزات الجبائية التي تهدف إلى تخفيض العبئ الجبائي على المشروع الاستثماري وزيادة الربح.
- ثالثا- أسباب اختيار الموضوع: من بين الأسباب والدوافع التي قادتنا للبحث في الموضوع ما يلي:
- الأسباب الموضوعية:
- السعي من اجل إبراز دور التسيير الجبائي في اتخاذ قرار الاستثمار.
- يعتبر من هذا الموضوع من بين أهم مواضيع الساعة نظرا لدور الفعال الذي يلعبه كل من التسيير الجبائي وقرار الاستثمار.
- حداثة الموضوع حيث لم يناقش بكثرة من هذا المنظور.
- حاجة المؤسسات الاقتصادية للتسيير الجبائي عند عملية اتخاذ قرارات الاستثمار.
- الأسباب الذاتية:
- الميل الشخصي للبحث في هذا الموضوع.
- طبيعة التخصص الدراسي.

**رابعاً- أهمية البحث:** يستمد البحث أهميته من أهمية متغيرات الدراسة حيث نجد أن:

-التسيير الجبائي من احدث المواضيع في المجال الجبائي إلا انه لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل المؤسسات الجزائرية بسبب عدم إدراكها للدور الفعال لهذا الجانب.

-يعد الاستثمار العنصر الحيوي والمحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية.

-الأهمية البالغة التي يتمتع بها قرار الاستثمار السليم في المؤسسات حيث يعد العنصر الحاسم في نموها واستمرارها.

**خامساً- أهداف البحث:** نهدف من خلال دراسة هذا الموضوع إلى:

-التعرف على المفاهيم العامة للتسيير الجبائي وفعاليتها في المؤسسات الاقتصادية.

-توضيح العلاقة التي تربط التسيير الجبائي بقرار الاستثمار.

-توضيح دور التسيير الجبائي كأداة تنتهجها المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ قرار الاستثمار.

-توضيح تأثير التحفيز الجبائية في قرار الاستثمار.

**سادساً- حدود الدراسة:** يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى:

-**الحدود الموضوعية:** اختصرت هذه الدراسة على مختلف الجوانب المتعلقة بالتسيير الجبائي ومدى تأثيره على عملية صنع القرار الاستثماري.

-**الحدود الزمانية:** لقد تم إنجاز هذه الدراسة خلال لفصل الثاني من السنة الجامعية 2022/2021.

-**الحدود المكانية:** تم استقصاء آراء صنّاع القرار وموظفين لعينة من المؤسسات لولاية تيارت.

**سابعاً- منهج الدراسة:** للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ولمعالجة الإشكالية تم إتباع المناهج المستخدمة في العلوم الاقتصادية والمالية، حيث تم الاعتماد على:

-**المنهج الوصفي:** عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع فيما يخص الجانب النظري.

-**المنهج التحليلي:** تم الاعتماد عليه في محاولة إسقاط الجانب النظري من دراستنا على الفصل التطبيقي من اجل تحليل النتائج.

كما تطلبت معالجة البيانات المجمعّة في برنامج SPSS استخدام الأدوات الإحصائية الصحيحة والمناسبة

لطبيعة ولأهداف الدراسة، من خلال استخدام أداة الاستبيان بغية تقصي آراء عينة من متخذي القرار

بالمؤسسات الإنتاجية الناشطة على مستوى ولاية تيارت حول دور التسيير الجبائي في صنع قرار الاستثمار.

**ثامنا- الدراسات السابقة:** إن هذا البحث جاء كتكملة للعديد من الدراسات المواضيع التي من بينها:  
**دراسة عادل محمد عياض،** "محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات" حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، سنة 2003، حيث تمحورت إشكاليته حول ما هو أثر التسيير الجبائي الجزائري على شركات الأموال؟ وكيف يمكن لهذه الأخيرة تسيير جبايتها؟، تناول فيه الباحث مفهوم التسيير الجبائي بشكل عام ومختلف الخيارات الجبائية الممنوحة في التشريع الجزائري وقد توصل إلى أن التسيير الجبائي أمر ممكن وهو ممارسة معترف بها قانونا بعيدة كل البعد عن ممارسات الغش الضريبي.

**دراسة صابر عباسي،** " اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر سنة 2012، حيث تمحورت إشكاليته حول ما مدى تأثير المتغير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟، تناول فيه الباحث أهمية التسيير الجبائي وحدوده وعلى التسيير الجبائي الحديث الذي أصبح يبحث في كيفية الاستفادة والتعامل مع هذه التطورات التي شهدتها علم التسيير وقد توصل الطالب إلى أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولكن ضعيف الفعالية وأثره يكون أقوى على الخزينة المؤسسة وضعيف على أدائها المالي.

**دراسة زواق حواس،** مداخلة بعنوان "فعالية التسيير الجبائي في ترشيد القرار"، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة جامعة المسيلة سنة 2009، كانت إشكالية هذه المداخلة كالتالي: كيف يمكن إدراج العامل الجبائي في الوظيفة التسييرية لصناعة قرارات تمويلية سليمة من قبل المسير؟، تطرق الباحث في هذه المداخلة إلى ماهية التسيير الجبائي في المؤسسة ومكاسب المؤسسة من توظيف العامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي ومن نتائج المداخلة أن: إدراج التسيير الجبائي يقدم إسهامات بارزة في ترشيد القرارات المالية ويتجلى ذلك في توسيع المصادر التمويلية وتدنية تكاليف استخدامها.

**دراسة حواس زواق،** بعنوان "أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية بالاستناد إلى خيارات النظام الجبائي الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 02/33، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، تمثلت إشكاليته في ما أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟، اهتمت هذه الدراسة بالمفاهيم العامة حول التسيير الجبائي، أهمية التسيير الجبائي في تشجيع وترشيد التوجيه القطاعي والإقليمي للاستثمار، أهمية التسيير الجبائي في ترشد اختيار الطبيعة القانونية للمشروع الاستثماري ونظام خضوعه للضريبة؛ توصل الباحث إلى النتائج التالية: يؤدي

التسيير الجبائي دورا مهما في ترشيد استغلال الاختيارات الجبائية التي تتيحها التشريعات الجبائية بهدف تشجيع الاستثمار، كما يمارس دورا مؤثرا في ترشيد الاستثمار قطاعيا وإقليميا وتعد الضريبة من المتغيرات الهامة في القرارات المرتبطة بقرار الاستثمار.

ومن خلال ما تم التطرق إليه في بحثنا استطعنا أن نعطي له ميزة خاصة حيث يختلف بحثنا عن الدراسات السابقة في أن الدراسات السابقة كان موضوعها الأساسي يتمحور حول التسيير الجبائي قامت بالتركيز على دراسة اثر هذا الأخير على الأداء المالي في المؤسسة وفعاليتها في ترشيد صناعة القرار ، أما دراستنا الحالية فركزنا وبشكل كبير على إبراز الدور الكبير الذي يلعبه التسيير الجبائي في صناعة قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

**تاسعا- صعوبات البحث:** بحثنا كأي بحث لا يخلو من العوائق، سنحاول إيجازها فيما يلي:

-تشعب الموضوع وكثرة العناصر ذات الصلة به وهذا ما أدى إلى صعوبة حصره لهدف معالجته بأكثر تحليل ودقة.

-قلة المؤسسات الإنتاجية والمستثمرة على المستوى الولاية.

-هاته الدراسة كانت موجهة نحو دراسة الحالة في المؤسسة الاقتصادية من اجل توظيف المعلومات المحصلة في الإطار النظري بصفة ميدانية من شأنها تبيين الدراسة إلا أن عدم التطرق للدراسة جاء نتيجة رفض الاستقبال من الكثير من المؤسسات.

-صعوبة مقابلة مدراء ومتخذي القرارات في المؤسسات لإيصال الاستثمارات.

-صعوبة التنقل إلى المؤسسات نظرا لتموقعها في المناطق المعزولة.

-كثرة القوانين التي اقتضت موضوع التحفيز الجبائية الممنوحة للاستثمار وقوانين الاستثمار فمن الصعب التعامل معها والرجوع إليها.

**عاشرا- هيكل الدراسة:** لانجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول:

**-الفصل الأول:** خصصناه للإطار النظري للتسيير الجبائي حيث تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية

**فالمبحث الأول** تناول عموميات حول التسيير الجبائي ، **والمبحث الثاني** تناول مبادئ التسيير الجبائي وأساسه، أما **المبحث الثالث** فتطرق إلى خطوات التسيير الجبائي وفعالته.

**الفصل الثاني:** بعنوان مدخل للقرارات الاستثمارية تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية تضمن **المبحث الأول** مفهوم الاستثمار واهم العوامل المؤثرة فيه، **والمبحث الثاني** أما **المبحث الثالث** تطرقنا فيه إلى مساهمة التسيير الجبائي في اتخاذ قرار الاستثمار.

**الفصل الثالث:** فقد خصصناه للدراسة الاستقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، حيث شمل مبحثين ففي **المبحث الأول** تناولنا فيه منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها، أما **المبحث الثاني** فتطرقنا فيه إلى مناقشة وتحليل البيانات.

# الفصل الأول

### تمهيد

إن فكرة التسيير الجبائي ظهرت نتيجة تحولات وتطورات كبيرة لعلم التسيير، حيث تعددت فروعها ومن بين هاته الفروع التسيير الجبائي الذي يعتبر تلاحماً بين علم التسيير و السلوك القانوني والجبائي، فأصبح التسيير الجبائي له أهمية بالغة في المؤسسة فهو مجموع الإجراءات التي تتبعها المؤسسة من اجل تدنية الالتزامات الضريبية كما انه يجنب المؤسسة دفع التكاليف الجبائية الإضافية نتيجة عدم احترام النصوص التشريعية الضريبية المختلفة، حيث تكمن مهمته في تسيير المتغير الجبائي داخل المؤسسة وذلك في جميع دورات حياتها من اجل تعظيم ثروتها إلى أقصى حدود بدون الخروج عن القانون الجبائي؛ ولهذا أصبح التسيير الجبائي وسيلة في اتخاذ القرارات المهمة لدى المؤسسة، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول:** عموميات حول التسيير الجبائي؛

**المبحث الثاني:** مبادئ التسيير الجبائي وأساسه؛

**المبحث الثالث:** خطوات التسيير الجبائي وفعاليتها.



### المبحث الأول: عموميات حول التسيير الجبائي

إن نمو و استمرار المؤسسة الاقتصادية مرهون بقدرة المسير على إدراك العوامل المؤثرة في عملية صنع القرارات المهمة، إذ يعد العامل الجبائي احد هذه العوامل التي لا بد من إدراجها ضمن العملية التسييرية داخل المؤسسة و هذا أساس ما يطلق عليه بالتسيير الجبائي .

### المطلب الأول: تعريف علم التسيير وخصائصه

يعتبر التسيير من المفاتيح الأساسية التي حققت للمؤسسات المزايا التنافسية والريادة في سوق الأعمال فهو يمثل عملية مميزة تشمل العديد من الوظائف و المفاهيم، حيث اكتسب أهمية بالغة في عصرنا هذا. **أولاً- تعريف علم التسيير:** لقد تعددت وتطورت مفاهيم التسيير لاختلاف وجهات نظر الباحثين والاقتصاديين نظرا لأهميته في مختلف جوانب الأنشطة الإنسانية، ومن بين هذه التعاريف الشائعة للتسيير ما يلي:

"التسيير هو تلك المجموعة من العمليات المنسقة والمتكاملة التي تشمل أساسا التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة، انه باختصار تحديد الأهداف وتنسيق جهود الأشخاص لبلوغها."<sup>1</sup>

يعرف جورج تيري التسيير على انه: " عملية مميزة تشمل التخطيط، التنظيم، الدفع، والرقابة ويتطلع إلى تحقيق الأهداف بفضل العمل الإنساني بمختلف الموارد."<sup>2</sup>

يقول جون مي JOHN F. MEE أن التسيير هو: "فن الحصول على أقصى النتائج بأقل جهد حتى يمكن تحقيق أقصى رواج وسعادة لكل من صاحب العمل والعاملين مع تقديم أفضل خدمة ممكنة للمجتمع."<sup>3</sup>

يعرفه هنري فايول Henri Fayol "أن معنى أن تسيير هو أن تتنبأ، وتخطط، وتنظم، وتصدر الأوامر، وتنسق، وتراقب."<sup>4</sup>

استنادا إلى التعاريف السابقة يمكننا استنتاج أن التسيير هو العملية الذهنية أو الإجراء المحدد للنشاط الذي يشمل أساسا التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة من اجل تحقيق الأهداف المحددة باستعمال جميع

<sup>1</sup> محمد رفيق الطيب، مدخل لتسيير: أساسيات، وظائف، تقنيات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص21.

<sup>2</sup> G.R.Terry et S.G Franklin, **Les Principes du management**, Economica, 1985, P05.

<sup>3</sup> جميل احمد توفيق، إدارة الأعمال، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص19.

<sup>4</sup> جميل احمد توفيق، إدارة الأعمال، المرجع نفسه، ص19.

الطاقات المتاحة والجهد الإنساني على درجات الكفاءة والفاعلية.

ثانيا- خصائص علم التسيير: للتسيير عدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي:<sup>1</sup>

1. توفر التصورات الأولى: لتحقيق أهداف المؤسسة و الوصول إلى الغاية المخطط لها يجب على المسير أن تكون له معلومات أو تصورات قبيلة عن ما هو موجود في المؤسسة حتى يتمكن من العمل ومعرفة المؤسسة.
2. الإستراتيجية: هي الوسائل البديلة لتحقيق الأهداف المسطرة، وهي طريقة تقديرية لرسم مستقبل المؤسسة لان فيها تتحدد كل الخطوات العلمية التي من شأنها تحقيق كفاءة الإنتاجية.
3. التخطيط: هو طريقة تفكير عقلانية منظمة تساعد على التقرير سلفا بما يجب عليه سلفا بما يجب عمله في المستقبل والإعداد له وكيف يتم ومتى ومن الذي يقوم به.
4. العقلانية: من دون شك لا يمكن إسناد مسؤولية مركز القرار إلى شخص غير عاقل أو معتوه.
5. معرفة السياسة العامة: يجب على المسير معرفة التوجهات الأساسية التي تتبناها إدارة المؤسسة كنظام تسيير شمولي وخاصة الغاية والأهداف المرتد تحقيقها.
6. الروح الاتصالية: لا يزول المسير عملا خارج المحيط الاجتماعي باعتبار أن إمكانية التواصل مع الآخرين تعد من ضروريات التسيير لأنها تتضمن انتقال المعلومات عبر المستويات الرسمية.

### المطلب الثاني: مفهوم التسيير الجبائي وضرورة وجوده

يعتبر التسيير الجبائي اليوم ممارسة جذرية في المؤسسات، ونعني به التحكم في تسيير المتغير الجبائي بشكل يحقق قيمة المؤسسة من ناحية، وأهمية العنصر الجبائي الذي يعتبر تكلفة ومخطر وفرصة من ناحية أخرى وعدم الاهتمام بهذا العنصر قد يعود على المؤسسة بتكاليف إضافية وبالتالي يتحتم على المؤسسة ضرورة وجود تسيير جبائي فعال.

### أولا- تعريف التسيير الجبائي

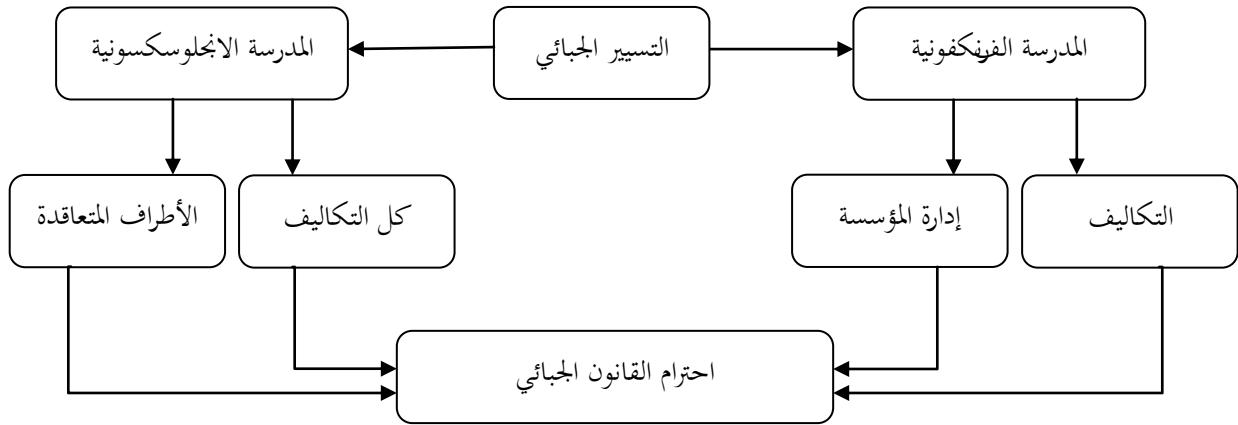
1. حسب المدرسة الفرنكفونية: يرى أن التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي في حدود مبدأي عدم التعسف في استعمال الحق و التصرف الغير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر فقط على التكاليف الجبائية وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من

<sup>1</sup>حمام محمد زهير، محاضرات في علوم التنظيم والتسيير، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، 2005، ص51.

اجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع.<sup>1</sup>

2. حسب المدرسة الانجلوسكسونية: يري أن التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل: حملة الأسهم (المساهمين)، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع، المراجعين... الخ المعنية بالإفصاح إما عن مبلغ الضريبة، إلا أن هذا التعريف له نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان اقل إخضاع وهذا ما يسمى بالمساهمة في خلق القيمة.<sup>2</sup>

الشكل رقم (1-1): الاختلاف بين النظرة الفرنكفونية والانجلوسكسونية لمفهوم التسيير الجبائي



المصدر: صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والجبائية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2012، ص 07.

3. حسب كريستن كوليت Christine collette: "التسيير الجبائي يعني أن الجبائية هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة يمكن أن يستخدم لصالح المؤسسة وان تصبح متغيرا فعالا في إستراتيجيتها إذ بدلا من السلبية اتجاه الجبائية يطرح الاستعمال الذكي و الفعال لها."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية -دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة-، مجلة الباحث، عدد12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص118.

<sup>2</sup> صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والجبائية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2012، ص 07.

<sup>3</sup> Christine Collette, **Gestion Fiscale des entreprises**, Paris, Année 1998, P22.

4. يرى ميشال Michael أن التسيير الجبائي يعني "معرفة الضرائب التي تدفعها المؤسسة ومعرفة المناطق

الجغرافية التي يجب التركيز عليها من اجل الحصول على الامتيازات الجبائية وتحديد أهداف جبائية ذكية بالنسبة لأنشطة المؤسسة ليتم التركيز عليها، مناقشة الإستراتيجية الجبائية مع مجلس الإدارة وامتلاك قاعدة بيانات تساعد على توثيق المعلومات الجبائية."<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن التسيير الجبائي هو فرع من فروع التسيير المالي، وهو عبارة عن مجموعة من الوسائل الإدارية المتبعة للتحكم في العبئ الجبائي وتخفيضه وذلك بإتباع الإدارة عددا من الإجراءات والقرارات والاستفادة من المزايا الجبائية الموجودة في القانون الجبائي حتى لا تتعرض المؤسسة لأي مخاطر قانونية.

كما تشير التعاريف المذكورة سابقا أن التسيير الجبائي هو:<sup>2</sup>

➤ ممارسة قانونية ما دامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية وتؤدي الالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة، وهي نقطة هامة للغاية بحيث تشكل جوهر الفرق بين التسيير الجبائي وكل من الغش والتهرب الضريبي؛

➤ آلية يفرضها الواقع الاقتصادي التي تعيشه المؤسسة باعتبار الضرائب احد المتغيرات الثابتة في المحيط التي تعمل فيه المؤسسة؛

➤ التأكيد على وجود خيارات جبائية أمام المؤسسة، إذ أن تعدد البدائل عنصر أساسي في اتخاذ القرار وعليه فان انعدام الخيارات الجبائية يؤدي إلى عدم الحديث عن التسيير الجبائي.

### ثانيا- ضرورة وجود التسيير الجبائي

تم استخدام المحاسبة لفترة طويلة إلا من اجل غايات وأهداف جبائية، حيث أن القواعد الجبائية لها تأثير كبير على المعايير المحاسبية و كيفية القوانين، لذلك فقد ظل القانون المحاسبي في الظهور والتطور مستمر؛ ولكن رغم هذا التطور الذي حدث للقانون المحاسبي فقد ظلت الضريبة متعلقة به باعتباره أداة لتسيير المؤسسات وأصبحت النتيجة المحاسبية تعد من منظور الحصول على النتيجة الجبائية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> كيموش بلال، بلخير محمد سعد الدين، دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2019، ص217.

<sup>2</sup> خالد مقدم، محمد الهادي ضيف الله، عمر فاروق زرقون، محاضرات في التسيير والمراجعة الجبائية، محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، سنة 2018/2019، ص13.

<sup>3</sup> صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص07.

تتميز الجباية بالتعدد، التعقيد وعدم الاستمرار في نصوصها، الأمر الذي يولد من المخاطر؛ كذلك هي دائمة التواجد في حياة المؤسسة من خلال الالتزامات القانونية التي تقع على عاتقها من جهة، ومن جهة أخرى بالتأثير على قراراتها.<sup>1</sup>

ومع ظهور فكرة تخصص الخدمات في المؤسسات بشتى أنواعها حيث أصبحت تسند الأعمال المتعلقة بالجباية إلى أشخاص متخصصين في الجباية، وبما أن التسيير الجبائي يدخل الإستراتيجية الداخلية للمؤسسة من اجل الحفاظ على مكانتها في المحيط الخارجي وضمان استمرارها واستقرارها في المحيط الذي يعتبر نوعا ما مليئا بالمنافسة، لذلك من الضروري وجوده واجب على كل مؤسسة؛ فتسيير الجباية هو الاختيار الأمثل.

من بين الخيارات الجبائية المعروضة على المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التالية:

- النصوص القانونية الجبائية؛
  - خصوصيات المؤسسة والتي تتطلب على كل منها تحليل شروطها الخاصة للاستغلال فمثلا مدة الاهتلاك التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب النشاط اليومي؛
  - يجب توضيح مفهوم ودرجة الخطر الجبائي لإزالة الغموض و الخلط بين المفاهيم، أي بين تسيير الخطر الجبائي والتهرب الضريبي؛
- إذ أن تسيير الخطر الجبائي يمثل المرحلة الأولى لكل تسيير جبائي للمؤسسة، فالهدف من هو السماح للمؤسسة بتحقيق مستوى كاف من الأمن الجبائي، فإمسك الخطر الجبائي لا يشكل الانتهاك لنصوص القانون.

إن ضرورة التسيير الجيد للجباية يقتضي أن يكون منفذ في الوقت المناسب ويمكن أن يكون ذلك في مختلف المؤسسات كالتالي:

تسيير أي فوري، تسيير قصير المدى، تسيير على المدى الطويل، مما يستدعي معرفة التعجيل أو التأخير لخيار جبائي وذاك من منظور الحصول على أقصى ربح، ويمكن أيضا في عدة حالات أن يكون مفيدا في تأجيل العجز أو التخلي عن ربح بتطبيق النظام المشجع على ربح ضريبي أكثر أهمية في المدى المتوسط.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نوال جخلوف ثلجة، التدقيق الضريبي: بحث عن الكفاءة الضريبية أم التهرب؟، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية، جامعة سكيكدة، أكتوبر 2010، ص 01.

<sup>2</sup> سعد داسر وعبد الحق عبدلي، المراجعة والتسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل الشهادات العليا في الجباية، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، سنة 2005، ص 16.

### المطلب الثالث: أهداف التسيير الجبائي وأهميته

يهدف التسيير الجبائي إلى معرفة فيما كانت المؤسسة تتعرض إلى الخطر الجبائي من خلال معرفة إذا كانت المؤسسة تحت الضغط الضريبي أكبر من الذي ينتج عن الإطار القانوني، من اجل تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيض الضرائب، وأيضا تحسين مستوى التنبؤ من طرف المسير؛ يعتبر التسيير الجبائي عملية ضرورية باعتبار الجباية عبئ ضريبي على المؤسسة فان تسييرها يعتبر من العمليات الضرورية للمؤسسة.

**أولا- أهداف التسيير الجبائي:** يسعى التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية التالية:

- التحكم في العبئ الضريبي؛
- تحقيق الأمن الجبائي؛
- ضمان الفعالية الجبائية؛
- خدمة إستراتيجية المؤسسة.

1. **التحكم في العبئ الضريبي:** إن ارتفاع الأعباء الجبائية يؤدي إلى زيادة تكاليف المؤسسة حيث تشكل هذه الأعباء جزء من سعر التكلفة لأي منتج وعليه فإنها تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الرفع من تكاليف الإنتاج مما يجعل التحكم فيها أمرا مهما للغالية ويتجلى التحكم في الأعباء الجبائية في ثلاث أشكال:<sup>1</sup>

- العمل على تخفيض الضريبة؛
- تأجيل دفع الضريبة من اجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة؛
- الرفع من العبئ الضريبي من خلال الامتناع عن الاستفادة من امتياز جبائي آني، وذلك كن خلال تحقيق أهداف تسييرية معينة مثال ذلك عدم احتساب الاهتلاك في مستواه الأقصى المسموح به قانونا وذلك بهدف توزيع الأرباح.

إن ظروف المؤسسة هي التي تحدد شكل التحكم في العبئ الضريبي، فالمؤسسة هي التي تمر بمرحلة نمو سيكون هدفها الأساسي هو التخفيض من الضريبة بينما المؤسسة التي تكون في حالة انحدار فهي تبحث

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، سنة 2003، ص 08.

عن تحسين صورتها اتجاه البنوك والمساهمين من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي، أما المؤسسات المتطورة فهي تحاول من خلال التسيير الجبائي تحقيق أرباح إضافية.<sup>1</sup>

2. تحقيق الأمن الجبائي: يتمثل النظام الجبائي في مجموعة الضرائب المطبقة ع والصادرة على شكل قوانين وتشريعات ويتحقق الأمن الجبائي عندما تكون المؤسسة ملتزمة بالنظام والقرارات الجبائية وفي وضعية قانونية اتجاه إدارة الضرائب بحيث لا يكون هناك أي تخوف من أي عملية رقابية تقوم بها الإدارة الجبائية للتأكد من عدم وجود مخالفات أو إخلال بالالتزامات الجبائية للمؤسسة؛ يشكل التسيير الخطر الجبائي الهدف الأول للتسيير الجبائي إذا انه من غير المنطقي أن يشغل المسير الجبائي نفسه بالبحث عن التركيبات القانونية المعقدة من اجل تخفيض العبئ الضريبي دون أن يكون بإمكان المؤسسة أن تتعامل بالشكل المطلوب مع جباية العمليات الجارية التي تقوم بها.

ومن بين الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة من اجل ضمان أمنها الجبائي هو تطوير مهمة وأدوات

التسيير الجبائي والعمل على تفعيل الرقابة والمراجعة الجبائية الداخلية التي تمكن من:<sup>2</sup>

➤ تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة لتفادي أي أخطار؛

➤ تحديد الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها؛

➤ تخفيض العبئ الضريبي من خلال تحسين أداء فعالية التسيير الجبائي.

كما يعتبر تسيير الخطر الجبائي الخطوة الأولى لكل تسيير جبائي هدفه تحقيق الأمن الجبائي؛ فتسيير الخطر الجبائي يهدف إلى تحديد الاحتياطات اللازمة لتفادي هذا الخطر، وتمثل في اتخاذ الإجراءات الوقائية التالية:<sup>3</sup>

- احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح واحترام أجال الدفع.

- توكيل مهمة التسيير الجبائي لمختص يلم بقواعد الجباية وإنشاء خلية جبائية مكلفة بالتحسين الدائم للتسيير الجبائي واستغلال الإمكانيات المتاحة في ميدان الجباية.

- القيام بإجراءات المراقبة الجبائية الداخلية وتطوير مهمة المراجعة الجبائية.

- إنشاء قاعدة بيانات تسمح بمعالجة المعلومات واطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي.

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، المرجع نفسه، ص 08.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، المرجع نفسه، ص 07.

<sup>3</sup> شناوي إسماعيل، هندي كريم، اثر الجباية على التسيير المالي للمؤسسة، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة دراسات عليا في الجباية، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2005، ص 74-75.

3. **ضمان الفعالية الجبائية:** يقصد بها استغلال المؤسسة للفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها بطريقة تسمح لها بتحقيق وفورات مالية فالتشريعات الجبائية الحديثة تسمح في العديد من الأحيان بامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات الضريبية؛ فالخيار الضريبي حسب المعنى الضيق هو البدائل والخيارات الممنوحة في التشريع الجبائي.

وتبرز الفعالية الجبائية من خلال صورتين:<sup>1</sup>

أ. **فعالية جبائية مباشرة:** تكون بواسطة استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز الجبائية المتاحة لها قانونا لتحقيق الوفرة المالية.

ب. **فعالية جبائية غي مباشرة:** تظهر في التشريعات الجبائية التي تمنح مجالاً لتعدد الخيارات القانونية المختلفة مما يؤدي إلى تحقيق هدفها الجبائي.

وتمكن الفعالية الجبائية المؤسسة من الحصول على:<sup>2</sup>

- **الامتيازات الجبائية:** توجد في العديد من الخيارات الممنوحة للمؤسسة، تسمح هذه الاختيارات بتخفيف الديون الجبائية.

- **الامتيازات المالية:** بحث المؤسسة عن الخيار الجبائي الأمثل يسمح لها بالحصول على الامتيازات المالية، لأنه بطبيعة الحال الامتيازات الجبائية تتبعها امتيازات مالية، ويوجد العديد من الامتيازات المالية ليست نتيجة الامتيازات الجبائية، لذلك على المؤسسة إصلاح الاوجاج الجبائي من اجل تحسن وضعيتها المالية.

- **الامتيازات التنافسية:** من اجل الحصول على مزايا تنافسية في السوق، يجب على المؤسسة التحكم في التكاليف الجبائية على المستوى الوظيفي للمؤسسة فيما يتعلق بعلاقتها مع العملاء والشركاء.

4. **خدمة إستراتيجية المؤسسة:** باعتبار التسيير الجبائي للمؤسسة هو جزء من نظام التسيير العام للمؤسسة وهداف التسيير الجبائي توضع بناء على التوصيات الإستراتيجية للمؤسسة ونظرا لدور الجبائية باعتبارها عنصرا هاما في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وذلك من خلال:<sup>3</sup>

- اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة اختلاف الأحكام الجبائية المطبقة على كل شكل منها؛
- تحديد خيارات النمو مثل أشكال التمويل ومدى تأثير العامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي؛
- اختيار المكان الجغرافي للنشاط داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المتاحة نتيجة لاختلاف الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة.

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 08.

<sup>2</sup> صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>3</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 09.



ثانيا- أهمية التسيير الجبائي: يعتبر التسيير الجبائي عملية ضرورية باعتبار الجباية عبئ ضريبي على المؤسسة ومن ثم فإنه يساعد الإدارة والمسيرين في تحقيق الاستخدام الأمثل من الإمكانيات ومختلف الوسائل المتاحة من اجل تخفيض هذا العبء، وبالتالي فإن انتهاج المؤسسات لنظام التسيير الجبائي يمكنها من تحقيق ما يلي:

1. وضوح الرؤية المستقبلية واتخاذ القرارات الإستراتيجية، إذا أثبتت الدراسات أن المؤسسات التي تهتم بصياغة إستراتيجية ناجحة ليست فقط لأنها تمتلك موارد مالية ولكن أيضا لقدرتها على اتخاذ قرارات فعالة بسبب دقة المعلومات.<sup>1</sup>
2. الالتزام بالواجبات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الضريبي.<sup>2</sup>
3. تجنب الازدواج الضريبي للمؤسسة وتفادي العبئ الضريبية الإضافية مثل: غرامات التأخير، العقوبات .. الخ.
4. المساعدة على تحسين نتائج المؤسسة وزيادة مردوديتها.
5. المساعدة في تقليل مبلغ الالتزام الضريبي وتجنبه.
6. المساعدة على الاستثمار في مجالات معفاة من الضريبة.
7. إيجاد سياسة متوازنة من قبل الإدارة تساعد على تنفيذ العمليات وتسهيل أعمال المتابعة وذلك من خلال وجود تعليمات إدارية مستندة للخطة الضريبية.
8. المساعدة على تحديد مراحل العمل والخطوات الواجب إتباعها.

<sup>1</sup> إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 1993، ص26.

<sup>2</sup> عبد الرزاق عباس، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2012، ص40.

### المبحث الثاني: مبادئ التسيير الجبائي وأساسه

يعتبر التسيير الجبائي بصفة عامة حملة القواعد التقنية التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق أهدافها وتعزيز مركزها المالي والتنافسي، فإنها تسعى جاهدة لتطبيق السبل الكفيلة وذلك بالاستناد إلى أسس ومبادئ والحدود التي اقراها المشرع التي يشترط عدم تجاوزها من طرف المسير الجبائي.

### المطلب الأول: مبادئ التسيير الجبائي وحدوده

أقر المشرع الجبائي المؤسسة بحريتها في التسيير الجبائي من خلال مبدأي الحرية في التسيير ومبدأ عدم التدخل في التسيير، كما وضع حدودا لهذه الحرية.

أولاً- مبادئ التسيير الجبائي: يعتمد التسيير الجبائي في المؤسسة على مبدأين أساسيين هما:

#### 1. مبدأ الحرية في التسيير: أن المكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد

الأقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف بالاستفادة منها وذلك تبعاً لمهاراته وذكائه للتعامل مع الجباية، وبالمقابل فن خياراته لا يمكن مباشرة تصنيفها على أنها تحايل ضريبي إلا إذا استطاعت الإدارة الضريبية إثبات سوء النية لديه وبما أن النتيجة الضريبية للمؤسسة تحسب انطلاقاً من النتيجة المحاسبية بعد إدخال التعديلات عليها فدور إدارة الضرائب هنا التأكد من صحة هذه النتائج من خلال مراجعة مختلف الوثائق المبررة للقيود المحاسبية المسجلة دون أي اعتراض على طبيعة ونوعية التسيير الداخلي للمؤسسة ما دام المكلف بالضريبة لا يقوم بأي تجاوز قانوني.<sup>1</sup>

كما يمكن الإشارة إلى أن حرية التسيير لمسير المؤسسة تسمح بالموافقة على نوعية من الرقابة للتأكيد من نظامية التسيير وهما:<sup>2</sup>

أ. **محافظة الحسابات:** من اجل المحافظة على مكاسب المساهمين؛

ب. **الرقابة الجبائية الدورية:** من اجل المحافظة على مكاسب الخزينة العمومية.

#### 2. مبدأ عدم التدخل في التسيير: إن التشريع الضريبي يلزم المؤسسة بالإيفاء بالتزاماتها الضريبية تجاه إدارة

الضرائب وفق الشوط المحددة مسبقاً، فليس لإدارة الضرائب الحق في التدخل في نمط تسيير المؤسسة وان تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية حتى وان رأت هذه الخيارات عديمة الجدوى أو سيئة الاختيار؛ وعليه فان ليس لإدارة الضريبة الحق في التدخل في القرارات التي يتخذها المسيرين في المؤسسة والذين يرونها مناسبة لها حتى وان كانت تؤدي إلى زيادة التكاليف الجبائية، فمثلاً يحق للمؤسسة أن تلجأ

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>2</sup> صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص16.

إلى الاستدانة حتى وان كانت الأموال الخاصة كافية للتمويل وهذا خصم الأعباء المالية من الربح الخاضع للضريبة.

وقد اقر المشرع الجزائري بهذا المبدأ من خلال سماحه لإدارة الضرائب للممارسة حقها في الاطلاع، الرقابة، التحقيق والمعاينة بحيث تهتم كل هذه التدخلات بالنظر في الوثائق المختلفة سواء على المستوى إدارة الضرائب من خلال مراجعة التصريحات الدورية أو على مستوى المكلف بالضريبة عندما تقرر الإدارة ضرورة ذلك.<sup>1</sup>

**ثانيا- حدود التسيير الجبائي:** قام المشرع بإعطاء الحرية للمؤسسة في تسيير جبايتها وفي المقابل كذلك قام بتحديد مجال لهذه الحرية، وتمثل في كل من:<sup>2</sup>

- الحدود القانونية؛

- الحدود المالية.

**1. الحدود القانونية:** منح المشرع الحرية الكاملة للمؤسسة في تسيير شؤونها تحت طائل القوانين السارية المفعول وكل تجاوز أو عدم احترام لأحد هاته التشريعات في تسيير المؤسسة يعتبر تعسفا قانونيا والتعسف في استعمال الحق مصطلح لا يخص بالذكر التشريعات الجبائية فحسب بل يتعدى ذلك إلى كافة التشريعات الأخرى.

ومن ابرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير ما يلي:<sup>3</sup>

- العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء أو تحقيق أو تحويل أرباح؛
- تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود و الصفقات؛
- التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بالعمليات الخالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
- التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع،
- استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 09.

<sup>2</sup> الحواس زواق، مداخلة بعنوان فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، المنتدى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة المسيلة، 15/14 أبريل 2009، ص 02.

<sup>3</sup> زواق الحواس، مداخلة بعنوان فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، المرجع نفسه، ص 02-03.

وفي الأخير لابد من التفريق بين التسيير الجبائي والتعسف في استعمال الحق حيث انه عادة ما تكون المؤسسة في إحدى الوضعيتين:

- إما أن تدفع المؤسسة أكثر من القيمة القانونية للضريبة، وهذا يعني سوء في التسيير ناتج عن جهل المسير لمختلف الامتيازات التي يمنحها المشرع، وهذا لا يعتبر تعسفا في استعمال الحق لا تهتم به إدارة الضرائب؛
- أو أنها تدفع اقل من القيمة القانونية للضريبة، وهذا ما يجعلها أمام الوقوع في التعسف في استعمال الحق أو الغش الضريبي أو التهرب الضريبي، وعلى هذا المستوى يتدخل التسيير الجبائي من خلال محاولة بلوغ القيمة القانونية للضريبة.

**2. الحدود المالية:** إن سوء التسيير للجباية يؤدي إلى ارتفاع الديون، وعلى رأس المال الجبائية لأنه لا يمكن تأجيلها فهي مفروضة وفقا لأحكام القانون الجبائي وكلما تأخرت المؤسسة عن دفعها يزداد حجمها وتصبح المؤسسة غير قادرة على تسديدها، ومن ثم تجدد نفسها عرضة لتحمل تكاليف إضافية في شكل غرامات وعقوبات على التأخير في دفع مما يصعب ويعقد من مهمتها ويجعلها معرضة لعقوبات صارمة تصل إلى تجميد حساباتها ويمكن أن تتعداه إلى إعلان إفلاسها، وهناك أمثلة على الأخطاء التي يقع فيها المسيرين كالتنازل على عقارات للمسيرين بأسعار منخفضة جدا عن الأسعار الحقيقية<sup>1</sup>، وعليه على المؤسسات أن تحدد وبشكل دقيق في العمليات التي تقوم بها والتي قد تصنف ضمن هذه الأفعال وذلك حتى يتم الوقوف على درجة الخطر الذي تتعرض له المؤسسة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أسس التسيير الجبائي ومستوياته

للتسيير الجبائي أسس ومستويات يستند عليها المسير الجبائي من اجل اتخاذ القرار المناسب للمؤسسة وتحقيق أهدافها وتحقيق فعالية أكبر تضمن لها تعزيز مركزها المالي والتنافسي.

**أولاً- أسس التسيير الجبائي:** يستند التسيير الجبائي على مجموعة من الأسس وعلى المؤسسة أن تأخذها بعين الاعتبار

**1. الأساس القانوني:** التسيير الجبائي مؤسس على مبدأ متعارف عليه ومحل إجماع يتمثل في أحقية المكلف في اختيار الوضعية الجبائية الأفضل من خلال مبدأ حرية التسيير الجبائي وهذا ما يمكن استنتاجه من النصوص القانونية، على سبيل المثال في القانون المدني الجزائري وبتحديد القانون 89-01 المؤرخ في 07 فبراير 1989 المادة 4 و5 الذي ألزم المسير بتحسين المردودية الاقتصادية والمالية من خلال تسييره بالمستوى

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص16.

<sup>2</sup> صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص21.

المطلوب مع وجوب استخدام الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك.<sup>1</sup>

2. **الأساس الاقتصادي:** يتمثل في مبدأ حرية التسيير للمؤسسة والذي يفرض تسييرا للحماية التي تخضع لها بحيث يتميز المحيط الذي يعيش فيه المؤسسة الاقتصادية بمستوى عالي من التنفسية، فهي تعمل على تندية الأعباء أو التكاليف من اجل ضمان هوامش ربح أكبر ومن بينها الأعباء المالية التي قد تتمثل في مختلف الضرائب التي تتطلب تجنيد استخدامات من الخزينة، وعليه فان على المسير التأهب من اجل تحمل هذه الأعباء، وهذا لا يكفي بل عليه معرفة وتقييم الاختيارات الجبائية المتاحة للتمكن من منح ميزة جبائية للمؤسسة، كما انه في حالة وجود هدف معين يمكن الوصول إليه بطريقتين مختلفتين فانه من الأجدر الاختيار بناء على المعيار الجبائي، وكأي حرية فان حرية تسيير المؤسسة ليست مطلقة، لذا نجد حدودا لحرية التسيير الجبائي تتمثل في الحدود المالية والحدود القانونية.<sup>2</sup>

**ثانيا- مستويات التسيير الجبائي:** يختلف مستوى نضج المؤسسات في تعامل مع المسائل الجبائية بتطور نموها وفق لمراحل حياتها والتي يجب أن ترتبط بإستراتيجية جبائية واضحة والتي تعبر عن مجموعة من الطموحات والأهداف ذات الصلة بالضرائب على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة فبعد تحديد نطاق الأنشطة الضريبية يكون الهدف خلق قيمة بما في ذلك إدارة المخاطر المتعلقة بالضرائب عن طريق استخدام الموارد المتاحة وخلق التآزر داخل المنظمة وبالتالي تمكين وظيفة الضرائب للوفاء باحتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة في المنظمة ومن اجل الوصول إلى كفاءة و فعالية في التسيير الجبائي ينبغي تحديد مستوى التسيير الجبائي في المؤسسة حيث ينبغي التمييز بين مستويات التسيير الجبائي وغي وفقا لما يلي:<sup>3</sup>

### الجدول رقم (1-1): مستويات التسيير الجبائي

المستوى	الشرح
المستوى صفر	غياب التسيير الجبائي
المستوى الأول	إدارة موجودة للمؤسسة علم بإدارة المخاطر الضريبية - تتم بشكل عفوي
المستوى الثاني	التسيير الغير رسمي
	تم تصميم عملية التسيير الجبائي غير مفعلة بسبب عدم وجود نظام تدريبي أو إجراءات مكتوبة (دليل

<sup>1</sup> القانون رقم 89-01 المؤرخ في 07 فبراير 1989 المتضمن القانون المدني الجزائري.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 06

<sup>3</sup> مقدم خالد، ضيف الله محمد الهادي، زرقون عمر الفاروق، محاضرات في التسيير والمراجعة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

إدارة المخاطر) تبقى كمسؤولية فردية يجب إتباعها قد يتم تصحيحها من قبل النظام		
يوجد منهجية ونظام معروف للتسيير الجبائي يتم تعريف إجراءات إدارة المخاطر وتوثيقها ومع ذلك يوجد جمود في تصحيح الانحرافات	Processus standardisé	المستوى الثالث
يمكن قياس مدى الامتثال والرقابة على الممارسات في إطار وجود الطابع الرسمي لهذا النظام، والذي يعمل على تحسين التسيير وفق لأفضل الممارسات ووفق لرقابة ذاتية لأثار المستجدات.	إجراءات التسيير متحكم فيها	المستوى الرابع
عملية التسيير الجبائي وصلت إلى أفضل الممارسات المتبعة وفق ديناميكية التحسين والتخطيط المستمر ووفق لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.	تسيير جبائي امثل	المستوى الخامس

**المصدر:** خالد مقدم، محمد الهادي ضيف الله، عمر فاروق زرقون، محاضرات في التسيير والمراجعة الجبائية، محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2019/2018، ص14، بتصرف. إن الوصول إلى المستوى الأعلى يتطلب منطق التطوير المسامر من خلال دمج والاستفادة من إمكانيات والمهارة المتوفرة، حيث أن الارتقاء بين هذه المستويات يطلب تشخيص مستوى الذي يتموقع فيه التسيير الجبائي داخل المؤسسة، وتحديد الأهداف وتوفير الإمكانية التي يتطلبها المستوى الأعلى، كما ينبغي أن تتم عملية التطوير على أسس تسمح بالتصميم والتنفيذ الجيد؛ من خلال التركيز على تحقيق نتائج تخدم المؤسسة و أصحاب المصالح وهذا حسب كل حالة ويكون هذا من خلال:<sup>1</sup>

- كفاءة وفعالية العملية الموجهة لتحقيق النتائج الموجودة،
- إجراءات رقابية مدججة من اجل القدرة على الاختيار والقياس؛
- تسهيل أهداف إدارة المخاطر.

<sup>1</sup>مقدم خالد، ضيف الله محمد الهادي، زرقون عمر الفاروق، محاضرات في التسيير والمراجعة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

### المطلب الثالث: مميزات التسيير الجبائي

إن تطور المؤسسات وإتباع نشاطها وزيادة حدة التنافس بينها وفي ظل بيئة متغيرة، وهو ما يتطلب منهم التكيف مع المتغيرات ومعرفة تطوراتها والاستفادة منها على أحسن وجه حتى تستطيع تعزيز مكانتها في السوق أمام منافسيها؛ ومن بين أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها هي تخفيض التكاليف وترشيد النفقات، ولا يتأتى هذا إلا بإتباع سياسة تسييرية ناجعة، لذا على المسير الجبائي إن يسير جباية المؤسسة بطريقة التي يضمن من خلالها أحسن الاختيارات وذلك لاتخاذ القرار داخل المؤسسة.

إذن فالتسيير الجبائي يتميز بخاصيتين أساسيتين:<sup>1</sup>

-**الخاصية الأولى:** استعمال الوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي.

-**الخاصية الثانية:** ناتجة عن قرار طوعي للمكلف بالضريبة.

#### 1. استعمال الوسائل المشروعة قانونا: التسيير الجبائي ممارسة قانونية يتميز باستعماله للوسائل

المتاحة من طرف القانون الجبائي لتحقيق الوفورات الضريبية؛ في هذه النقطة يجب التمييز بين التسيير الجبائي وكل من الغش الضريبي والتهرب الضريبي.

أ. **الغش الضريبي:** يعرف الغش الضريبي بأنه: "إرادة التملص من الضريبة المستحقة فعلا باستعمال طرق غير مشروعة."<sup>2</sup>

هو فعل إرادي عمدي يقوم به المكلف يصدر عنه مخالفة للتشريع والقانون الجبائي، وقد يأخذ الغش الضريبي عدة صور منها:<sup>3</sup>

➤ إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المتوجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين به خاصة المبيعات بدون فاتورة؛

➤ تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد عليها عند طاب الحصول إما على تخفيض أو خصم

أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة وإما الاستفادة من الامتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين؛

➤ القيام عمدا بنسيان تقييد أو إجراء قيد في حسابات أو القيام بتنفيذ أو إجراء قيد في الحسابات غير

صحيح أو وهمي في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليه في المادتين 9-10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحمل محلها ولا يطبق هذا الحكم على المخالفات المتعلقة بالنشاطات التي تم إقفال حساباتها؛

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 04.

<sup>2</sup> Arnel Liger, **La gestion fiscale des PMI : un Mythe**, Edition LGDJ, paris, année 1998, p32.

<sup>3</sup> المادة 193، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، سنة 2012

➤ قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق أخرى أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به؛

➤ كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع كل أو جزء من مبلغ الضرائب والرسوم كما هي مبينة في التصريحات المودعة.

ب. **التهرب الضريبي:** يقصد به تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الضريبي أو الثغرات الموجودة في القانون من اجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال، وذلك بكل أو جزء من المبلغ الواجب الدفع للخرينة العمومية والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وبصفة عامة فالتهرب الضريبي هو التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية.<sup>1</sup>

ج. **التسيير الجبائي:** يعمل المسير الجبائي على دراسة وتحليل عقلائي للتشريعات من اجل إيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من قبل المشرع الجبائي وبالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني، وعليه فإن التسيير الجبائي يتميز بأنه ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن التهرب الضريبي مع الإقرار بوجود غموض في بعض التشريعات الجبائية تجعل الحاجز الفاصل بين التسيير والتهرب بسيطا للغاية.<sup>2</sup>

2. **القرار الطوعي للتسيير الجبائي:** أن التسيير الجبائي يرتكز على "مبدأ حرية التسيير الجبائي" الذي ينص على حرية اختيار المكلف للوضعية المناسبة له وهو مرتبط بالاختيار الجبائي، فعملية اتخاذ القرار تتضمن بين بديلين أو أكثر أي بين عدة طرق ممكنة تقود نحو هدف مرغوب بحيث يجرى انعدام البدائل عملية التسيير من معناها، وهذه القرارات التي تنتج عن التسيير الجبائي هي قرارات تعكس إرادة المؤسسة وليست مفروضة عليها وعليه لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي إذ لم تكن هناك خيارات وبدائل يمنحها المشرع للمؤسسة من اجل تسيير عملياتها المختلفة، إذ يصبح الأمر في مثل هذه الحالة مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الضريبية المحددة<sup>3</sup>؛

إذن فالتسيير الجبائي يجد معناه الحقيقي في الأنظمة الضريبية التي تحمل تشريعاتها عناصر التسيير الجبائي المقدمة للمؤسسات من خيارات وبدائل وامتيازات.

<sup>1</sup> حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 39.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>3</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 5.



### المبحث الثالث: خطوات التسيير الجبائي وفعاليتها

لتسيير الجانب الجبائي للمسائل التي ستكون موضوع اتخاذ القرار في المؤسسة لا يتم إلا من خلال مرور عملية التسيير على مجموعة من الخطوات والمراحل، ومن الضروري دمج الجباية ضمن معطيات بيئة المؤسسة مع دراسة مرونة الطلب و الخصائص السوق الذي تزاوّل فيه المؤسسة نشاطها أو ترغب في الدخول إليه والتي تبرز من خلالها فعالية التسيير الجبائي؛ لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى خطوات التسيير الجبائي ومجموعة المعوقات التي تحد من تطبيقها، فاعلية التسيير الجبائي وكذا العوامل المؤثرة عليه.

### المطلب الأول: خطوات التسيير الجبائي ومعوقات تطبيقها

للقيام بعملية تسيير الجانب الجبائي للمسائل التي ستكون موضوع اتخاذ القرار في المؤسسة لا بد من المرور بمجموعة من الخطوات والمراحل تكون نهايتها اتخاذ القرار التي سيتم توضيحها من خلال هذا المطلب، كما هناك بعض المعوقات التي تحول دون التطبيق الناجح والفعال لخطوات عملية التسيير الجبائي. **أولاً- خطوات التسيير الجبائي:** التسيير الجبائي عبارة عن ترابط لمراحل ينتج عنها اتخاذ قرار ما لمسألة جبائية، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:<sup>1</sup>

1. **تشخيص المشكلة وتحديد الهدف:** تعتبر الخطوة الأولى للمشكلة المطروح، تكون من اهتمامات التسيير الجبائي إذا كانت ذات طبيعة جبائية، إذ يتمثل دور المسير الجبائي في التركيز على دراسة الجانب الجبائي للبدائل المتاحة فقد يكون المشكل المطروح أمام المسير هو طريقة تمويل الاستثمار معين فحيارات التمويل أمامه عديدة ومتنوعة مثل الاقتراض، قرض إيجاري، الرفع من رأس المال، تمويل ذاتي... الخ، والجوانب الواجب مراعاتها أثناء اختبار هو ضمان أكبر قدر ممكن من المردودية أي بالمقابل تقليل الأعباء ومنها الضريبة للحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة بأكبر قدر ممكن.
2. **جمع المعلومات:** تعتبر مرحلة بالغة الأهمية، فهي مرحلة يتم فيها جمع كل المعلومات التي لها آثار جبائية مباشرة أو غير مباشرة على موضوع اتخاذ القرار بهدف اكتشاف الخيارات الجبائية الممكنة والمتاحة للمؤسسة مع الاستناد إلى مصادر التشريع الجبائي والنصوص ذات الآثار الجبائي. هنا يقتصر عمل المسير الجبائي على المعلومات والبيانات ذات الأثر الجبائي على موضوع القرار فقط، فيبقى المشكل المطروح في هذه المرحلة هو كيفية التعامل مع الكم الهائل من المصادر والبيانات الجبائية الضرورية والغير الضرورية التي تتوفر للمسير الجبائي فهي لها تأثير مباشر وفعلي على عملية اتخاذ القرار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 22-24.

<sup>2</sup> سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية، الأردن، سنة 1999، ص 60.

3. تحديد الخيارات الجبائية الممكنة : من خلال المعلومات المجمعة في المرحلة السابقة يقوم المسير الجبائي بتحديد الخيارات الجبائية الممكنة الناتجة عن امتيازات وذلك بقيامه بعملية حيث تكون صعبة نوعا ما وفي نفس الوقت هامة لمعرفة البدائل ومنه قد تنتج ما يلي:
- أ. الخيارات المتضمنة في الأنظمة التفصيلية والتحفيزية (قوانين ترقية الاستثمار): هذه الامتيازات تؤدي إلى تحقيق الفعالية الجبائية المباشرة دون الحاجة إلى البحث عن تراكيب قانونية تؤدي في النهاية إلى نفس الآثار الجبائية مع أخطار أكبر؛
- ب. الخيارات الجبائية المباشرة والغير المباشرة أو الضمنية : التي تنشأ عن سكوت أو عمومية النص؛
- ج. الخيارات القانونية المتاحة: لها آثار جبائية مختلفة.
4. دراسة قابلية الخيارات للتطبيق: يتم خلال هذه المرحلة تحديد مزايا وعيوب كل خيار ممكن، كما يستلزم على المسير الجبائي أن يتحلى بمقدرة التقييم والتنبؤ بالمستقبل والتشخيص ليوضح رؤيته الإستراتيجية من أجل إدراك مختلف الجوانب الآنية المستقبلية التي تساعد على تقييم الخيارات الممكنة فالعديد من الخيارات الجبائية قد لا تكون قابلة للتطبيق نتيجة عوائق مالية، تقنية، تجارية أو مخاطر مختلفة؛ لأجل هذا كانت المؤهلات المتعددة للمسير الجبائي ضرورية للغاية.
- تفيد هذه الخطوة في إقصاء الخيارات غير القابلة للتنفيذ من كل المراحل القادمة، وفي نهايتها يكون المسير الجبائي قد أدى الجزء المهم والمطلوب من عمله وهو تحديد الخيارات القابلة للتطبيق ليعرضها على متخذ القرار النهائي الذي قد يقرر أخذها بعين الاعتبار في اتخاذ القرار.
5. إدماج كل خيار قابل للتنفيذ في الدالة الكلية للقرار وتقييمها: تؤثر الجبائية على اتخاذ القرار بصورة دائمة، إذ كل عمليات المؤسسة لها اثر جبائي، تؤثر كذلك بشكل مختلف تبعا لطبيعة القرار المتخذ ومستوى المسؤولية كما تؤثر كذلك لعدة توجهات تبعا لتغيرات النصوص والتي تعكس تغيرا في أهداف المشروع؛ وبما أن دالة القرار متعددة المتغيرات فمن المفيد جدا للمؤسسة إدراج الجبائية كأحد محددات القرار، الأمر الذي قد يؤدي إلى إحداث تغير جذري عليه، بعدها يتم التقييم الكمي والنوعي للدوال المتحصل عليها، حيث يكون التقييم النوعي في شكل دراسة مدى التجانس مع أهداف المسير والإستراتيجية العامة للمؤسسة، أما التقييم الكمي يجد المسير الجبائي أمام إحدى الحالتين:
- أ. الحالة الأولى: تتمثل في الاستقلالية بين المتغير الجبائي والمتغيرات الأخرى في دالة القرار، في هذه الحالة تساوي القيمة الكلية للدالة مجموع قيم المتغيرات ويتمثل دور المسير الجبائي هنا هو تقييم الآثار المالية للمتغير الجبائي.

ب. الحالة الثانية: هي الارتباط بين المتغيرات فيقوم المسير الجبائي بتحديد طبيعة الارتباط و بتقييم المتغير الجبائي.

بعض الخيارات الجبائية لا يمكن تقييمها أو يكون من الصعب تقييمها كميًا، في هذا الوضع يتم الاكتفاء بالتقييم النوعي عن طريق تحديد آثار هذه الخيارات على الوضعية العامة

6. اتخاذ القرار: هو عبارة عن الاختيار الأفضل من بين البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل، فهو الاختيار الذي يحقق الهدف المرجو من هذا القرار ويعتبر نهاية عملية التسيير الجبائي.

ثانيا- معوقات تطبيق التسيير الجبائي: هناك بعض المعوقات التي تحول دون التطبيق الناجح والفعال لمراحل التسيير الجبائي وهي:<sup>1</sup>

1. الكم الهائل من المعلومات الجبائية: لاتخاذ أي قرار يجب أن تتوفر المعلومات، لكن تعدد وكثرة هذه المعلومات يعقد من عملية صنع القرار.

مصادر المعلومات الجبائية المتعلقة بعملية معينة عديدة ومحتواها متغير عبر الزمن نتيجة تغير توجهات وأهداف المشرع الذي يجعل من الجباية أداة في يد الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي، هذا التعدد والتنوع للمعلومات الجبائية يجعل من الضروري أن يكون هناك تصور لنظام معلومات جبائي الذي يشكل جزءا من نظام المعلومات الكلي للمؤسسة.

2. مشكلة التكميم: ليست كل الخيارات الجبائية قابلة للتقييم الكمي، فيجد المسير نفسه أمام وضعيات مجردة من الصعب التعبير عنها بقيم نقدية؛ لذا هذا الإشكال بالإمكان تجاوزه بالاعتماد على النماذج والطرق الإحصائية التي لها آليات خاصة في التعامل مع المتغيرات النوعية، هذه الأخيرة قد يؤدي إهمالها إلى إغفال جوانب هامة من شأنها تغير منحنى القرار.

3. خصوصية كل قرار: من الضروري جدا التأكد من أن الخطوات المتخذة ليست الوحيدة والكافية لدراسة الجانب الجبائي لأي قرار تسييري، حيث لكل قرار خصوصياته التي قد تلزم بإلغاء بعض مراحل معالجة المعطيات الجبائية أو ربما الإهمال الكلي لها؛ لكن تبقى بعض المراحل والخطوات أساسية لأي قرار تسييري، خاصة تلك المراحل التي تؤدي بنا في النهاية إلى تحديد الخيارات الجبائية القابلة للتطبيق، كما أن صاحب القرار يستطيع إضافة مراحل أخرى للمعالجة تفرضها خصوصية القرار.

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص25.

### المطلب الثاني: فعالية التسيير الجبائي ومؤهلات المسير الجبائي

يجب على مسير المؤسسة أن يسيرها كاب أسرة مثالي، حذرا وعلى دراية بالقوانين والقواعد المحاسبية كما عليه تسيير الجباية لصالحه ودراستها بتمعن، كلها عوامل تبرز من خلالها فعالية التسيير الجبائي، وباعتبار أن المسير الجبائي مسؤول عن اتخاذ القرارات تسييرية وإستراتيجية تخص الجباية، لهذا يتحتم عليه أن يكون متعدد التخصصات والتقنيات.

**أولا- فعالية التسيير الجبائي:** إن إمام المسير بعناصر الجباية المطبقة ثم دراستها بتمعن وإدراجها في قراراته كلها عوامل تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها في ظل خضوع ضريبي اقل وبصفة قانونية وهو ما يبرز فعالية التسيير الجبائي والتي تظهر في:<sup>1</sup>

#### 1. تحسين الأداء الجبائي: فالمسیر مطالب بمراقبة وتقدير الأعباء الجبائية ثم تقييم الاختيارات الجبائية التي

تمنحها الأنظمة الجبائية ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان في تعزيز قدرة التمويل للمؤسسة لان عدم تمكين المؤسسة من الاستفادة من حرية جبائية ممنوحة يعتبر خطرا تسييريا، كما يتوجب على المسير استيعاب أن الضريبة هي تكلفة ويجب تسييرها كبقية التكاليف وعليه أن لا يكتفي بالبحث عن أحسن حل جبائي فقط وإنما يمتد بحثه إلى كيفية تعظيم نتائج الاختيار الجبائي بانتقاء الاختيار الذي يزيد من الامتيازات المالية ويخفض الأعباء على المؤسسة، ومن القرارات التي قد يتخذها لتحقيق ذلك هي:

➤ تخفيض النشاط الذي يخضع لتوقع ضريبي مرتفع؛

➤ اختيار الطبيعة القانونية للمؤسسة والتي يتحقق معها اقل خضوع ضريبي.

وهكذا تمكن عملية إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار من:

- الحصول على امتيازات جبائية ومالية؛

- تحقيق الفعالية المالية والجباية والقانونية.

#### 2. تجنب الخطر الجبائي: وهو ما يصطلح عليه بالأمن الجبائي فالأعباء والتكاليف الإضافية التي تتحملها

المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد التشريعية الجبائي أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية مستقلة ثم تأخذ هذه التكاليف شكل غرامات أو عقوبات ومن أهم وضعيات الخطر الجبائي:

➤ الامتناع أو التأخر في إيداع التصريحات؛

➤ الغش في التصريح؛

<sup>1</sup> M.Gozain, **Les Grands Principes de la fiscalité des entreprises**, 2eme ed, droit, paris, 1986, p23.

➤ عدم مراقبة الاختيارات الجبائية.

ثانيا- **مؤهلات المسير الجبائي**: يعتبر المسير الجبائي في المؤسسة المسؤول الأول على اتخاذ أي قرار تسييري أو استراتيجي يخص الجبائية، لهذا يتحتم عليه أن يكون متعدد التخصصات بالإضافة إلى التحكم في جباية المؤسسة والإلمام بتقنيات المحاسبة، الأسس القانونية، مبادئ التسيير والتحليل المالي.

**1. المعرفة القانونية**: يجب على المسير الجبائي في تعامله مع الجبائية أن يتناول دراسة كافة النصوص القانونية والتنظيمية، ويتطلب التعامل مع هذا النوع من النصوص مهارات خاصة قد تكون ضرورية أثناء دراسة النصوص عادية، فالمؤسسة أمام العديد من الخيارات القانونية ذات آثار جبائية مختلفة ولكن قد تحتوي التشريعات على بعض الغموض أو السكوت عن بعض الحالات مما قد يوقع المؤسسة في المجالات المحظورة على التسيير الجبائي (حدود التسيير الجبائي)، وكما قد تنشأ بعض المنازعات مع إدارة الضرائب الأمر الذي يتطلب شخصا ذا دراية بالإجراءات القانونية الواجب إتباعها، ويمكن القول أن الجزء الأكبر من الأمن الجبائي يتحقق على المستوى القانوني؛ كل هذه الأساليب تجعل من إلمام المسير الجبائي بقواعد القانون التجاري وقانون الأعمال أمرا أكيدا باعتبار أن العديد من المواضيع والمؤلفات المتعلقة بالتسيير الجبائي تصنف ضمن المكتبة القانونية وليس مكتبة الاقتصاد.<sup>1</sup>

**2. التحكم في الجبائية**: إن تحكم المسير الجبائي في الأمور الجبائية أمر ضروري لان الجبائية هي اختصاصه الأول وهذا ما يؤدي إلى ظهور علاقة وطيدة بين التسيير الجبائي والنصوص القانونية الجبائية، ويظهر هذا التحكم من خلال:<sup>2</sup>

➤ معرفة مختلف التشريعات الجبائية والنصوص القانونية ذات الأثر الجبائي، هذه النصوص هي بمثابة قاعدة معطيات ضرورية لاتخاذ أي قرار؛

➤ إدراك آثار تلك النصوص على المؤسسة، أي تحديد حقوق والتزامات المؤسسة؛

➤ معرفة آليات المراجعة الجبائية واهتمامات إدارة الضرائب أثناء أي عملية رقابة ممكنة.

**3. التحكم في تقنيات التسيير**: التسيير يعني اتخاذ القرار، لذا على المسير الجبائي أن تكون له مؤهلات اتخاذ القرار والتي تتمثل في القدرة على التشخيص، التنبؤ، تحديد البدائل، تقييمها واختيار البديل الأنسب واهم شيء في تقييم البدائل الجبائية المتاحة هو إدراك الآثار المالية لكل منها مما يجعل تحكمه في تقنيات التسيير

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص19

المالي ضرورة أكيدة؛ كما أن المؤهلات الواجب توفرها في المسير تؤدي بشكل كبير إلى تحقيق الفعالية الذي يهدف التسيير الجبائي بلوغها.<sup>1</sup>

4. **التحكم في تقنيات المحاسبة:** إلمام المسير الجبائي باليات المحاسبة هام للغاية، خاصة وان المراجعة الجبائية الداخلية باعتبارها من أداة من أدوات التسيير الجبائي تتداخل بشكل كبير مع المراجع المحاسبية وذلك لاعتمادها الأساسي على نظام المعلومات المحاسبي للقيام بالتشخيص المالي والجبائي للمؤسسة، أي ضمان الفعالية والأمن من مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة أثناء قيامها بمختلف العمليات.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التسيير الجبائي

هناك عوامل تؤثر على التسيير الجبائي داخل المؤسسة والتي تؤدي إلى تراجع كفاءتها و أرباحها وكذا حصتها السوقية، ومن بين هذه العوامل:<sup>3</sup>

1. **الخطر الضريبي:** يقصد بالخطر الضريبي تلك التكاليف والأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة نتيجة عدم التزامها واحترامها للقواعد والتشريع الضريبي، وتتمثل هذه التكاليف في العقوبات والغرامات التي تتحملها المؤسسة والتي تشوه صورتها اتجاه إدارة الضرائب من جهة ومن جهة أخرى نقص الفعالية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتيازات الجبائية.

ويتوقف تسيير الخطر الجبائي على قدرة المؤسسة على تحديد طبيعة العقوبات التي قد تتعرض لها وكذلك على مدى ملائمة الاختيارات الضريبية مع مختلف أبعاد السياسة العامة للمؤسسة، لذلك فتسيير الخطر الجبائي يهدف إلى تحقيق حد أعلى من الضمان والأمان الجبائي من جهة وتحديد الاختيارات اللازمة لتفادي الخطر من جهة أخرى.

2. **الازدواج الضريبي:** يعرف الازدواج الضريبي لدى العديد من خبراء المالية العامة بمشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها فيدفع المكلف على نفس الوعاء أكثر من مرة لأكثر من إدارة ضريبية.<sup>4</sup>

يعبر الازدواج الضريبي عن فرض ضريبتين أو أكثر من نوع واحد على نفس المادة الخاضعة للضريبة خلال فترة زمنية واحدة واقتطاعها من أموال نفس الممول.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>3</sup> لخضر يحيى، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، سنة 2007، ص 80.

<sup>4</sup> محمد عباس محززي، المدخل إلى الجبائية والضرائب، دار النشر ITCIS، عين البنيان، الجزائر، سنة 2010، ص 144.

<sup>5</sup> عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار الجرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 62.

يؤثر الازدواج الضريبي على المؤسسة إذ يمثل عبئا إضافيا على عاتق المؤسسة ليزيد إلى جانب العبئ الأصلي باعتبار أن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة تمتصه الضريبة.

**3. الضغط الضريبي:** يعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني وهو من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية، ويهو بحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبي للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني وذلك باختيار الأسعار الملائمة والبحث عن الأوعية الممكنة التي يفترض نموها مع النتائج المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية، ويكون أثره على المؤسسة إذ يعمل معدل الضغط الضريبي المرتفع على تثبيط النشاط الإنتاجي داخلها وكذا على نمو المؤسسة لان الضريبة أثرها معرقل على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وهذا لعدم الاستغلال الأمثل لهذه العوامل مما يؤدي إلى نقص الإنتاج وانخفاضه والذي بدوره يؤثر على الحصة السوقية للمؤسسة وبالتالي على النتيجة الصافية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص66.

### خلاصة الفصل الأول

من خلال ما جاء في هذا الفصل استخلصنا أن التسيير الجبائي عبارة عن ممارسة في إطار القانون بعيدة كل البعد عن التهرب و الغش الضريبي؛ ويقصد به مدى نجاعة المؤسسة في اتخاذ قراراتها الجبائية فهو يهدف إلى تخفيض الأعباء الضريبية إلى أدنى حد ممكن باستعمال الوسائل المشروعة قانونا في إطار حرية التسيير الجبائي للمؤسسة دون الاعتراض من قبل إدارة الضرائب، لذا فالمؤسسة لها الحق في استغلال هامش الحركة التي توفره لها النصوص الجبائية وبالتالي الوصول إلى أعلى مستوى من الأمن الجبائي. وللتسيير الجبائي جملة من الأهداف التي تمكن المؤسسة من المحافظة على سلامة مركزها المالي واكتساب سمعة جبائية حسنة اتجاه الإدارة الجبائية.



# الفصل الثاني

## تمهيد

يعتبر الاستثمار بمثابة القوة الدافعة والمحرك الرئيسي والديناميكي لعجلة الاقتصاد وأداة حتمية للنمو في أي مجتمع، ولذا فإن كل دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ودرجة تقدمها الاقتصادي تعطي موضوع الاستثمار عناية وأهمية بالغة لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، وتحقق معدلات عالية ومستمرة من الاستثمار لان استمراريته وبمعدلات متصاعدة هو وحده الكفيل بقيادة عجلة النمو وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية وتطلعاته الاقتصادية والاجتماعية. لهذا يعد قرار الاستثمار وبغض النظر عن شكل الاستثمار من أصعب القرارات المالية وأكثرها حساسية التي يتخذها المؤسسة وذلك نظرا لأهميتها وتأثيرها على مستقبل هذه الأخيرة، فهذا القرار في جوهره يمثل عملية تخصيص الموارد من ناحية، ومن ناحية أخرى يعد شكلا من أشكال توزيع الدخل القومي، هذه الكينونة تتطلب بالضرورة أن يكون هذا القرار سليما وقائما على أسس متينة بهدف حماية الموارد النادرة بدلا من إهدارها.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول:** مفهوم الاستثمار والعوامل المشجعة عليه؛

**المبحث الثاني:** ماهية القرارات الاستثمارية؛

**المبحث الثالث:** اثر التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري.

## المبحث الأول: الاستثمار والعوامل المشجعة عليه

يحظى الاستثمار وخاصة في الآونة الأخيرة باهتمام خاص نظرا لأهميته البالغة في العملية التنموية من قبل جميع الاقتصاديين وفي مختلف أنحاء العالم، حيث تعددت وتنوعت مجالات توظيف الأموال التي من شأنها زيادة الدخل الفردي وتحقيق الرفاهية، لهذا يتسابق أصحاب رؤوس الأموال من اجل اكتشاف احدث الفرص الاستثمارية، ولأجل ذلك تتضاعف الدراسات للاقترب أكثر من الواقع في التوقع بها.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وخصائصه

يعد الاستثمار الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية لما يحققه من زيادة في ثروة المجتمع وفي طاقاته الإنتاجية، لذا تعد عملية الاستثمار من العمليات الجوهرية التي تسعى المؤسسات إلى الاهتمام بها. **أولاً- مفهوم الاستثمار:** للاستثمار العديد من المفاهيم التي تتعدد بتعدد أنواعه وأهدافه، لذا وبناء على ذلك يمكن عرض أهم هذه التعاريف وهي كما يلي:

"التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي."<sup>1</sup>

"التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم بالإضافة إلى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات."<sup>2</sup>

"يعني توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم."<sup>3</sup>

**ثانياً- مفهوم الاستثمار:** تعددت مفاهيم الاستثمار فمنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو محاسبي وآخر مالي

**1. الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي:** هو التضحية بالموارد التي تستخدمها في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار ومن هنا فان الاستثمار يتمحور حول مدة حياة الاستثمار والمردودية والفعالية والعملية

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص18.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، المرجع نفسه، ص18.

<sup>3</sup> ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص12.

الاستثمارية والخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار.<sup>1</sup>

1. **الاستثمار بالمفهوم المحاسبي:** حسب هذا المفهوم يقترن الاستثمار بالقيم الثابتة أو مجمل الممتلكات

التي تمثل المجموعة الثانية من النظام المحاسبي المالي، وهو كذلك مرتبط مع مفهوم المدة هو بعبارة أخرى الزيادة في أصول المؤسسة غير المنقولة كالأراضي والمباني والأصول المنقولة كالتجهيزات والمعدات... الخ، وما يعاب على هذا المفهوم انه يتجاهل الاستثمارات المالية والقيم الثابتة الأخرى.<sup>2</sup>

2. **الاستثمار بالمفهوم المالي:** هو توظيف في أصل من الأصول المالية كالأسهم، السندات، القبولات البنكية، شهادات الإيداع ... الخ، وهو ما يسمى بالاستثمار في الأصول المالية، وقد يكون الاستثمار المالي استثمار قصير الأجل أو طويل الأجل.<sup>3</sup>

3. **الاستثمار بالمفهوم القانوني:** حسب نص المادة رقم 02 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في

2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، يقصد بالاستثمار في هذا الأمر ما يأتي:<sup>4</sup>

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛

- المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

ثالثاً- **خصائص الاستثمار:** يتمتع الاستثمار بخصائص ومميزات عديدة تفرقه عن بقية أوجه النشاط الاقتصادي وهي كالتالي:<sup>5</sup>

1. **تكاليف الاستثمار:** هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف

الملائمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

أ. **التكاليف الاستثمارية:** وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن

تحقق هذه الأخيرة تدفقات نقدية، وتمثل في التكاليف الأصول الثابتة بمعنى كل النفقات المتعلقة بشراء

الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى تكاليف

<sup>1</sup> محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، مؤسسة دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 20.

<sup>2</sup> منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على المؤسسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الرياءة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 06.

<sup>3</sup> طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 15.

<sup>4</sup> المادة الثانية من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أولي جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 فيفري 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

<sup>5</sup> منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

متعلقة بالدراسات التمهيديّة بمعنى كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع كمصاريف التصميمات؛ وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف كتكاليف إجراء الدورات التدريبية.

**ب. تكاليف التشغيل:** تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية مثل: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين، الأجور ومصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

**2. التدفقات النقدية:** وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات عن الاستثمار مثل: الضرائب والرسوم ومستحقات أخرى.

**3. مدة حياة المشروع:** وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو بالتركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

**4. القيمة المتبقية:** عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له بحيث تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولى، وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

### المطلب الثاني: أهمية الاستثمار، أهدافه وأدواته

يلعب الاستثمار دورا هاما في تحريك عجلة الاقتصاد، كونه يعتبر العنصر الحيوي لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ومن خلال الاستثمار يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

**أولا- أهمية الاستثمار:** يعتبر موضوع الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والمفكرين والسياسيين، يمكن تلخيص أهمية الاستثمار كالتالي:<sup>1</sup>

**1.** زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.

**2.** توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص20.

3. توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة.
  4. زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
  5. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
  6. إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.
  7. دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>1</sup>
  8. زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.<sup>2</sup>
- ثانيا- أهداف الاستثمار: مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به، فإن المستثمر يسعى دوماً إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>3</sup>

1. تحقيق العائد الملائم: هدف المستثمر هو تحقيق عائد ملائم ورجحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، فمهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.
  2. تكوين الثروة وتنميتها: ويقوم هذا الهدف عندما يضحى الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.
  3. تامين الحاجات المتوقعة و توفير السيولة اللازمة: وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي، ولاشك أن نشاطه محتاج إلى تمويل وسيولة جاهزة لمواجهة التزامات العمل.
  4. المحافظة على قيمة الموجودات: وعندها يسعى المستثمر إلى التنوع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة ثروته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.
- ثالثاً- أدوات الاستثمار: هي تلك الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين، وهي كثيرة جداً ولكن يمكن استعراض أهمها حسب أهميتها في الاقتصاد القومي ودرجة سيولتها وسهولة تداولها وهي كالتالي:
1. الأوراق المالية: تعد من أبرز أدوات الاستثمار وتمثل مصدراً من مصادر التمويل المهمة ويتصف الاستثمار المالي بأنه استثمار قصير الأجل هدفه الحصول على الأرباح من جراء المضاربة ويكون انتشاره في الدول

<sup>1</sup> جمال الدين برفوق وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص21.

<sup>2</sup> جمال الدين برفوق وآخرون، إدارة الاستثمار، الرجوع نفسه، ص21.

<sup>3</sup> طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص16.

المتقدمة أكثر من الدول النامية لنضوج أسواقها؛ من عيوبه انه لا يعتبر استثمارا حقيقيا وإنتاجيا بل مجرد نقل الملكية من شخص لأخر، وتتكون الأوراق المالية من نوعين هما:<sup>1</sup>

- أ. **الأسهم:** السهم هو عبارة عن صك يثبت لصاحبه الحق في حصة من ملكية أصول الشركة المساهمة ويضمن له الحق في الحصول على حصة من أرباح الشركة تتناسب مع ما يملكه المستثمر من أسهم.
- ب. **السندات:** تمثل السندات حق مديونية يتعهد المقرض وهو الجهة المصدرة للسند بدفع مبلغ معين وفي تاريخ معين مع احتساب فوائد بنسبة معينة.

2. **الاستثمار في سوق العقارات:** هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته ويعد من

الاستثمارات المرحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال وتحتاج إلى رأس مال كبير للاستثمار، ويأتي الاستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من أدوات الاستثمار كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين، بالإضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار وأكثر أنواع الاستثمار العقارية هو في شراء المنازل، ويكون عادة الدفع بالأجل لسنوات تتراوح بين 10-20 سنة؛ والنوع الثاني من الاستثمار العقاري هو شراء أراضي بهدف انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل والحصول على الأرباح.<sup>2</sup>

3. **الاستثمار في أسواق السلع الاقتصادية والخدمات (الاستثمار التجاري):** إن بعض السلع المهمة لها

أسواق متخصصة عبارة عن بورصات مثل بورصة القطن في نيويورك والذهب في لندن وكذلك البن في البرازيل والشاي في سريلانكا أما الخدمات فهي كالتدريب، التعليم.<sup>3</sup>

4. **الاستثمار في العملات الأجنبية والمعادن النفيسة:** يستقطب هذا النوع القليل من المستثمرين لاسيما

الاستثمار في العملات الأجنبية لما يشوبه من الحذر وتخلله درجة عالية من الخطورة كونه يتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية، أما الاستثمار في المعادن النفيسة كالذهب والفضة والبلاطين فيعتبر من ضمن أدوات الاستثمار الحقيقي إذ توجد أسواق منظمة لهذه المعادن.<sup>4</sup>

5. **صناديق الاستثمار والمحافظ المالية:** إن صناديق الاستثمار هي أشبه ما تكون بوعاء مالي ذو عمر

محدد تكونه شركة استثمارية متخصصة تجمع فيه أموال المستثمرين وتتعامل معها كوحدة مالية واحدة والجهة

<sup>1</sup>فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص28.

<sup>2</sup>دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص33.

<sup>3</sup>فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>4</sup>فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، المرجع نفسه، ص30.

المسؤولة عن الصندوق لديها الخبرة العالية فهي تهيئ لمن لديهم مدخرات وليس لديهم الخبرة والدراية بأوضاع السوق، أما المحافظ الاستثمارية فهي أداة مركبة وتتكون من أصلين أو أكثر ويتم إدارتها من شخص مسؤول يسمى مدير المحفظة، وتختلف المحافظ بتنوع أصولها فقد تكون أصولها مالية كالأسهم والسندات ولكن في الغالب تجمع بين الأصول الحقيقية والمالية معا.<sup>1</sup>

## 6. الاستثمار في السوق الحقيقي والخدمات: من أكثر الأدوات انتشارا وتشمل الإنتاج الزراعي، الصناعي،

البناء والتشييد... الخ، وهذا الاستثمار يقوم على أصول حقيقية كالمباني والمعدات ووسائل النقل وغيرها ويمتاز هذا النوع من الاستثمار بمجموعة من الخصائص أهمها يحقق المستثمر عائدا معقولا ومستمرا ويتمتع بهامش ربح كبير من الأمان، يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله الإنتاجية، يحقق عائدا اجتماعيا أكبر ويوظف الجزء الأكبر من العمالة؛ إلا أن هذا النوع من الاستثمار لا يخلو من العيوب وتمثل في انخفاض درجة السيولة لاسيما المشروعات الصناعية والزراعية كونها أصول غير قابلة للتسويق السريع.<sup>2</sup>

## المطلب الثالث: العوامل المشجعة على الاستثمار والهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار

أولاً- العوامل المشجعة على الاستثمار: تتمثل العوامل المشجعة على عملية الاستثمار فيما يلي:<sup>3</sup>

1. السياسة الاقتصادية الملائمة : يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها وأن تكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة؛ فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة القوانين المساعدة على تنفيذها ويجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة، إن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة، وهذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في القانون وإن احتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية الموافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى، وهذا من الممكن أن يتوقف على:

- إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور؛
- تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه؛
- تطوير إجراءات التسليف والاقتراض، وتخفيض الفوائد على القروض بشكل يساعد على تخفيض تكاليف

<sup>1</sup>فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>2</sup>فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، المرجع نفسه، ص31.

<sup>3</sup>شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 20-22.



الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية؛

➤ حرية دخول وخروج رأسمال ونقل الملكية.

2. **البيئة التحتية اللازمة للاستثمار:** وذلك من خلال توفير المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفير الماء والكهرباء والاتصالات والمواصلات، إن نظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفير حد أدنى من هذه البيئة ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار مناسبة، لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة، وتندرج تحت البنية التحتية ضرورة توفر كافة الكفاءات والعناصر الفنية والمصاريف الخاصة وأسواق الأسهم والأوراق المالية، ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه، مواصلات، اتصالات وقيمة الأرض قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار.

3. **بنية إدارية مناسبة:** يجب أن تكون البنية الإدارية للاستثمار مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء، الصناعة، والبلديات... وبالتالي يصبح من الضروري مساعدة لمستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار.

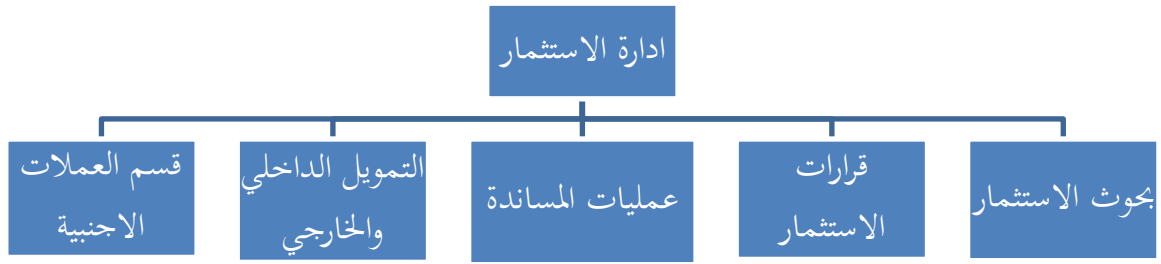
4. **ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض:** إن انسجام القوانين ووضوحها وعدم تناقضها وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة وضرورة عدم تشعبها تشجع على الاستثمار.

### ثانيا- الهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار

تعد إدارة الاستثمار من الإدارات الحديثة وقد حدثت توسعات في تشكيلتها، بعد تزايد الفوائض المالية لدى المستثمرين أو الشركات، وكذلك لتعدد الفرص الاستثمارية المتاحة على اثر الانفتاح الاقتصادي وانتشار مظاهر العولمة وزيادة وسائل الاتصال والأجهزة الالكترونية في جذب الاستثمارات؛ فلن التوسع في إنشاء أقسام مستقلة لإدارة الاستثمار ضمن الهيكل التنظيمي للمشاريع بدأت في الآونة الأخيرة، ولذلك لا يوجد استقرار في هيكلها التنظيمي، والشكل التالي يبين أهم الأقسام التي تتكون منها إدارة الاستثمار:<sup>1</sup>

### الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار

<sup>1</sup> دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص33-35.



**المصدر:** دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص 33.

إن الهيكل التنظيمي المناسب لإدارة الاستثمار يتكون من الأقسام التالية:

1. **قسم أبحاث الاستثمار:** يهتم هذا القسم بمتابعة الأوضاع والظروف الاقتصادية في الأسواق الداخلية والخارجية وإعداد الدراسات والتقارير الخاصة بخلق وابتكار الفرص الاستثمارية ومواكبة التطورات في السوق وعرض البدائل المتاحة، وتوفير البيانات والمعلومات التي تستطيع من خلالها إدارة الاستثمار أن تتفاعل مع الظروف المستجدة والتطورات الحاصلة في البيئة المحيطة بالمستثمر حتى تختار التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
2. **قسم قرارات الاستثمار:** يقوم بدراسة كافة الأدوات والفرص والبدائل الاستثمارية المتاحة واتخاذ القرارات وكافة أعمال الاستثمار الأخرى سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل وترتبط أعمال هذا القسم مع طبيعة الإستراتيجية الاستثمارية، إذ يقوم بتجميع المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة وعرض البدائل الاستثمارية المختارة بعد تحليلها واستخدام أدوات التحليل المتاحة مع التوصية باختيار أفضلها.
3. **قسم عمليات المساندة:** هو القسم المعني بالعمليات التنفيذية المرتبطة بنشاط أقسام الاستثمار المختلفة والتنسيق بينها كقسم الأبحاث واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها مع الأقسام الأخرى.
4. **قسم التمويل الداخلي والخارجي:** مهمة هذا القسم متمثلة في إنجاز الأعمال المرتبطة بالقروض التي يحصل عليها المستثمر، وتقديم المشورة لتحديد أنواع التسهيلات الائتمانية المناسبة للمستثمر خلال الفترة المتاحة سواء لتمويل عملياته من مصادر داخلية أو خارجية وتحديد الهيكل المالي للاستثمارات وتوزيع الأهمية النسبية لرأس مال المستثمر على كل مجموعة أو أداة وإدارة السيولة.
5. **قسم العملات الأجنبية:** يقوم هذا القسم بحساب قيمة الاستثمارات والعوائد التي تحققها بعد إعادة تقييمها بالعملات الأجنبية التي يتعامل معها المستثمر والموازنة بين العملات المختلفة والاحتفاظ بها لأغراض التحوط مستقبلا وخاصة عملات الدول التي يتعامل معها المستثمر أو قد يتم استخدامها لأغراض المضاربة والحصول على أرباح مرتفعة.

## المبحث الثاني: ماهية القرارات الاستثمارية

إن عملية اتخاذ قرار الاستثمار تعد أمراً حاسماً وهاماً في حياة المؤسسة تتطلب التخطيط لها، فهو يمثل عملية تخصيص الموارد من ناحية، ومن ناحية ثانية يعد من شكل من أشكال التوزيع الدخل القومي، لذا يجب أن يكون هذا القرار سليماً ومستنداً على أسس رصينة ووفق خطوات محددة.

### المطلب الأول: مفهوم القرارات الاستثمارية، خصائصها وأهدافها

قرار الاستثمار من بين القرارات التي تتخذها الإدارة أو يتخذها المستثمر، وتعد من أصعب القرارات كونها تؤثر على بقاء واستمرارية المؤسسة، ولما له من دور حاسم في تعظيم حقوق الملاك والمساهمين في المؤسسة.

**أولاً- مفهوم القرارات الاستثمارية والقرارات الاستثمارية الرشيدة:** إن نجاح أي مشروع استثمار يتوقف على مدى صحة وملائمة القرار الاستثماري المتخذ بشأن ذلك المشروع، سنحاول عرض مفهوم القرار الاستثماري وكذا القرار الاستثماري الرشيد

#### 1. مفهوم القرار الاستثماري:

"يقتصر اصطلاح قرار الاستثمار على الموقف التي تنفصل فيها زمنية النفقات الاستثمارية عن العوائد المتوقعة في المستقبل بمقدار سنة واحدة على الأقل".<sup>1</sup>

"هو ذلك القرار الذي يتطلب قدراً من الأموال تخاطر به المنشأة إذا ما هي قبلت اقتراحاً استثمارياً".<sup>2</sup>

"يعتبر القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على تحويل الموارد المالية إلى سلع ومنتجات خلال زمن معين".<sup>3</sup>

"القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها".<sup>4</sup>

ومن التعاريف المذكورة نستنتج أن القرار الاستثماري هو الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة فهو القرار الأكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير وباعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة؛ والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة.

<sup>1</sup> جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2008، ص143.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، المرجع نفسه، ص 143.

<sup>3</sup> فيصل شياح، تحليل المعايير لاختيار الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار الجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص26.

<sup>4</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص143.

## 2. مفهوم القرار الاستثماري الرشيد: لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالقرار الاستثماري الرشيد إلى

أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه والتقارب فيما بينها، ونذكر منها:

"يستند مفهوم القرار الاستثماري الرشيد على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساساً، حيث أن متخذ القرار الاستثماري يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن."<sup>1</sup>

"القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار، وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقاً لأهداف المشروع الاستثماري."<sup>2</sup>

**ثانياً- خصائص القرارات الاستثمارية:** أي قرار استثماري ينطوي على عدة خصائص منها:<sup>3</sup>

1. انه قرار غير متكرر، حيث كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.

2. إن قرار الاستثمار هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة للتطلع إلى المستقبل.

3. يحيط به جملة من المشاكل التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أساليب علمية للتعامل معها.

4. يمتد القرار الاستثماري دائماً إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالباً بدرجة معينة من المخاطرة.

**ثالثاً- أهداف القرارات الاستثمارية:** يعتبر موضوع القرارات الإدارية من بين العديد من المواضيع التي

تحتل باهتمام بالغ من قبل المتخصصين في العمل المالي والمصرفي، وهذا الاهتمام جاء من منطلق الأهداف الكمية الذي يسعى القرار الاستثماري إلى تحقيقها؛ حيث تتمثل أهداف القرار الاستثماري في:<sup>4</sup>

1. تحقيق العائد المناسب والربحية المناسبة بحيث يكون ذلك لاستمرارية المشروع؛

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد المجيد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص28.

<sup>2</sup> معراج الهواري وبهناش عباس واحمد مجدل، القرار الاستثماري في ظل التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص64.

<sup>3</sup> حسن بلعجوز والجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص23.

<sup>4</sup> بن إبراهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية: من اجل معامل الخصم في ظل الضوابط الشرعية، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص77.

2. إيجاد سبل الحفاظ على رأسمال المشروع الأصلي من النقصان والتآكل من خلال عملية الاستثمار؛
3. التفكير الدائم باختيارات التي تضمن استمرار الدخل وزيادته؛
4. ضمان السيولة اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة والالتزامات المترتبة على القرار الاستثماري.

### المطلب الثاني: مراحل وأنواع القرار الاستثماري

إن اتخاذ القرارات الاستثمارية هو محور العملية الاستثمارية، فهو عملية متداخلة في جميع مراحلها ولها العديد من الأنواع، ولهذا سنتطرق لأهم المراحل الأساسية في عملية اتخاذ القرارات وكذا ابرز أنواعه. **أولاً- مراحل اتخاذ القرار الاستثماري:** لاتخاذ أي قرار استثماري يتطلب القيام بمجموعة من المراحل، ويمكن إجمال هذه المراحل فيما يلي:<sup>1</sup>

1. **تحديد نوعية الاستثمار:** حيث يتطلب الشروع في اتخاذ قرار الاستثمار أن تقوم الشركة بتجميع البيانات الخاصة بالاستثمارات المتاحة وتحليلها ووضع البدائل المختلفة لاختيار أفضلها، ثم اختيار بدائل التنفيذ والتمويل الاقتصادية والمشروعات الاستثمارية.<sup>2</sup>
  2. **تحديد البدائل الممكنة:** أي جرد الحلول الممكنة وذلك ربطا بمحتوى المشروع الاستثماري.
  3. **تقييم البدائل الاستثمارية:** قد تتعدد البدائل للمستثمر، وعليه يجب تحديد مزايا وعيوب كل بديل وذلك بتحديد تكلفة الاستثمار وعمر المشروع المناسب وهي المدة المثلى لتحقيق الأعباء التي يتحملها المشروع كما يتم مقارنة تكلفة الاستثمار بالنواتج المتأتية من استغلال المشروع.
  4. **الأخذ بعين الاعتبار الآثار الجانبية:** تتمثل أساسا في العناصر التي لا يمكن تفاديها أو تقييمها لان لها آثار على جدوى المشاريع، وعلى سبيل المثال الآثار البيئية.
  5. **اتخاذ القرار الاستثماري:** يتم ذلك من خلال نتائج المرحلة السابقة وذلك بإقرار البديل الذي ينتج عنه أفضل النتائج الرقمية.<sup>3</sup>
- ثانياً- أنواع القرارات الاستثمارية:** هناك عدة تقسيمات للقرار الاستثماري يمكن إيضاحها على النحو التالي:

1. **حسب عدد البدائل المتاحة:** تتمثل في 03 أنواع وهي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> معراج الهواري وبهناس عباس واحمد مجدل، القرار الاستثماري في ظل التأكد والأزمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>2</sup> منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>3</sup> منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد المجيد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

- أ. **قرارات تحديد أولويات الاستثمار:** يتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار التي يحدها واهتمامات كل مرحلة.
- ب. **قرارات قبول أو رفض الاستثمار:** في هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار؛ وهذا القرار يختلف عن الوضع السابق حيث يقوم صانع القرار الاستثماري بقبول الاستثمار في نشاط أو مجال معين أو رفضه.
- ج. **قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:** تتيح فرصا متعددة أمام صانع القرار الاستثماري ولكن في حالة اختياره إحدى هذه الفرص في نشاط معين فان ذلك لا يمكن للمستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الأخر؛ فمثلا عند اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فانه يمنع الدخول في مشروع زراعي، عند اختيار بديل معين يوجب التضحية بالبدائل الأخرى.
2. **حسب درجة المخاطر:** وهي نوعين:<sup>1</sup>
- أ. **قرارات الاستثمار في ظل التأكد:** يتم اتخاذ القرار في ظروف تنعدم فيها المخاطرة فتتم بسهولة وبساطة حيث يكون لدى متخذ القرار معلومات ودراية تامة بالأوضاع المحتملة في المستقبل.
- ب. **قرارات الاستثمار في ظل عدم التأكد:** يتم اتخاذ القرار في حالة عدم التأكد أي في ظل وجود درجة من المخاطرة، وهي قرارات تحدث في مجال الاستثمار وتحتاج إلى خبرة عالية ودقة كبيرة وأساليب متقدمة لكي يتخذ القرار الاستثماري في مثل هذه الظروف.
3. **حسب نوعية التحليل المعتمد:** وهي:<sup>2</sup>
- أ. قرارات تعتمد على التحليل الوصفي.
- ب. قرارات تعتمد على التحليل الكمي.
- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي نجدها قليلة الحدوث في عالم اليوم، لكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

<sup>1</sup>حسن بلعجوز والحدودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص24.

<sup>2</sup>عبد المطلب عبد المجيد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص45.

### المطلب الثالث: أسس ومبادئ القرار الاستثماري والعوامل المؤثرة عليه

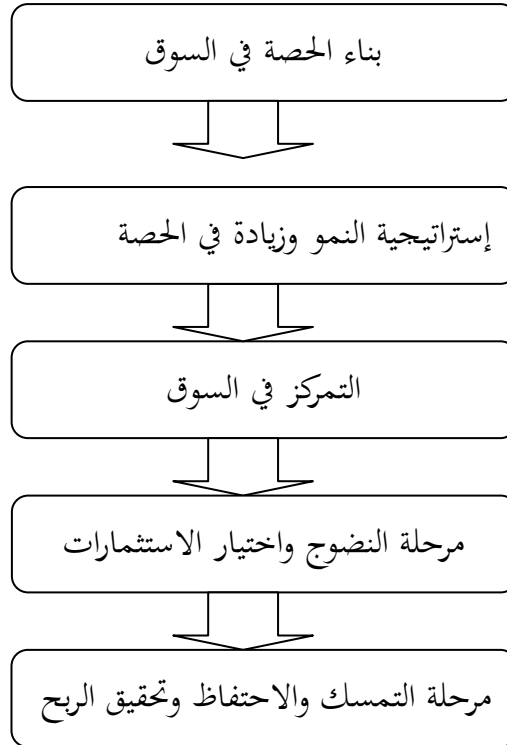
حتى يكون قرار الاستثمار قرارا ناجحا لا بد أن يكون مستندا على أسس ومبادئ، ولا بد من دراسة العوامل المحيطة به في بيئة الاستثمار الداخلية والخارجية التي تؤثر عليه.

أولاً- أسس اتخاذ القرار الاستثماري: يقوم القرار الاستثماري الناجح على الأسس التالية:<sup>1</sup>

1. اختيار إستراتيجية الاستثمار الملائمة: إن اختيار إستراتيجية الاستثمار المناسبة التي يتبناها المستثمر تعتمد على مؤهلاته ومجالات التمييز التي يبدع بها وإمكانية تطويرها وطبيعة البيئة المحيطة وسياسة السوق وإمكانية بناء الميزة التنافسية، وتمثل أولويات المستثمر فيما يعرف بالمنحنى التفضيلي للاستثمارات والذي يختلف من مستثمر إلى آخر وفق العناصر التالية: العائد، السيولة، الأمان.

ويمكن تقسيم مراحل بناء الإستراتيجية الاستثمارية كالتالي:

#### الشكل رقم (2-2): مراحل بناء الإستراتيجية الملائمة



المصدر: دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 40، بتصرف.

<sup>1</sup>دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

2. اعتماد خطوات محددة عند اتخاذ قرار الاستثمار: منها تحديد الهدف من الاستثمار من خلال اعتماد المدخل العلمي لاتخاذ القرار الاستراتيجي، أي طبيعة الهدف هل هو التملك بشكل دائم أو الاستثمار في مجال معين، وتجميع البيانات والمعلومات المطلوبة للوصول إلى الهدف وعرض البدائل المتاحة وتقييم العوائد لكل بديل واختيار البديل المناسب.

ثانيا- المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري: حتى يتمكن المستثمر من اتخاذ القرار الاستثماري يجب عليه أن يراعي مجموعة من المبادئ، تتمثل فيما يلي:

1. مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية: يعتبر من احد الأركان الأساسية للقرار الاستثماري، وذلك لان الموارد المتاحة لدى المستثمر عادة محددة في حين أن الفرص الاستثمارية تكون متعددة في معظم الأحيان لذا على متخذ القرار أن يراعي هذه الحقيقة بحيث يتم اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة التي تتفق مع استراتيجيه وهدفه من الاستثمار وذلك من خلال المفاضلة بين تلك الفرص الاستثمارية بدلا من توجيه أمواله إلى أول فرصة.<sup>1</sup>

2. مبدأ المقارنة: أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها، تتم المقارنة بالاستعانة بأدوات التحليل الفني أو الأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب لرغباته وإمكانيته الاستثمارية التي يتميز بها.<sup>2</sup>

3. مبدأ الملائمة: يطبق المستثمر هذا المبدأ عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله الذي يحددها دخله وعمره، عمله وكذلك حالته الاجتماعية؛ ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتماماته بالعناصر الأساسية للقرار الاستثماري والتي يكشفها التحليل الفني أو الأساسي وهي:<sup>3</sup>

أ. معدل العائد على الاستثمار؛

ب. درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار؛

ج. مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وإدارة الاستثمار.

<sup>1</sup>حسن بلعجوز والحدودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>2</sup>شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>3</sup>شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، المرجع نفسه، ص 22.



4. مبدأ التنوع: حيث يلجأ المستثمر لتوزيع استثماراته وذلك للحد من المخاطر الاستثمارية وتجنب المخاطر غير النظامية.<sup>1</sup>
5. مبدأ الخبرة والتأهيل: لا يتم اتخاذ أي قرار استثماري إلا من خلال الخبرة والاستشارة، وهناك فئات مختلفة من المستثمرين.
- ثالثاً- العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري: إن وقوع أي أخطاء أو عدم الاهتمام الجاد بدراسة البدائل المتاحة يؤدي بمتخذ القرار إلى تحقيق نتائج غير سليمة، وذلك راجع لوجود عدة عراقيل وعوامل تؤثر على عملية اتخاذ القرار في مراحلها المختلفة، وتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>
1. عوامل البيئة الخارجية: العوامل التي تؤثر في القرار الاستثماري بطريقة غير مباشرة وتشكل الضغوطات القادمة من خارج المؤسسة ومن المحيط التي تعمل فيه، وتمثل فيما يلي:
- العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع وذا التشريعات والقوانين السائدة فيه؛
  - مستوى المنافسة الموجودة في السوق، عدد ونمط المستهلكين؛
2. عوامل البيئة الداخلية: : العوامل التي تؤثر في القرار الاستثماري بطريقة مباشرة وتشكل الضغوطات القادمة من داخل المؤسسة ومن بين عوامل البيئة الداخلية ما يلي:
- حجم المؤسسة ومدى نموها، والموارد المالية المتاحة فيها؛
  - الموارد البشرية في المؤسسة وعدد المتعاملين معها؛
3. تأثير متخذ القرار: تتصل عملية اتخاذ القرار بصورة مباشرة وغير مباشرة بشخصية متخذ القرار، وتعد من العوامل الإنسانية الهامة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، فشخصية متخذ القرار وقيمه، تاريخه المهني، مكانته الاجتماعية ومركزه المالي في المؤسسة تتفاعل فيما بينها لتساهم في شكل ونوع القرار الاستثماري.
4. تأثير ظروف القرار: يقصد بها العوامل التي تشوب المشكلة محل اتخاذ القرار، في ظل عدم التأكد أو التأكد أو في ظل مستويات معينة كلها مرتبطة بمستقبل والعائد المتوقع من المشروع الاستثماري.
5. تأثير عنصر الزمن: يشكل عنصر الزمن ضغطاً كبيراً على متخذ القرار، فكلما كانت الفترة الزمنية المتاحة أطول لمتخذ القرار كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج اقرب إلى الوصول إلى الصواب، و إمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 22.

<sup>2</sup> بن إبراهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 105-107.

## المبحث الثالث: اثر التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري

يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها المؤسسة نظرا لطبيعته الإستراتيجية وتأثيراته التي يحدثها على مصير المؤسسة ككل، لهذا على المؤسسة مراعاة المتغير الجبائي عند اتخاذ أي قرار استثماري، والتسيير الجبائي في هذه المرحلة يهدف إلى الاستفادة من المزايا التي تمنحها الدولة لتشجيع الاستثمار وهذه المزايا عبارة على تحفيزات جبائية تقدمها الدولة للمؤسسات الاقتصادية من اجل توجيه اهتمامهم الاستثماري نحو قطاعات وأنشطة ومناطق يراد تشجيعها وتنميتها.

### المطلب الأول: آليات التسيير الجبائي في تشجيع قرار الاستثمار

يساهم التسيير الجبائي في تشجيع واتخاذ قرار الاستثمار من خلال آليتين أساسيتين وهما التحفيزات

الجبائية والمسير الجبائي، ويتمثل دورهما فيما يلي:

أولاً- دور التحفيزات الجبائية في تشجيع قرار الاستثمار: تمارس التحفيزات الجبائي الممنوحة من قبل المشرع الجبائي تأثيرا مهما في عملية اتخاذ القرار الاستثماري داخل المؤسسة نتيجة دورها في:<sup>1</sup>

1. زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسة أو على الأقل المحافظة عليها عن طريق تجديد وتحديث وسائل الإنتاج تماشيا مع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

2. توسيع أنشطة المؤسسة بإنشاء وحدات جديدة أو إنتاج منتجات جديدة.

غير أن الاستفادة من هذه المزايا تتوقف على قدرة المسير على تمكين المؤسسة من استغلال ما توفره

التشريعات الجبائية من:

- الحوافز الجبائية التي تشجع المؤسسة على تكوين المدخرات وتوجيهها لتمويل الاستثمارات؛
- المعدلات الجبائية التمييزية المشجعة للاستثمار،
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة للأرباح المعاد استثمارها؛
- التخفيضات في الضرائب والرسوم على المواد الأولية والوسيط المستوردة أو المنتجة محليا التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق المشروع الاستثماري؛
- اختيار الشكل القانوني للمشروع الاستثماري بما يضمن الخضوع الأقل للضريبة في حالة الاختلاف في المعاملة الجبائية للمشروعات الاستثمارية تبعا لطبيعتها القانونية؛

<sup>1</sup>زواق الحواس، أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي-33(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص341.

➤ اختيار قطاع النشاط ومكان ممارسته والمستفيدان بأكبر ما يمكن من الحوافز مقارنة بغيرهما من المناطق والقطاعات الأخرى

ثانيا- دور المسير الجبائي في تشجيع قرار الاستثمار: المسير الجبائي في مرحلة الاستثمار يهدف إلى إدخال المؤسسة في المشاريع التي تكون مدعومة من طرف الدولة عن طريق التحفيزات الجبائية، حيث أن أي مؤسسة يكون هدفها تعظيم الأرباح من خلال الاستثمار في نشاط معين، بمعنى أن يكون الاستثمار ذو مردودية عالية، وبما أن ربحية المؤسسة تتأثر بصورة مباشرة بمختلف الضرائب المفروضة على الدخل أو الأرباح فإنه كلما ارتفعت هذه الأخيرة كلما عجزت المؤسسة عن إنشاء القيمة لمساهميها وحتى الخروج عن السوق، كما أن المسير الجبائي يقوم بمساعدة المؤسسة على اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تنبيه المؤسسة إلى العديد من النقاط منها:<sup>1</sup>

➤ أهمية القيام بالتجديدات والإضافات الرأسمالية للأصول؛

➤ أهمية قيام المؤسسة بإعادة تقييم أصولها، لحماية رأس مالها من التآكل؛

➤ قيام المؤسسة بالأخذ للعمر الضريبي للأصل كأحد المتغيرات الواجب دراستها قبل قرار الاستثمار، أو الشراء لأي أصل من الأصول، مثلا من المؤسسات من تنظر إلى أن الأصول ذات الاستثمار قصير الأجل تحتل مكانة أفضل من الناحية الضريبية، لان الأثر الضريبي يزداد قوة كلما قل العمر الضريبي للأصل.

### المطلب الثاني: التحفيزات الجبائية كعامل مشجع للاستثمار

تمارس الحوافز الجبائية الممنوحة من قبل الأنظمة الجبائية بهدف تشجيع الاستثمار تأثيرا مهما على

اتخاذ القرار الاستثماري داخل المؤسسة الاقتصادية.

أولا- تعريف التحفيزات الجبائية: يمكن تعريف التحفيزات الجبائية على أنها مزايا ضريبية من قبل المشرع

الجبائي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من اجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة،<sup>2</sup> فهي عبارة عن تخفيض في معدل والقاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية والتي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس.<sup>3</sup>

هو إجراء خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتمامهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها

<sup>1</sup> صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص124.

<sup>2</sup> مرسى السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر، سنة 2004، ص277.

<sup>3</sup> ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2011، ص117.

من قبل مقابل الاستفادة ن امتياز أو عدة امتيازات.<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحفيزات الجبائية هي عبارة عن إيرادات جبائية تخلت عنها الدولة، وهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى بعض الأعران الاقتصاديين والذين يلتزمون بشروط معينة تحددها الدولة تتمثل عادة في طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد.

ثانيا- **خصائص التحفيزات الجبائية:** يمكن استخلاص خصائص التحفيزات الجبائية كالأتي:<sup>2</sup>

1. **إجراء اختياري:** أي أن للمستثمرين حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه التحفيزات الجبائية.
2. **إجراء هادف:** إن هدف أي دولة من منح التحفيزات الجبائية هو تطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات مهمة في مخطط التنمية.
3. **إجراء له مقاييس:** باعتبار التحفيزات موجهة إلى فئة معينة من الكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط، مكان إقامته، الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا.
4. **وسيلة:** أي الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتشجيع وتوجيه الأعران الاقتصاديين إلى قطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية.

ثالثا- **أشكال التحفيزات الجبائية للمشروعات الاستثمارية:** تكون التحفيزات الجبائية التي تمنحها الدولة لتشجيع الاستثمار والتي لها تأثير كبير عند اتخاذ القرار الاستثماري في شكل:

1. **الإعفاء الجبائي:** وهو إسقاط حق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الجباية الواجبة التسديد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة ويمكن أن يكون دائما أو مؤقت:<sup>3</sup>
- أ. **الإعفاء الدائم:** يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعية من طرف الدولة بغية الاستفادة من الإعفاءات الدائمة ما دام سبب الإعفاء قائما، فسقوط سبب الإعفاء يؤدي بالمستثمر إلى فقدان الإعفاء؛<sup>4</sup> والدائم يستمر طيلة حياة المشروع.

<sup>1</sup> زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2017، ص 212.

<sup>2</sup> زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، المرجع نفسه، 212-213.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص119.

<sup>4</sup> عبد الأمير شمس الدين، الضرائب: أسسها وتطبيقاتها العلمية دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1987، ص125.

- ب. **الإعفاء المؤقت:** ويعرف كذلك بالإعفاء الضريبي الزمني ويتمثل في إعفاء جزء من مكاسب الشركة أو إعفاء كل المكاسب من نوع معين من الضرائب،<sup>1</sup> وتختلف بداية حساب الإعفاء وفقا لما تقرره كل دولة، ويمس هذا النوع الأنشطة الاقتصادية حديثة التكوين وتكون مدتها ما بين 03 و 10 سنوات.
2. **التخفيضات الجبائية:** التخفيض الجبائي عبارة إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع اقل من المعدلات السائدة أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار، مقابل التزامهم ببعض الشروط.<sup>2</sup>
3. **نظام الاهتلاك:** يعتبر الاهتلاك مسالة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق، وكلما كان قسط الاهتلاك كبير كانت الضريبة المفروضة على المؤسسة اقل.<sup>3</sup>
4. **المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة:** يقوم هذا الأسلوب على فكرة مساهمة الدولة في خسارة المكلف بالضريبة مثلما ساهمت في أرباحه لأن بعض المؤسسات قد تتعرض في بداية حياتها للخسائر عندئذ يجب أن تسمح السياسة الضريبية بخصم هذه الخسائر من أرباح السنوات التالية، ويرى انه كلما زادت السنوات يسمح بترحيل الخسارة في حدودها زاد الحافز لدى المستثمرين.<sup>4</sup>
5. **الإجراءات التقنية الضريبية:** يقصد بها المعالجة الضريبية لبعض جوانب المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وتترتب عنها آثار جبائية تحفيزية تسمح بتحقيق العبيء الجبائي ومن بينها:<sup>5</sup>
- تخفيض الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها؛
  - إعادة استثمار فائض القيمة؛
  - إعادة تقييم الاستثمارات.

<sup>1</sup> الوليد صالح عبد العزيز، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص72.

<sup>2</sup> صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص122.

<sup>3</sup> طالي محمد، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، شلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، السداسي الأول، 2009، ص318.

<sup>4</sup> منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص210.

<sup>5</sup> صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص122.

### المطلب الثالث: الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار

تعد الامتيازات والتحفيزات الجبائية من أهم الأدوات الجبائية التي يعتمد عليها التسيير الجبائي والتي تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلاله إلى توسيع مشاريعها الاستثمارية ويتم ذلك من خلال استغلال مختلف الامتيازات والتسهيلات الجبائية التي تمنحها الدولة في التشريع الجبائي.

أولاً- الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار حسب القانون الضريبي العام: لقد احتوى النظام الضريبي الجزائري على امتيازات وحوافز لتشجيع الاستثمار، وتتمثل هذه الحوافز في:

1. **الإعفاءات الجبائية:** اتخذت الجزائر عدة إجراءات تحفيزية على شكل إعفاءات خصت الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة.

أ. **الضرائب المباشرة:** تعد الضريبة على الدخل الإجمالي من بين أهم الضرائب التي تنتمي إلى الضرائب المباشرة لدورها الهام والفعال في تمويل خزينة الدولة؛ حيث أنها لا تقتصر على الأرباح الصناعية والتجارية فقط بل تشمل مداخيل وأرباح ناتجة عن ممارسة نشاطات أخرى لذا بدأ التركيز على الإعفاءات الجبائية الدائمة والمؤقتة:

➤ **الإعفاءات الدائمة:** منحت هذه الإعفاءات في إطار تنشيط القطاع الفلاحي، مساعدة الفئات الاجتماعية كما منحت هذه الإعفاءات لمربي المواشي وبعض الأنشطة الفلاحية.

➤ **الإعفاءات المؤقتة:** منحت للأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية والأولوية لتنشيط الاقتصاد، كقطاع السياحة الذي استفاد من إعفاء لمدة 10 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات بموجب قانون المالية لسنة 1993، كما لهذه الإعفاءات دور في تنمية المناطق النائية، ولهذا تستفيد من إعفاء لمدة 05 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات.

ب. **الضرائب الغير المباشرة:** يعد الرسم على القيمة المضافة امتياز جبائي للضرائب الغير مباشرة نظرا لتأثيره على الوضعية المالية للمؤسسات، تكون التحفيزات الممنوحة في الرسم على القيمة المضافة في شكل:

➤ **التخفيضات المالية:** تتمثل في خصم الرسوم التي دفعت مسبقا من طرف المؤسسات عند شرائها للمواد والتجهيزات التي تستخدم في عملية الإنتاج.

➤ **الإعفاء من الرسم:** تستفيد من هذا الرسم المؤسسات التي تنتج منتوجات معدة للتصدير، فتعفى من دفع الرسم على القيمة المضافة شراء المواد الأولية، التجهيزات التي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج.

➤ **إعطاء مهلة للدفع:** يسمح للمؤسسات الجديدة التي بدأت ممارسة النشاط من اقتناء بعض المواد والتجهيزات الضرورية دون الدفع المسبق والذي يعتبر إعفاء مؤقت.

2. الامتيازات الأخرى: تتمثل في:

أ. إعادة استثمار الأرباح: منح المشرع الجزائري إعفاءات وامتيازات هامة لتحفيز وتشجيع المؤسسات على توسيع استثماراتها، فمنح تخفيضات على الأرباح المعاد استثمارها وهي تخص:

➤ **فائض القيمة المتنازل عن أصل من الأصول الثابتة:** تستفيد المؤسسات التي تتنازل عن أصل من أصولها الثابتة التي يكون فيها سعر البيع أكبر من القيمة المحاسبية الصافية، والتي تقرر بشأنها شراء أصل جديد من تخفيض ضريبي حسب المادة 56 من قانون المالية لسنة 1984 على النحو التالي: " يخضع فائض القيمة إلى 30% بدلا من 70% من الأرباح المحققة إذا كان الأصل مكتسب منذ اقل من 03 سنوات ويمنح هذه الإعفاء بموجب تعهد تتقدم به المؤسسة التي تنوي استثمار المبلغ خلال مدة أقصاها 03 سنوات من تاريخ التنازل، وإذا ما احل بهذا الشرط يعاد دمج المبلغ ضمن القاعدة الضريبية.

➤ **إعادة استثمار الأرباح الناتجة عن نشاط الاستغلال:** تستفيد المؤسسة التي حققت نتيجة مالية إجمالية ولم توزع على الشركاء وتقرر إعادة استثمارها من جديد من تخفيض في معدل الضريبة على أرباح الشركات ب 05% أي 33% بدلا من 38% في الحالة العادية.

ب. تأجيل الخسارة المالية: من اجل مساعدة المؤسسات التي حققت عجزا ماليا تم وضع إجراء يهدف إلى تحمل الدولة للخسارة المحققة وهذا في مدة أقصاها 05 سنوات.

ج. نظام الاهتلاك المالي: يعتبر من بين الامتيازات التي يمنحها القانون العام لتشجيع الاستثمارات إذ يسمح للمؤسسة ب:

➤ استرجاع مدة الأصل مع نهاية مدة استعماله؛

➤ توفير السيولة المالية ويساعد في التمويل الذاتي؛

➤ تخفيض قيمة الضريبة على أرباح الشركات في شكل نفقات الاستغلال.

يطبق نظام الاهتلاك الخطي على كل التثبيتات كما يطبق الاهتلاك المالي التنازلي على المباني والمحلات

التي تستعملها مؤسسات القطاع السياحي في ممارسة النشاط السياحي كما يطبق أيضا سنويا على القيمة

المتبقية للأموال الواجب اهتلاكه ماليا؛ وللاستفادة من الاهتلاك المالي التنازلي يجب على المؤسسات

الخاضعة للنظام الضريبي حسب الربح الحقيقي أن تختار وجوبا هذا النوع من الاهتلاك المالي ويجب الإدلاء

كتايبا بهذا الاختيار الذي لا رجعة فيه بخصوص نفس التثبيات، أثناء تقديم التصريح بنتائج السنة المالية المقفلة ويحسب الاهتلاك المالي التنازلي على أساس سعر الشراء أو التكلفة.<sup>1</sup>

ثانيا- الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار حسب قوانين المالية

### 1. الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون المالية 2010:

أ. الامتيازات لفائدة الاستثمار: جاءت أحكام قانون المالية لسنة 2010 بتعديلات لصالح الشباب منشئ

المؤسسات الصغيرة فيما يتعلق بالامتيازات الجبائية تمديد فترة الإعفاء ل:

-الضريبة على أرباح الشركات IBS؛

-الضريبة على الدخل الإجمالي IRG؛

-الضريبة على النشاط المهني TAP .

بستين عندما يتعهد الشباب صاحب مشروع الاستثمار بخلق 03 مناصب شغل على الأقل لمدة غير

محددة وعليه تمتد فترة الإعفاء في هذه الحالة إلى خمس سنوات عند ممارسة النشاط في منطقة عادية والى

ثمانية سنوات في المناطق الواجب ترقيةها ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ب. إعفاءات فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات: تعفى فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن

الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين من ضريبة الدخل الإجمالي IRG

عندما يعاد استثمار مبالغها.

ج. مناطق الجنوب: تستفيد المداخل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات

في ولايات: إليزي، تندوف، أدرار وتمنراست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقومون بها بصفة

دائمة من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي IRG أو ضريبة على أرباح

الشركات IBS وذلك بصفة انتقالية لمدة 05 سنوات ابتداء من 01 جانفي 2010.

لا يطبق التخفيض على المداخل الأشخاص والشركات في قطاع المحروقات باستثناء نشاطات توزيع

المنتجات البترولية والغاوية وتسويقها.<sup>2</sup>

### 2. الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون المالية 2021:

أ. الامتيازات لفائدة الاستثمار: جاءت أحكام قانون المالية لسنة 2021 بتعديلات لصالح المؤسسات التي

<sup>1</sup>المادة 174 معدلة بموجب المادة 12 من قانون المالية لسنة 2010، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017، ص44.

<sup>2</sup>المادة 15 من قانون المالية 2010 المعدلة لأحكام المادة 06 من قانون المالية 2000 المعدلة للمادة 16 من قانون المالية 2005.



تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" بإعفاء من:<sup>1</sup>

- الضريبة على أرباح الشركات IBS؛

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG؛

- الرسم على النشاط المهني TAP؛

لمدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد وتعفى من الرسم على القيمة المضافة للحقوق الجمركية بمعدل 5% التجهيزات التي تفتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" وتدخل مباشرة في مشاريعها الاستثمارية.

تعفى الشركات التي تحمل علامة "الحاضنة" من الرسم على النشاط المهني TAP، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG وأرباح الشركات IBS لمدة سنتين ابتداء من تاريخ الحصول على علامة حاضنة وتعفى من الرسم على القيمة المضافة المعدات المكتتاة من طرف الشركات الحاملة لعلامة "الحاضنة" والتي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية.<sup>2</sup>

ب. إعفاءات فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات: تخضع فوائض القيم الناتجة عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة بتخفيض في معدل الضريبة على الدخل الإجمالي من 15% إلى معدل 5% في حالة إعادة استثمار مبلغ فائض القيمة.<sup>3</sup>

ثالثا- الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون الاستثمار: لقد شهد القانون المتعلق بتشجيع الاستثمار عدة تطورات في الجزائر أهمها قانون رقم 03/01.

قانون الاستثمار رقم 03/01: نص على:

1. أنواع الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI: حسب هذا القانون هناك نظامين لمنح الامتيازات الجبائية النظام العام والنظام القانوني<sup>4</sup>

أ. النظام العام: بالإضافة إلى التحريض الجبائي ضريبة جمركية منصوص عليها في القانون العام المستثمر المحدد في المادة 1، 2 من قرار رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 يستفيد من الامتيازات الجبائية التالية:

➤ مرحلة الانجاز: الإعفاء من:

<sup>1</sup> المادة 86 من قانون المالية 2021، المعدلة لأحكام المادة 33 من القانون رقم 20-07 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020،

<sup>2</sup> المادة 87، الحريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 16 جمادى الأولى 1442 الموافق ل31 ديسمبر 2020 المتضمن لقانون المالية لسنة 2021، العدد 83، ص 09.

<sup>3</sup> المادة 12 المعدلة والمتنمة لأحكام المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

<sup>4</sup> أمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 فيفري 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

- الحقوق الجمركية فيما يخص السلع الغير مستثناة والمستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت خلال انجاز الاستثمار؛
- حقوق التسجيل فيما يخص عقود الامتياز للأراضي الممنوحة؛
- حقوق التسجيل ومن مصاريف الإشهار والعلاوات الخاصة الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية لتحقيق مشاريع الاستثمار.
- **مرحلة الاستغلال:** تمنح الامتيازات التالية ولمدة 03 سنوات بعد معاينة المصالح الجبائية للشروع في مرحلة النشاط بعد طلب المستثمر:
  - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS ، ومن الرسم على النشاط المهني TAP؛
  - تطبق هذه الأحكام على المستثمرين الذين قاموا بإيداع تصريحاتهم لدى وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بداية من 2014/1/1 ولا يطبق شرط إحداث مناصب الشغل على الاستثمارات المتواجدة في مناطق تستفيد من دعم الصندوق الخاص بالجنوب والهضاب العليا.
- ب. **النظام الاستثنائي:** النظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة والمتواجدة في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.
  - **مرحلة الانجاز:**
    - إعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل نسبة 50% لكل الممتلكات المبنية في إطار الاستثمار؛
    - تطبق نسبة منخفضة قدرها اثنان في الألف (002%) من الأعمال المنجزة والزيادة في رأس المال؛
    - تتكفل الدولة بالتكاليف الجزئية أو الكلية بعد تسعير الوكالة لنفقات بداية العمل على أساس ضرورتها لانجاز الاستثمار.
  - إعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA على السلع والخدمات التي تستعمل في انجاز الاستثمار إذا كانت هذه السلع والخدمات تنجز بها خدمات خاصة للرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو محلية.
- **مرحلة الاستغلال:**
  - إعفاء لمدة 10 سنوات النشاط الحقيقي من ضرائب على أرباح الشركات IBS والضرائب على الدخل الإجمالي IRG والأرباح الموزعة، الرسم على النشاط المهني TAP.

- إعفاء من الرسم العقاري على العقارات البنية الداخلية في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات.
- منح امتياز إضافي من شأنه تصليح وتسهيل الاستثمار مثل ترحيل العجز ومدة الاهتلاك.
- ج. النظام المطبق على المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني:
- مرحلة الانجاز: تمنح المزايا التالية بدون تحديد مدة قصوى للاستفادة منها:
  - الإعفاء من الحقوق، الرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي على الاقتناءات سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية الخاصة بالسلع والخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار.
  - الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص نقل الملكية العقارية الموجهة للإنتاج بالنسبة للإشهار القانوني التي كانت موضوعة.
  - الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية الموجهة للإنتاج.
  - مرحلة الاستغلال: تمنح المزايا بهذه المرحلة لمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر وتخص هذه المزايا:
    - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.
    - الإعفاء من النشاط المهني TAP.
    - الإعفاء من حقوق التسجيل من مصاريف الرسم الاشهاري وكذا العلاوات الخاصة بالأموال الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالممتلكات العقارية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية.

## خلاصة الفصل الثاني

بعد دراستنا لهذا الفصل الذي تناولنا فيه كل ما يخص الاستثمار والقرار الاستثماري وكذا مساهمة التسيير الجبائي في اتخاذ قرار الاستثمار من خلال استغلال التحفيزات الجبائية بشكل نظري يظهر لنا أهمية التسيير الجبائي كأحدى وسائل الإدارة المتبعة من أجل تقليل والتخفيض من العبء الجبائي وذلك بإتباع إجراءات التي تساهم في الاستفادة من جميع المزايا والحوافز التي يقدمها المشرع الجبائي للمؤسسة الاقتصادية والتي تسعى من خلالها إلى توسيع مشاريعها الاستثمارية.

وبهذا تكون التحفيزات الجبائية قد ساهمت في اتخاذ وتشجيع القرارات الاستثمارية باعتبارها من أهم الأدوات التي يعتمد عليها التسيير الجبائي، وعليه يمكننا القول أن للتسيير الجبائي دور فعال لاتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية.

# الفصل الثالث

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

---

### تمهيد

بعد استيفائنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تطرقنا فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة، سيتم من خلال هذا الفصل عرض وتحليل بيانات البحث الميدانية المتحصل عليها ووصف مفصل للمنهجية والإجراءات المتبعة لمعرفة مدى دور التسيير الجبائي في صنع قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من أفراد محل الدراسة، وذلك من خلال شرح مختلف الطرق والأدوات التي استخدمت في معالجة النتائج، كما يشمل هذا الفصل الإجابة عن أسئلة البحث بشكل مباشر، مع تقديم النتائج ومن ثم اختبار الفرضيات.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

**المبحث الأول:** منهجية الدراسة الميدانية و إجراءاتها؛

**المبحث الثاني:** مناقشة تحليل البيانات.

### المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية و إجراءاتها

إن الهدف من هذا المبحث من هذا المبحث هو دراسة تأثير التسيير الجبائي على عملية صنع قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قمنا بانجاز استبيان موجه لمسيرين ومجموعة من الموظفين في المؤسسات الاقتصادية، كما سيتم من خلال هذا المبحث وصف لمنهج الدراسة وأفراد عينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وكيفية إعدادها، إلى جانب استخدام بعض الأدوات الإحصائية في التحليل.

#### المطلب الأول: منهج وعينة الدراسة

**أولاً- منهج الدراسة:** يعتبر اختيار المنهج المناسب للدراسة من الأمور الأساسية في البحث العلمي، وبما أننا دراستنا تهدف لدراسة العلاقة بين متغيرين، فإن المنهج المناسب في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يساعدنا في وصف المتغيرين والعلاقة بينهما، والتعبير عنها كمياً، حيث يستعمل المنهج الوصفي بغرض إثراء الدراسة من جانبها النظري والتعرف على الإطار النظري للتسيير الجبائي ودوره في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية، فلستخدمن المنهج التحليلي للمعالجة الكمية للدراسة، كونه يحلل المعطيات إحصائياً من أجل استخراج النتائج وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة واستغلالها في فهم الواقع المدروس.

**ثانياً- مجتمع وعينة الدراسة:** يضم مجتمع الدراسة المختار لإجراء الدراسة التطبيقية عينة مكونة من الأطراف ممن لهم صلة بالموضوع وهم صناع القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية تيارت، حيث يعود سبب الاختيار إلى محاولة معرفة تأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار، حيث كانت العينة المختارة مكونة من 150 من متخذي القرار والموظفين موزعة على مختلف المؤسسات، وبعد التوزيع تم استرجاع 141 استبانة، من بينها 09 استبانة ملغاة بسبب عدم اكتمال الإجابة، لتحصل في الأخير على 132 استبانة صالحة للدراسة وهي موضحة في الجدول الموالي:

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم (3-1): كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة

البيان	العدد
عدد الاستبيانات الموزعة	150
عدد الاستبيانات المسترجعة	141
عدد الاستبيانات الملغاة	09
عدد الاستبيانات الصالحة	132

المصدر: من إعداد الطالبتين

### المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات، حدود، أدوات ونماذج الدراسة

أولاً- مصادر جمع البيانات : تعتبر عملية جمع البيانات خطوة مهمة في إجراء البحوث، ولكي يجمع الباحث البيانات المتعلقة بموضوع بحثه على نحو علمي منظم فإنه يدقق في اختيار أدوات بحثه أو يعدّها بنفسه لتناسب مشكلة بحثه وهدفه والطريقة البحثية التي اختارها لتنفيذ هذا البحث، وذلك ليتمكن من إثبات فروضه ومن ثم تفسير نتائجه.

ومن الأدوات التي يستخدمها الباحث للحصول على البيانات اللازمة : الملاحظة، الاستبيان، المقابلة، الاختبار، والمقاييس، ولكل بحث أدواته الخاصة به وقد تختلف هذه الأدوات باختلاف طبيعة البحث وموضوعه ومنهجه وأهدافه ، وفي حال بحثنا هذا اعتمدنا على المصادر التالية للإمام بالدراسة بشقيها النظري و التطبيقي:

**1. المصادر الثانوية:** هي المصادر التي تحتوي على المعلومات المنقولة عن المصادر الأولية بشكل مباشر أو غير مباشر فالمعلومات في المصادر الثانوية قد تكون منقولة أو مترجمة لذلك فهي أقل دقة من المعلومات في المصادر الأولية<sup>1</sup>؛ تسمى بذلك كونها سبق وأن تم تجميعها من قبل، تمثل هذه المصادر الثانوية الوثائق والمراجع والمنشور التي تناولت الموضوع نفسه أو مواضيع أخرى مشابهة له مثلاً: الكتب، المقالات، الدوريات والمجلات، المواقع الإلكترونية والتي أضحت مصدراً هاماً من مصادر جمع المعلومات الثانوية وقد اعتمدنا عليها بدورنا في العديد من مراحل بحثنا إضافة إلى المسح المكتبي الذي شمل مختلف

<sup>1</sup>أحمد قاسم، مصادر المعلومات و البيانات في البحث العلمي، مقال على الموقع: [www.al3loom.com](http://www.al3loom.com)، تاريخ الاطلاع: 10 ماي 2022، الساعة: 13.20.



## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

مكتبات ولاية تيارت، حيث تم التركيز على الكتب باللغة العربية، وبالنسبة للمقالات اقتبست من عديد المواقع الالكترونية والمجلات، الملتقيات والمذكرات

2. **المصادر الأولية** : يقصد بمصادر المعلومات الأولية primary sources تلك المصادر أو المنشورات الورقية أو الآلية التي تشمل أساسا على المعلومات الجديدة أو التصورات أو التفسيرات الجديدة غير المسبوقه لحقائق أو أفكار معروفة، أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا إلى الملاحظة أو التجريب أو الإحصاء أو جمع البيانات ميدانيا بهدف الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقا<sup>1</sup>

أيضا يمكن تعريفها على أنها المصادر التي تشمل النتائج المباشرة للبحث والتصميم والتطوير العلمي، وهي التي تحتوي على المعرفة العلمية الجديدة أو على الفهم الجديد للحقائق والأفكار المعروفة، كما تهتم هذه المصادر بتقديم البيانات التي لا تسمح المصادر الثانوية بتوفيرها، وعادة ما تتعلق بمشكلة أو ظاهرة تدرس لأول مرة واستنادا لأهداف البحث، وقد اعتمدنا في موضوعنا هذا على الاستبيان كمصدر أولي لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع بحثنا، يعرف لغويا بأنه كلمة مشتقة من الفعل استبان الأمر بمعنى أوضحه وعرفه والاستبيان بذلك هو التوضيح والتعريف لهذا الأمر<sup>2</sup>، يعرف بأنه عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات وآراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين<sup>3</sup>، ويعد الاستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

وقد قمنا بإعداد الاستبيان وفق الخطوات التالية:

- تجميع المعلومات من الدراسات و البحوث الجامعية السابقة؛
- إعداد مجموعة من الأسئلة المبدئية بناء على استبيان أولي؛
- تعديل الاستبيان الأولي انطلاقا من توجيهات الأستاذة المشرفة على الدراسة؛
- الاستبيان في صورته النهائية؛

<sup>1</sup> ماجد توهان الزبيدي، مصادر المعلومات الأولية، مقال على الموقع:

<https://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue5/no5/24.pdf>، تاريخ الاطلاع: 10 ماي 2022،

الساعة:13.35.

<sup>2</sup> ورقة بحثية على الموقع: [www.Student.ibda3.org](http://www.Student.ibda3.org)، تاريخ الاطلاع 10 ماي 2022، الساعة 15.05.

<sup>3</sup> محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية، الأردن،

2006، ص63.

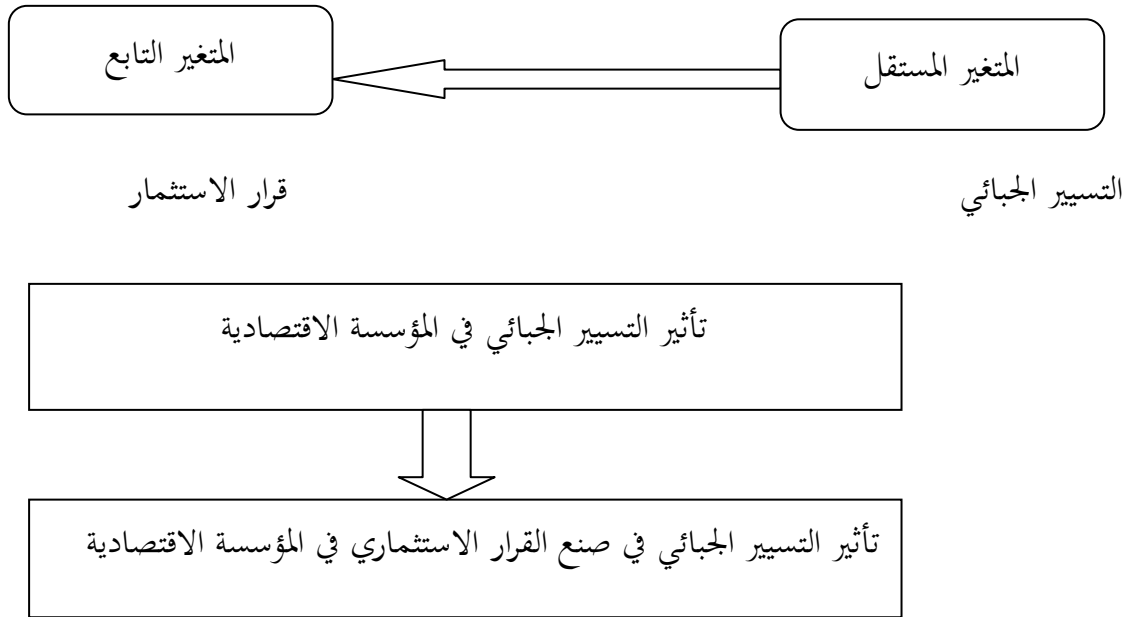
## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

- توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة.

ثانيا - حدود الدراسة : سميت بذلك كونها تعبر في بعض الأحيان عن الحواجز التي ينبغي أن يتحرك ضمنها الباحث ولا يمكنه الخروج عنها وهي في الغالب مجموعة الحدود المكانية والزمانية للبحث العلمي، وقد تمثلت حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- الحدود الزمانية: أجريت الدراسة في 05 ماي من السنة الجامعية 2022/2021
  - الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المؤسسات الاقتصادية لولاية تيارت ، حيث تم توزيع الاستبيان على مسيري وموظفي المؤسسات الاقتصادية يدويا.
  - الحدود البشرية : شملت الدراسة عينة من متخذي القرارات في المؤسسات ومجموعة من الموظفين في المؤسسات.
  - الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة على كل من التسيير الجبائي ودوره في عملية صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية.
- ثالثا- نموذج الدراسة :

### الشكل رقم (3-1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المكتسبات القبلية من التأصيل النظري لموضوع الدراسة

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

**أولاً- أداة الدراسة :** اعتمدنا على الاستبيان كأداة أساسية في دراستنا هذه من أجل الحصول على البيانات وجمعها بغية تحليلها، فقد اتسم هذا الاستبيان بالوضوح من أجل تسهيل فهمه على المستجوبين وتمكينهم من الإجابة عليه بكل موضوعية، اعتماداً على آراء بعض الأساتذة المحكمين التي ساعدتنا في تصميم هذا الاستبيان وتقييمهم لمحاورة ومضمونه، ومدى توافق عباراته مع موضوع الدراسة، وقد تخلصنا في الأخير إلى بناء استبيان يتكون من 34 عبارة مقسم كما يلي:

**الجزء الأول:** حيث يعرفنا هذا المحور بالخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة، فهو يبرز لنا البيانات الشخصية لأفراد العينة التي تمثلت في دراستنا هذه في المتغيرات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المنصب الوظيفي، عدد سنوات الخبرة.

**الجزء الثاني:** يشتمل على متغيرات الدراسة، تم تقسيمه إلى محورين كالآتي:

**المحور الأول :** خصص هذا المحور للمتغير المستقل و المتمثل في تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية ويضم هذا المحور العبارات من 1 إلى 13.

**المحور الثاني:** يتضمن هذا المحور عبارات متعلقة بمدى تأثير التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية من 14 إلى 34.

**ثانياً- مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان :** لقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة إجابة المستجوبين على عبارات الاستبيان، حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعاً حيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل بدائل الإجابات ولكل منها درجة كما هو موضح في الجدول التالي:

### الجدول رقم (3-2): درجات مقياس ليكارت الخماسي

بدائل الإجابة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين

### المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان

يتم التأكد من صدق و ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) كما يلي:

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

**أولاً- صدق الاستبيان:** لصدق الاستبيان تعريفات كثيرة منها "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" و "أن يعكس الاستبيان المحتوى المراد قياسه وفقاً لأوزانه النسبية"<sup>1</sup> ومن أجل ذلك لجأنا إلى صدق المحكمين حيث عرضنا نسخة الاستبيان الأولية على مجموعة من الأساتذة المحكمين، وأسفرت النتائج على حذف وتعديل بعض العبارات من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

**ثانياً- ثبات الاستبيان:** يقصد بثبات الاستبيان إمكانية تحقيق نفس النتائج ما إذا تم إعادة تطبيقه، ويعتبر مقياس ألفا كرونباخ من أكثر مقاييس الثبات شيوعاً نظراً لمصداقيته، وقد اعتمدنا عليه في دراستنا هذه من أجل التحقق من ثبات عبارات الاستبيان، وقد توصلنا للنتائج المبينة في الجدول التالي:

#### الجدول (3-3): الصدق والثبات لمحاور وأبعاد الاستبيان

ألفا كرونباخ				المحاور
الثبات		الصدق		
0.91	0.88	0.840	0.782	المحور 01
	0.9		0.810	المحور 02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

<sup>1</sup>-أحمد إبراهيم خضر، إرشادات عامة في جزئية صدق وثبات الاستبيان، مقال على الموقع: [alukah.net/sharia/0/50431](http://alukah.net/sharia/0/50431)، تاريخ الاطلاع: 10 ماي 2022، الساعة: 15.30.

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

### المبحث الثاني: مناقشة تحليل البيانات

سنتناول من خلال هذا المبحث تحليل وتفسير المحاور المكونة للاستبيان، وذلك بإيجاد ربط منهجي وتحديد دور التسيير الجبائي في اتخاذ قرار الاستثمار، وهذا من خلال استعراض آراء وإجابات أفراد العينة محل الدراسة وتحديد درجة متوسط إجاباتهم، وكذا مقدار التوافق والتجانس في الإجابات بين أفراد هذه العينة حول الإجابات التي أتت بها فقرات المحاور الاستبيان.

#### المطلب الأول: استعراض وتحليل المتغيرات الديمغرافية

سوف يتم في هذا المطلب عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة وتحليلها. **أولاً- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:** يمكن توضيح طبيعة أفراد العينة من خلال الجدول التالي:  
الجدول رقم(3-4): تصنيف أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
59.09%	78	ذكر
40.91%	54	أنثى
100%	132	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

لقد شملت دراستنا من خلال لغة الأرقام الواردة في الجدول رقم أعلاه كلا الجنسين والملاحظ من خلال الجدول أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان أكثر من الإناث، وذلك كونهم يمثلون نسبة **59.09%** أي بما يعادل 78 ذكر، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث كانت **40.91%** من إجمالي عينة الدراسة أي ما يعادل 54 أنثى، من إجمالي عينة الدراسة أي يغلب على الأفراد عينة الدراسة الطابع الذكوري، وهذه النسب تدل على سيطرة الذكور في مجال العمل في المؤسسة، وهذا ما يوضحه تكرارات توزيع أفراد العينة في الشكل أدناه:

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم (3-2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

ثانيا- توزيع أفراد العينة حسب العمر: من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تصنيف أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	من 18-25	26-30	31-35	36-40	41-45	أكبر من 45
النسبة	14.93	39.39	20.45	15.15	6.82	3.79
التكرار	19	52	27	20	9	5

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

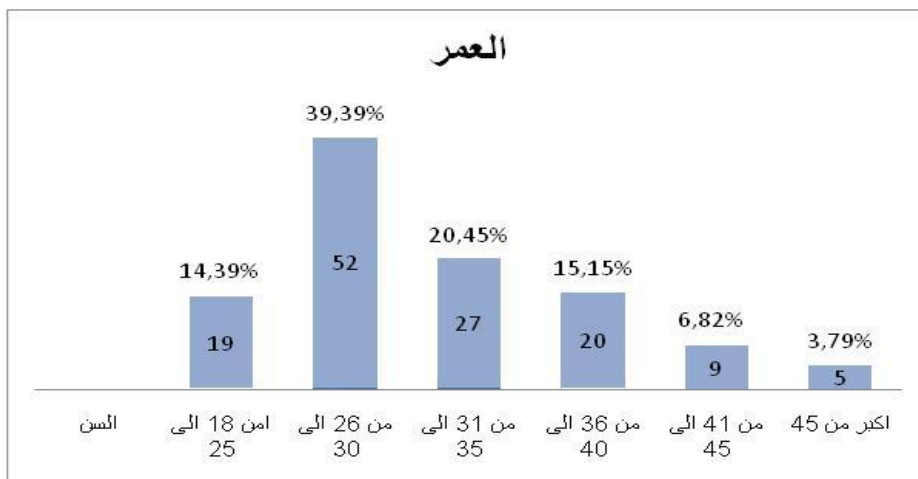
يتضح لنا في الجدول أعلاه أن الفئة العمرية الأكثر تكرارا في عينة الدراسة هي الفئة العمرية ( من 26-30) حيث بلغ عددهم 52 فردا بنسبة مئوية قدرها 39.39 تليها الفئة العمرية من (31-35) حيث بلغ عدد الأفراد 27 فرد بنسبة مئوية قدرها 20.45، ثم الفئة العمرية من (36-40) بلغ عدد أفرادها 20 فرد بنسبة مئوية قدرها 15.15، ثم الفئة العمرية (18-25) حيث بلغ عددهم 19 فردا بنسبة مئوية 14.93، تليها الفئة العمرية (41-45) حيث بلغ عدد أفرادها 9 فرد بنسبة مئوية قدرها 6.81 وأخيرا الفئة العمرية الأكبر من 45 سنة حيث بلغ عدد أفرادها 5 بنسبة 3.79، وبالتالي نستنتج أن طابع

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

الشباب هو الغالب، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المؤشر ايجابي لدراسة حيث يساهم بشكل كبير في الحصول على نتائج دقيقة وهذا لوعي وطموح أفراد العينة. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

ثالثاً- المؤهل العلمي: تضم عينة الدراسة مجموعة من الموظفين ذوي مستويات تعليمية مختلفة موضحة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تصنيف أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

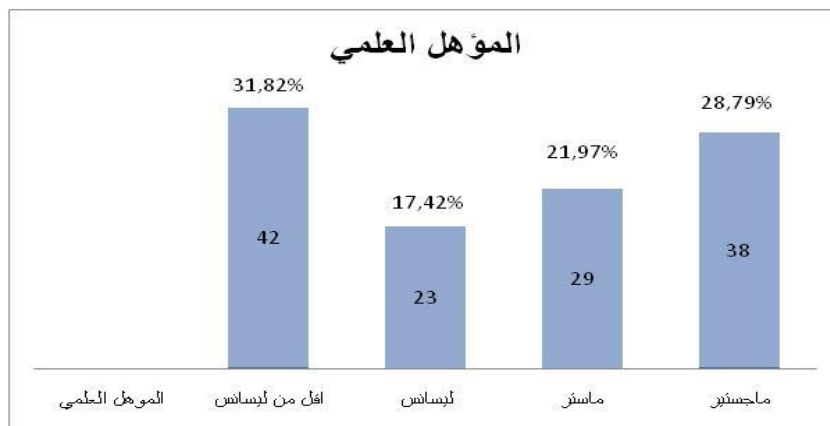
المؤهل العلمي	اقل من ليسانس	ليسانس	ماستر	ماجستير
التكرار	42	23	29	38
النسبة المئوية	31.82	17.42	21.79	28.79

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من خلال من خلال الجدول الخاص بالمؤهل العلمي أن أغلبية مفردات العينة أقل من ليسانس بنسبة 31.82 ما يعادل 42 شخص تليها فئة يملكون شهادة جامعية أغلبهم ماجستير بنسبة 28.79 ما يعادل 38 شخص، تليها ماستر بنسبة 21.79 حيث عدد أفرادهم 29 فرداً، ثم ليسانس بنسبة 17.42 مئوية بلغ عدد أفرادهم 23 فرداً. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

رابعاً- التخصص: بعد أن تم جمع استمارات تبين لنا أن عينة الدراسة تتوزع على خمس تخصصات (محاسبة وجبائية، مالية، بنوك، إدارة أعمال، تسويق)، والتي يمكن اختصارها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): تصنيف أفراد العينة حسب متغير التخصص

التخصص	محاسبة وجبائية	مالية	بنوك	إدارة أعمال	تسويق
التكرار	53	29	19	21	10
النسبة المئوية	40.15	21.96	14.39	15.91	7.57

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم ( 07) أن هناك تنوع أفراد العينة يتوزعون حسب متغير المجال الوظيفي، نجد أن نسبة التخصص العلمي في مجال المحاسبة والجبائية نسبته 40.15 ما يعادل 53 شخص، وبالنسبة للموظفين الذين يشتغلون مجال المالية فهم بنسبة 21.96 ما يعادل 29 ، أما نسبة فئة إدارة أعمال 15.91 ما يعادل 21 فرد، فيما يخص تخصص البنوك فنسبته 14.39 ما يعادل 19 فرد، وأخيراً تخصص التسويق فكانت فئته بنسبة 7.57 ما يعادل 10 أفراد، نجد أن هذه النتائج تدل على أن الفئة المستهدفة هي ذات صلة بموضوع الدراسة وهذا من شأنه أن يعزز استطاعة ومقدرة أفراد العينة على

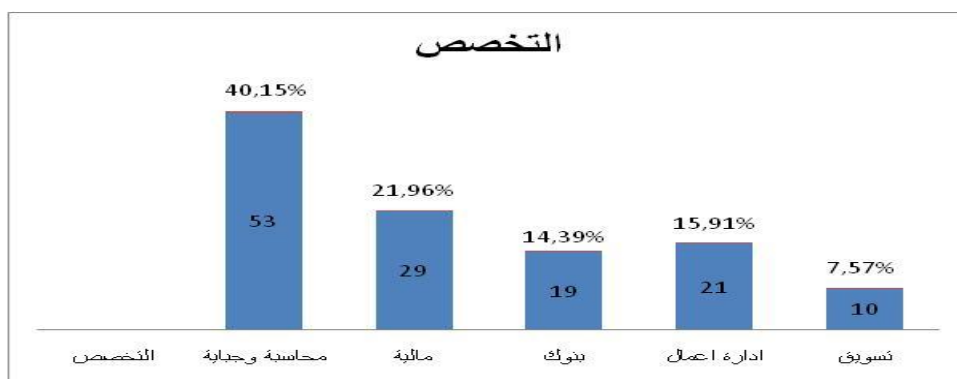


## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

الحكم على أهمية التسيير الجبائي ومدى تأثيره في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية، كما يوضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

خامسا- المنصب الوظيفي: بعد أن تم جمع استمارات الاستبيان تبين لنا أن عينة الدراسة تتوزع على أربعة وظائف ( مدير، مدير مالي، جبائي، محاسب)، والتي يمكن اختصارها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تصنيف أفراد العينة حسب متغير المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	مدير	مدير مالي	جبائي	محاسب
التكرار	42	29	21	40
النسبة المئوية	31.81	21.96	15.90	30.30

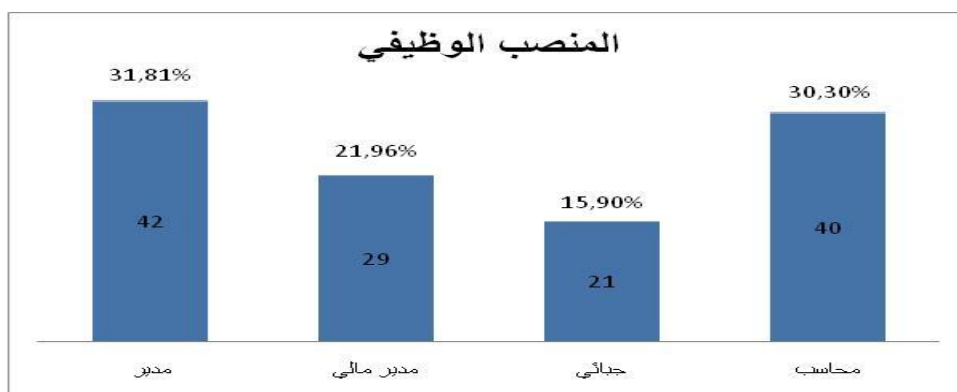
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (08) أعلاه، يتبين لنا نسب أفراد العينة في الوظائف الأربعة متقاربة، حيث كان للمدير نسبة 31.81 ما يعادل 42 فردا، أما المدير المالي فكانت نسبته المئوية 21.96 ما يعادل 29 فردا، بينما المنصب الجبائي كان يشغل نسبة 15.90 ما يعادل 21 فردا، أما بالنسبة للمنصب المحاسبي فبلغت نسبته المئوية 30.30 ما يعادل 40 فردا؛ وهذه النسب مقبولة مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الدراسة بوضوح وبدقة وبمهنية خبرة عالية، نجد هذه النتائج تدل على أن الفئة المستهدفة هي ذات صلة

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

بموضوع الدراسة وأنها على درجة من الانسجام في تخصصاتها وبالتالي يتوقع أن تكون الإجابات على الاستبانة على درجة من الدقة والمصدقية، وهو ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (3-6): توزيع أفراد العينة حسب متغير المنصب الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

سادسا- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة: مما لا شك أن الخبرات المتجمعة لدى المستجوبين من خلال الاستبيان تساعد على الحصول على أجوبة وآراء تدعم العمل الذي نتطلع على تحقيق.

الجدول رقم (3-9): تصنيف أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	أقل من 05	بين 5 و 10	بين 11 و 20	أكثر من 20
التكرار	34	33	25	40
النسبة المئوية	44.88	43.56	33	29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

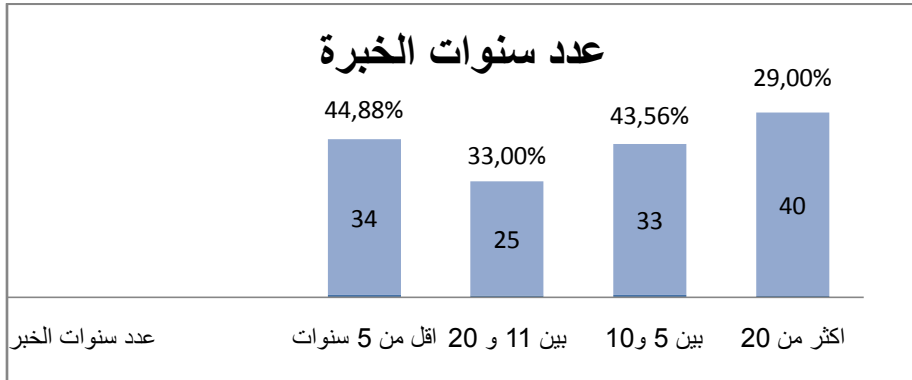
نلاحظ من خلال الجدول رقم أن هناك تنوع أفراد عينة الدراسة الذين لديهم خبرة اقل من 05 سنوات بلغت 44.48 التي تمثلت 34 شخصا، وتليها نسبة 43.56 التي تمثلت 33 شخصا لديهم خبرة تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات، ونسبة خبرة من 11 إلى 20 سنة بلغت 33 التي تمثلت 25 فردا، وفي الأخير نجد أن نسبة الفئة التي لديها خبرة أكثر من 20 سنة تمثلت 29 ما يعادل 29 فردا، وهذا ما يدل على أن معظم أفراد الدراسة كانوا من فئة الشباب وهو مؤشر جيد يؤكد مصداقية النتائج التي قد نتوصل إليها من

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

خلال هذه الدراسة الاستبائية كما تدل أيضا على أن هناك خبرة مهنية معتبرة ومهمة للاعتماد على الإجابات المتضمنة في الاستبانة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل أدناه:

الشكل رقم (3-7): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

### المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية لبيانات إجابات أفراد عينة الدراسة

لغرض اختبار مجالات أداة الدراسة (الاستبيان) وتحليل وتفسير المحاور المكونة للاستبيان، استخدمنا عدة وسائل إحصائية مثل: التكرار، النسبة المئوية، الانحرافات المعيارية، المتوسطات الحسابية، وأهمية كل عبارة ودراسة النتائج الوصفية لها، سيتم عرض وتحليل نتائج محاور الدراسة من خلال جداول تبين آراء المستجوبين حول مختلف الأسئلة التي شملها المحور.

**أولاً- التحليل العام للمحور الأول:** سنتناول في هذا المحور "تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية" وهذا من خلال التحليل الوصفي لأسئلة هذا المحور واستخلاص الأثر.

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم ومختلف النتائج الإحصائية، نلاحظ أن الإجابات مركزة بدرجة أكثر على الخيار الثاني في الموافقة، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لمختلف متوسطات عبارات المحور يمثل 3,4087 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على درجة تجانس وتوافق بين آراء أفراد العينة على محتوى هذا المحور، وعليه نستنتج من تركيز الإجابات على هذا الخيار بالموافقة يؤكد اتجاه الباحثين إلى (تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية) والذي يلعب دور أساسي وجوهري كبير في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

انطلاقاً من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قمنا بترتيب الفقرات ثلاثة عشر لهذا المحور، لتحديد أي منها كانت الإجابة فيه مركزة في اتجاه واحد، من خلال اقتراب المتوسط الحسابي فيها 4، وعند تساوي بين المتوسطات الحسابية لفقرتين أحياناً لجأنا إلى الفصل في ترتيب العنصر المعني في المرتبة الأولى الذي له انحراف معياري اقل وهذا للوقوف على درجة أهمية كل فقرة من الفقرات المكونة لهذا المحور.

الجدول رقم (3-10): تحليل وعرض نتائج تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

الرتبة	الاتجاه	الانحراف	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	العبارات
05	موافق بشدة	1,36545	3,7576	33	50	6	34	9	العبارة 1
				25	37,9	4,5	25,8	6,8	
11	موافق	1,22602	2,9091	17	52	9	46	8	العبارة 2
				12,9	39,4	6,8	34,8	6,1	
04	موافق	1,25391	3,8515	27	37	15	45	8	العبارة 3
				20,5	28	11,4	34,1	6,1	
02	موافق	1,14046	3,9818	17	52	24	35	4	العبارة 4
				12,9	39,4	18,2	26,5	3	
12	محايد	1,28523	2,5682	5	42	11	39	35	العبارة 5
				3,8	31,8	8,3	29,5	26,5	
07	موافق بشدة	1,25075	3,5227	38	37	17	4	36	العبارة 6
				28,8	28	12,9	3	27,3	
09	موافق	1,27002	3,2136	10	62	15	23	22	العبارة 7
				7,6	47	11,4	17,4	16,7	
13	محايد	1,23719	2,4394	5	33	45	13	36	العبارة 8
				3,8	25	34,1	9,8	27,3	

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

10	موافق بشدة	1,28198	3,1136	59	26	14	1	21	العبارة 9
				44,7	19,7	10,6	9,1	15,9	
03	موافق	1,16594	3,9167	17	52	19	39	5	العبارة 10
				12,9	39,4	14,4	29,5	3,8	
01	موافق	1,02231	4,0909	52	59	6	11	4	العبارة 11
				39,4	44,7	4,5	8,3	3	
06	موافق بشدة	1,02983	3,5327	16	72	11	31	2	العبارة 12
				12,1	54,5	8,3	23,5	1,5	
08	موافق	1,26637	3,4167	24	59	10	26	13	العبارة 13
				18,2	44,7	7,6	19,7	9,8	
3,4087				المتوسط الحسابي العام					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال قراءتنا لهذا الجدول وبالاعتماد على الأدوات الإحصائية المبينة فيه، يتبين لنا ما يلي:

- سجلت العبارة رقم 11 "التسيير الجبائي ضعيف الفعالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" فيه نسبة 44,7% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 3%، وبلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 4,0909، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,02231، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة الأولى، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولكن ضعيف الفعالية كون أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تتوفر على الشروط التي تؤدي إلى تفعيله والمتمثلة في: كبر حجمها، كثافة نشاطها. عدد وأنواع الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك لعدم الاهتمام بوظيفة المسير الجبائي وتوظيف مختصين في المجال الجبائي لتقديم الاستشارات الجبائية.

- سجلت العبارة رقم 04 "التسيير الجبائي مرتبط بالتسيير المحاسبي والمالي في المؤسسة" فيه نسبة 39,4% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 3%، وبلغ متوسط

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

- إجابات العينة لهذا البند ب 3,9818، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,14046، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق" واحتل هذا البند المرتبة الثانية، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن التسيير الجبائي مرتبط بالتسيير المحاسبي والمالي في المؤسسة لان اغلب المؤسسات الخاصة والكبيرة الحجم أو المتوسط تقوم بدمج التسيير الجبائي ضمن التسيير المالي والمحاسبي فنجد في الغالب وظيفة المحاسبة والمالية هي التي تهتم بالمسائل الجبائية.
- سجلت العبارة رقم 10 "تساهم الامتيازات التي يمنحها المشرع الجبائي في تخفيض العبء الجبائي" فيه نسبة 39,4% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض" ب 3,8%، وبلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,9167، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,16594، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق" واحتل هذا البند المرتبة الثالثة، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث أن الامتيازات التي يمنحها المشرع الجبائي مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء الجبائية مما يساعد المؤسسة على تحقيق وفورات مالية تساعدها على النمو والبقاء.
- سجلت العبارة رقم 03 "تهتم اغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق التسيير الجبائي" فيه نسبة 45% للخيار "معارض" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 6,1%، وبلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,8515، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,25391، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق" واحتل هذا البند المرتبة الرابعة، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه تهتم اغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق التسيير الجبائي حيث في ظل الظروف المتميزة بالمنافسة وبتعدد النظام الجبائي، أصبح لزاما على المؤسسات الجزائرية أن تفكر في ممارسة حقيقية وفعالة للتسيير الجبائي تمكنها من التمويع في الوضعية الجبائية الأمثل، الأمر الذي يعطيها ميزة تنافسية أفضل تسمح لها بتحقيق أهدافها للنمو والبقاء.
- سجلت العبارة رقم 01 "لدى مؤسستكم قسم خاص مكلف بالجباية" فيه نسبة 37,9% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "محايد" ب 4,5%، وبلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,7576، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,36545، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق بشدة" واحتل هذا البند المرتبة الخامسة، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث أن للمؤسسة قسم خاص مكلف بالجباية لان الجباية تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

- من خلال الأثر المالي الناتج عنها، فهي ترمس اغلب تعاملات المؤسسة، كما أن تسيير الجباية أمر ممكن وهو ممارسة معترف بها قانونا بعيدة كل البعد عن ممارسات الغش الضريبي.
- سجلت العبارة رقم 12 " فعالية عمل المسير الجبائي مرتبطة بمدى التزام المؤسسة بالقواعد والأحكام الضريبية المتعلقة بنشاط المؤسسة" فيه نسبة 54,5% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 1,5%، وبلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,5327، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,02983، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق بشدة"، واحتل هذا البند المرتبة السادسة، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث كلما كانت المؤسسة ملتزمة بتطبيق القواعد والقوانين والالتزامات الضريبية كلما كان عمل المسير الجبائي جيد وفعال.
- سجلت العبارة رقم 06 "يمارس التسيير الجبائي غالبا في المؤسسات الاقتصادية كبيرة الحجم والنشاط" فيه نسبة 28,8% للخيار "موافق بشدة" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض" ب 3%، وبلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,5227، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,25075، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق بشدة" واحتل هذا البند المرتبة السابعة، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث تلجأ المؤسسات كبيرة الحجم والنشاط للتسيير الجبائي لأنه فن من فنون التسيير الذي يعتمد عليه المسيريون والأكثر تدييرا في إدارة شؤون مؤسساتهم بغرض تخليصها من الأعباء الجبائية الإضافية عن طريق استعمال أحسن الطرق والاختيارات الجبائية دون المساس بمبادئ التشريع والمحافظة على نمو استثمارهم.
- سجلت العبارة رقم 13 "لتفعيل التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يجب فتح معاهد متخصصة بالتكوين في هذا التخصص" فيه نسبة 44,7% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "محايد" ب 7,6%، وبلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,4167، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,26637، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة الثامنة، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث أن لتفعيل التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يجب فتح معاهد متخصصة بالتكوين في هذا التخصص لان نقص الإطارات في مجال التسيير الجبائي عائق يزيد من العبء الجبائي.
- سجلت العبارة رقم 07 "يكون الاطلاع على القوانين الجبائية المتعلقة بالمؤسسة بشكل مستمر" فيه نسبة 47% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" ب 7,6%، وبلغ

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

- متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,2136، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,27002، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق" واحتل هذا البند المرتبة التاسعة، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث أن ضرورة اهتمام ومتابعة المؤسسات للقوانين والتشريعات الجبائية ومواكبتها للاستفادة من الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها هذه القوانين ولتجنب المخاطر.
- سجلت العبارة رقم 09 "يهدف التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية إلى تخفيض الخطر الجبائي" فيه نسبة 44,7% للخيار "موافق بشدة" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض" ب 19,7%، وبلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,1136، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,28198، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق بشدة" واحتل هذا البند المرتبة العاشرة، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن التسيير الجبائي في المؤسسة يهدف إلى تخفيض الخطر الجبائي وهذا لكي تحقق الأمن الجبائي الذي يضمن لها البقاء والاستمرار وتعزيز تنافسيتها.
- سجلت العبارة رقم 02 "العامل الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عالي الأهمية" فيه نسبة 39,4% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 6,1%، وبلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 2,9091، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,22602، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "موافق" واحتل هذا البند المرتبة الحادية عشر، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه فان العامل الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عالي الأهمية فهو يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة خاصة في مرحلة الاستثمار، لذا يعد الاهتمام بهذا العامل وتسييره داخل المؤسسة وتصميم أنظمة رقابة داخلية جبائية من سمات الإدارة الناجحة.
- سجلت العبارة رقم 05 "تمارس المؤسسات الجزائرية التسيير الجبائي بطريقة ضمنية وليست علمية" فيه نسبة 31,8% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" ب 3,8%، وبلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 2,5682، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,28523، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "محايد" واحتل هذا البند المرتبة الثانية عشر، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث أن التسيير الجبائي في المؤسسة الجزائرية الاقتصادية لا يمارس بطرق علمية مدروسة.
- سجلت العبارة رقم 08 "المؤسسة على دراية بالامتيازات الجبائية التي يمنحها القانون الجبائي" فيه نسبة 34,1% للخيار "محايد" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" ب 3,8%، وبلغ



## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 2,4394، وقد بلغ الانحراف المعياري 1,23719، وسجل المتوسط لاتجاه إجابات العينة درجة "محايد" واحتل هذا البند المرتبة الثالثة عشر، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه لتفعيل التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يجب فتح معاهد مخصصة بالتكوين في هذا التخصص لان نقص المؤهلات والإطارات في مجال التسيير الجبائي عائق يزيد من العبء الجبائي.

**ثانيا- التحليل العام للمحور الثاني:** سنتناول في هذا المحور " تأثير التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية " وهذا من خلال التحليل الوصفي لأسئلة هذا المحور واستخلاص الأثر.

يتضح من خلال مطالعة البيانات الوارد في الجدول رقم ومختلف النتائج الإحصائية، نلاحظ أن الإجابات مركزة بدرجة أكثر على الخيار الثاني في الموافقة، وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لمختلف متوسطات عبارات المحور يمثل 3,5227 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على درجة تجانس وتوافق بين آراء أفراد العينة على محتوى هذا المحور، وعليه نستنتج من تركيز الإجابات على هذا الخيار بالموافقة يؤكد اتجاه الباحثين إلى تأثير التسيير الجبائي والتحفيزات اللذان يلعبان دور أساسي وجوهري كبير في صناعة القرارات الاستثمارية.

انطلاقا من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قمنا بترتيب العبارات الو لهذا المحور، لتحديد أي منها كانت الإجابة فيه مركزة في اتجاه واحد، من خلال اقتراب المتوسط الحسابي فيها 4، وعند تساوي بين المتوسطات الحسابية لفقرتين أحيانا لجأنا إلى الفصل في ترتيب العنصر المعني في المرتبة الأولى الذي له انحراف معياري اقل وهذا للوقوف على درجة أهمية كل فقرة من الفقرات المكونة لهذا المحور.

**الجدول رقم(3-11): تحليل وعرض نتائج تأثير التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في**

**المؤسسة الاقتصادية**

الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

في المؤسسة الاقتصادية

الرتبة	الاتجاه	الانحراف	المتوسط	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	العبارات
07	موافق	1,01606	3,7424	28	64	23	12	5	العبارة 1
				21,2	48,5	17,4	9,1	3,8	
05	موافق	0,93543	3,7803	22	79	15	12	4	العبارة 2
				16,7	59,8	11,4	9,1	3	
20	محايد	1,24704	3,0985	10	58	20	23	21	العبارة 3
				7,6	43,9	15,2	17,4	15,9	
12	موافق	1,22004	3,4924	24	60	19	14	15	العبارة 4
				18,2	45,5	14,4	10,6	11,4	
11	موافق	1,17545	3,5	21	65	17	17	12	العبارة 5
				15,9	49,2	12,9	12,9	9,1	
6	موافق	1,32574	3,7576	23	38	11	28	32	العبارة 6
				17,4	28,8	8,3	21,2	24,2	
16	موافق	1,23867	3,3258	22	47	31	16	16	العبارة 7
				16,7	35,6	23,5	12,1	12,1	
04	موافق بشدة	1,29484	3,8182	35	49	13	8	27	العبارة 8
				26,5	37,1	9,8	6,1	20,5	
03	موافق	1,07811	3,8561	34	71	9	10	8	العبارة 9
				25,8	53,8	6,8	7,6	6,1	
17	موافق	1,10044	3,3182	15	54	29	26	8	العبارة 10
				11,4	40,9	22	19,7	6,1	
21	مليح	1,28182	3,0758	15	48	21	28	20	العبارة 11
				11,4	36,4	15,9	21,2	15,2	

الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

في المؤسسة الاقتصادية

15	موافق	1,27186	3,4091	32	42	12	6	40	العبارة
				24,2	31,8	9,1	4,5	30,3	12
19	موافق	1,24704	3,0985	10	58	20	23	21	العبارة
				7,6	43,9	15,2	17,4	15,9	13
08	موافق	1,08189	3,6667	27	62	22	14	7	العبارة
				20,5	47	16,7	10,6	5,3	14
18	محايد	1,28198	3,1136	12	59	14	26	21	العبارة
				9,1	44,7	10,6	19,7	15,9	15
01	موافق بشدة	1,14046	3,9318	52	35	24	4	17	العبارة
				39,4	26,5	18,2	3	12,9	16
10	موافق	1,28523	3,5682	35	42	11	39	5	العبارة
				26,5	31,8	8,3	29,5	3,8	17
02	موافق	1,16594	3,9167	5	52	19	39	17	العبارة
				3,8	39,4	14,4	29,5	12,9	18
13	موافق بشدة	1,23719	3,4394	45	33	13	5	36	العبارة
				34,1	25	9,8	3,8	27,3	19
09	موافق	1,25391	3,6515	37	45	15	27	8	العبارة
				28	34,1	11,4	20,5	6,1	20
14	موافق	1,26637	3,4167	24	59	10	26	13	العبارة
				18,2	44,7	7,6	19,7	9,8	21
			3,5227	المتوسط الحسابي العام					

من خلال قراءتنا لهذا الجدول وبالاغتماد على الأدوات الإحصائية المبينة فيه، يتبين لنا ما يلي:

- سجلت العبارة رقم 16 "حسب رأيكم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية " فيه نسبة 39,4% للخيار "موافق بشدة" في حين سجلت أدنى نسبة

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

- للخيار "معارض" ب 3%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,9318، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,14046، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق بشدة"، واحتل هذا البند المرتبة الأولى، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لتعظيم الاستفادة من التحفيزات وكذلك الوفرة الضريبية التي تنعكس بشكل كبير على المردودية المالية للمؤسسة.
- سجلت العبارة رقم 18 "التحفيزات الجبائية تشجع المشاريع الاستثمارية التي تحقق تكامل اقتصادي" فيه نسبة 39,4% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" ب 3,8%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,9167، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,16594، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة الثانية، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن التحفيزات الجبائية تشجع المشاريع الاستثمارية التي تحقق تكامل اقتصادي باعتبارها من أهم الوسائل التي تقوم بها الدولة في إطار سياستها التنموية تهدف إلى توجيه الأعيان الاقتصاديين صوب الأنشطة ذات الأولوية ضمن برامج التنشيط والإنعاش الاقتصادي.
- سجلت العبارة رقم 09 "يتأثر قراركم الاستثماري بالمعاملة الجبائية التمييزية" فيه نسبة 53,8% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 6,1%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,8561، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,07811، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة الثالثة، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن قرارات الاستثمار تتأثر بالمعاملة الجبائية التمييزية حيث كلما كانت المعدلات الجبائية والتحفيزات أكثر ملائمة للمؤسسة كلما كان هناك عوائد أكبر للمؤسسة وعليه يتم اتخاذ قرارات استثمارية أكثر ملائمة.
- سجلت العبارة رقم 08 "يتأثر قراركم الاستثماري بالتسيير الجبائي الفعال" فيه نسبة 37,1% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض" ب 6,1%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,8182، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,29484، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق بشدة"، واحتل هذا البند المرتبة الرابعة، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن قرار الاستثمار يتأثر بالتسيير الجبائي الفعال حيث تتيح التشريعات الجبائية بعض هوامش الحركة للمؤسسة الاقتصادية تسمح لها بالمفاضلة بين بعض الخيارات ومن ثم المساهمة في تحديد وضعيتها اتجاه الجبائية الأمر الذي أدى إلى بروز فكرة التسيير الجبائي الذي يعني محاولة تسيير الجبائية بما يخدم مصالح المؤسسة ويخفف

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

العبي الجبائي لديها، وعليه يعد تحفيز وتوجيه قرار الاستثمار من ابرز اهتمامات التسيير الجبائي في المؤسسة.

- سجلت العبارة رقم 02 "يفضل المساهمون إعادة استثمار الأرباح بدل توزيعها للاستفادة من الإعفاء الضريبي" فيه نسبة 59,8% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 3%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,7803، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0,93543، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة الخامسة، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن المساهمون يفضلون إعادة استثمار الأرباح بدل توزيعها للاستفادة من الإعفاء الضريبي حيث يتيح التشريع الجبائي الجزائري العديد من الخيارات أمام المؤسسة الاقتصادية لتوسيع استثماراتها من بينها الخيارات المرتبطة بإعفاءات الأرباح المعاد استثمارها حيث تستفيد المؤسسة من تخفيض بنسبة 30% قبل إدراجها في وعاء الضريبة مقابل شروط تلتزم بها المؤسسة.

- سجلت العبارة رقم 06 "مكنكم التسيير الجبائي الجيد والفعال من تحسين وضعكم التنافسي" فيه نسبة 28,8% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "محايد" ب 8,3%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,7576، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,32574، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة السادسة، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن التسيير الجبائي الجيد والفعال يمكن المؤسسة من تحسين وضعها التنافسي حيث التسيير الجبائي يضمن تخفيض التكاليف الذي هو هدف أساسي وضروري للمؤسسة يمكن من خلاله تحسين أدائها وزيادة مردوديتها وهذا ما يضمن استمرار منافستها في السوق.

- سجلت العبارة رقم 01 "حسب رأيكم تستفيد المؤسسة من التحفيزات الجبائية عند الاستثمار" فيه نسبة 48,5% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 3,8%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,7424، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,01606، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة السابعة، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث تستفيد المؤسسة من التحفيزات الجبائية لأنها تعد من أهم الأدوات الجبائية التي يعتمد عليها التسيير الجبائي والتي تسعى المؤسسة من خلاله إلى توسيع مشاريعها الاستثمارية ويتم ذلك من خلال استغلال التحفيزات الجبائية التي تمنحها الدولة في التشريع الجبائي.

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

- سجلت العبارة رقم 14 "يوجد تأثير قوي للتسيير الجبائي على اتخاذ قرارات استثمارية في المؤسسة الاقتصادية" فيه نسبة 47% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 5,3%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,6667، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,08189، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة الثامنة، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه يوجد تأثير قوي على قرار الاستثمار حيث أن التسيير الجبائي يقدم إسهامات بارزة في ترشيد قرارات استثمار المؤسسة، ويتجلى ذلك في دوره في تنويع مصادر التمويل وتدنية التكاليف استخدامها وهو ما ينعكس ايجابيا على مردودية المؤسسة، كما انه يجنب المؤسسة تحمل تكاليف الجبائية الإضافية واستغلال التحفيز الجبائية وهذا ما يحقق لها وفورات مالية تجعلها تفكر في استثمارات جديدة.

- سجلت العبارة رقم 20 "التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على اتخاذ القرار الاستثماري" فيه نسبة 34,1% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 6,1%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 2,6515، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,25391، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة التاسعة، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث أن التحفيز الجبائية الممنوحة من طرف المشرع تعتبر من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على اتخاذ القرار الاستثماري نتيجة دورها في توفير الوفورات المالية وزيادة القدرة الإنتاجية أو المحافظة عليها وتوسيع أنشطتها.

- سجلت العبارة رقم 17 "للمسير الجبائي دور فعال في المساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية" فيه نسبة 31,8% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 3,8%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,5682، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,28523، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة العاشرة، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن للمسير الجبائي دور فعال في المساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث أن تمكنه من رصد الحوافز والمزايا الممنوحة من طرف المشرع الجبائي الجزائري والاستفادة منها سيحقق الكثير من المكاسب التي تزيد من ربحية المؤسسة، كما انه يهدف في مرحلة الاستثمار إلى ادخل المؤسسة في المشاريع التي تكون مدعومة من طرف الدولة عن طريق التحفيز الجبائية.

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

- سجلت العبارة رقم 05 "تعمل التحفيزات الجبائية الممنوحة لمؤسستكم على رفع مردوديتها" فيه نسبة 49,2% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" ب 9,1%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,5، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,17545، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة الحادية عشر، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسة تعمل على رفع مردوديتها حيث يظهر هذا بصورة من خلال الآثار الجبائية المتأتية من التحفيزات الجبائية المتعلقة بقراري الاستثمار والتمويل.

- سجلت العبارة رقم 04 "تولي مؤسستكم أهمية بالغة للتحفيزات الجبائية الممنوحة لها" فيه نسبة 45,5% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض" ب 10,6%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,4924، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,22004، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة الثانية عشر، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث تولي المؤسسات أهمية بالغة للتحفيزات الجبائية الممنوحة لها كونها تساهم في الرفع من مردوديتها.

- سجلت العبارة رقم 19 "التحفيزات الجبائية توجه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة لتحقيق توازن جهوي" فيه نسبة 34,1% للخيار "موافق بشدة" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "معارض" ب 3,8%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,4394، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,23719، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق بشدة"، واحتل هذا البند المرتبة الثالثة عشر، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن التحفيزات الجبائية توجه الاستثمارات نحو مناطق محرومة لتحقيق التوازن الجهوي حيث تمنح الدولة الامتيازات والتحفيزات الجبائية للمؤسسات الاقتصادية لتشجيع الاستثمار من اجل توجيه اهتمامهم الاستثماري نحو القطاعات والأنشطة والمناطق التي ترى الدولة أنها محرومة ويجب تنميتها وترقيتها.

- سجلت العبارة رقم 21 "التحفيزات الجبائية غالبا تمنح للمؤسسات كبيرة النشاط" فيه نسبة 44,7% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "محايد" ب 7,6%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,4167، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,26637، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة الرابعة عشر، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن التحفيزات الجبائية غالبا تمنح للمؤسسات كبيرة النشاط التي تكون إرباحها مرتفعة فيكون وعائها

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

الضريبي مرتفع بالتالي تساعدها التحفيزات الجبائية على تكوين المدخرات من خلال الوفرات الضريبية المالية التي تمنحها لها وتوجيهها لتمويل استثمارات جديدة.

- سجلت العبارة رقم 12 "على المستثمر أن يستعين في استثماره على الكفاءات المالية التي لديها خبرة ودراية كافية في هذا المجال " فيه نسبة 31,8% للخيار " موافق " في حين سجلت أدنى نسبة للخيار " معارض " ب 4,5%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,4091، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,27186، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة " موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الخامسة عشر، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه أن على المستثمر أن يستعين في استثماره على الكفاءات المالية التي لديها خبرة ودراية كافية في هذا المجال التي من شأنها أن تمكنه من اتخاذ القرار المناسب للاستثمار من خلال تقديم كل ما يحتاجه المستثمر من معلومات وهيئتها بالشكل الذي تمكنه من اتخاذ القرار السليم.

- سجلت العبارة رقم 07 "في رأيكم تعتبر الجباية محفز للاستثمارات كونها تعتبر مصدر تمويل للدولة من خلاله تقوم بتوفير المناخ الملائم للاستثمار" فيه نسبة 35,6% للخيار " موافق " في حين سجلت أدنى نسبة للخيارين " معارض " و " معارض بشدة " ب 12,1%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,3258، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,23867، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة " موافق "، واحتل هذا البند المرتبة السادسة عشر، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث أن الاستثمار يعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، لذا على الدولة التي تسعى لجذب الاستثمار توفير مناخ استثماري ملائم من خلال تقرير جملة من الحوافز والمزايا التي توفرها الجباية مثل الإعفاءات الجزئية أو الكلية من الضرائب والرسوم للمؤسسات الاقتصادية

- سجلت العبارة رقم 10 "تتأثر قراراتكم الاستثمارية بالمعدلات الضريبية المرتفعة المفروضة عليكم" فيه نسبة 40,9% للخيار " موافق " في حين سجلت أدنى نسبة للخيار " معارض بشدة " ب 6,1%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,3182، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,10044، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة " موافق "، واحتل هذا البند المرتبة السابعة عشر، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث تتأثر القرارات الاستثمارية بالمعدلات الضريبية المرتفعة المفروضة فلا يمكن اتخاذ قرارات الاستثمارية في ظل وجود معدلات مرتفعة للضريبة على الأرباح حيث لا تستطيع المؤسسة ادخار الأموال من اجل تمويل مشاريع استثمارية جديدة



## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

- سجلت العبارة رقم 15 "يقبل العيب الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تلتزم وتمارس المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الاستثمار" فيه نسبة 44,7% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" ب 9,1%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,1136، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,28198، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "محايد"، واحتل هذا البند المرتبة الثامنة عشر، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه فان باعتبار العيب الجبائي تلك الآثار التي تحدثها الضريبة فعندما تلتزم المؤسسة بالمزايا والتحفيزات التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الاستثمار وتمارسها في إطار قانوني فإنها تستفيد من تخفيضات وإعفاءات تقلل من العيب الجبائي وبالتالي تشجعها على الاستثمار.

- سجلت العبارة رقم 13 "تفضلون الخضوع لمعدلات ضريبية منخفضة عند اتخاذ قرار الاستثمار بدل أسعار فائدة منخفضة على القروض" فيه نسبة 43,9% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" ب 7,6%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,0985، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,24704، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق"، واحتل هذا البند المرتبة التاسعة عشر، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث تفضيل الخضوع لمعدلات ضريبية منخفضة عند اتخاذ قرار الاستثمار بدل من أسعار فائدة منخفضة على القروض كون أن هناك إمكانية تغيير قرار الاستثمار في ظل المعدلات الضريبية المرتفعة المفروضة على المستثمرين والتي تؤثر في صافي التدفقات النقدية المتوقعة في فترة استرداد أموال المشروع، لذلك يفضل المستثمرون الخضوع لمعدلات ضريبية منخفضة عند اتخاذ قرار الاستثمار بدل تحمل تكلفة تمويل منخفضة.

- سجلت العبارة رقم 03 "تفادى مؤسستكم توزيع الأرباح المعاد استثمارها في ظل معدلات ضريبية مرتفعة" فيه نسبة 43,9% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" ب 7,6%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,0985، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,24704، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "محايد"، واحتل هذا البند المرتبة العشرون، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث تمارس الحوافز الجبائية الممنوحة من قبل الأنظمة الجبائية بهدف تشجيع الاستثمار غير أن الاستفادة من هذه المزايا تتوقف على قدرة المسير على تمكين المؤسسة من استغلال ما توفره التشريعات الجبائية من معدلات ضريبية تمييزية مشجعة للاستثمار بهدف توسيع أنشطة المؤسسة أو زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسة.

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار

### في المؤسسة الاقتصادية

- سجلت العبارة رقم 11 "تستثمر مؤسستكم كل الأموال الفائضة عند حاجتها في استثمارات جديدة" فيه نسبة 36,4% للخيار "موافق" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" ب 11,4%، بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند ب 3,0758، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1,28182، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "محايد"، واحتل هذا البند المرتبة الواحد والعشرون، بالنسبة للتفسير الاقتصادي والتبرير حسب الاتجاه حيث بهدف توسيع النشاط أو زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة فإنها تقوم باستثمارات جديدة بتوظيف كل الأموال المدخرة للحصول على دخل أو ربح منها.

### المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولاً- اختبار الفرضية الأولى: التي تنص على أن التسيير الجبائي يؤثر في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. لدراسة واختبار الفرضية محل الدراسة نعلم على تقنية الاتجاه Attitude التي مفادها إلى أي اتجاه

يرصد أكبر متوسط المحور الأول "تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية"، العبارات

(1,2,3,4,5,6,7,8,9,10,11,12,13) ب: 3,4087

وتبين ذلك من خلال التحليل التالي:<sup>1</sup>

$$h1 \in 3.4087 =$$

$$\left( \frac{3.7576 + 2.9091 + 3.8515 + 3.9818 + 2.5682 + 3.5227 + 3.2136 + 2.4394 + 3.1136 + 3.9167 + 4.0909 + 3.5327 + 3.4167}{13} \right)$$

وعليه فإن  $h1 \in [3.4 - 4.2]$  وهو ما يقابل درجة موافق

ثانياً- اختبار الفرضية الثانية: التي تنص على انه يتم اخذ التسيير الجبائي بعين الاعتبار في عملية صنع القرار الاستثماري.

لدراسة واختبار الفرضية محل الدراسة نعلم على تقنية الاتجاه Attitude التي مفادها إلى أي اتجاه

يرصد أكبر متوسط المحور الثاني "تأثير التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية"،

العبارات (14,16,17,06,08,09,10,11,12,13) ب: 3,54997

<sup>1</sup> حيث (h1): هو متوسط محور العبارات (01, 02, 03, 04, 05, 06, 07, 08, 09, 10, 11, 12, 13).

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

وتبين ذلك من خلال التحليل التالي:<sup>1</sup>

$$h2 \in 3.54997 = \frac{(3.7576 + 3.8182 + 3.8561 + 3.3182 + 3.0758 + 3.4091 + 3.0985 + 3.6667 + 3.9318 + 3.5682)}{10}$$

وعليه فإن  $h2 \in [3.4 - 4.2]$  وهو ما يقابل درجة موافق.

ثالثاً- اختبار الفرضية الثالثة: التي تنص على أن التحفيزات الجبائية تساهم وتشجع على اتخاذ قرار الاستثمار.

لدراسة واختبار الفرضية محل الدراسة نعلم على تقنية الاتجاه Attitude التي مفادها إلى أي اتجاه يرصد أكبر متوسط المحور الثاني "تأثير التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية"، العبارات (07، 05، 04، 03، 02، 01، 20، 21، 19، 18، 15) ب: 3.4979 وتبين ذلك من خلال التحليل التالي:<sup>2</sup>

$$h3 \in 3.4979 = \frac{(3.7424 + 3.7803 + 3.0985 + 3.4924 + 3.5 + 3.3258 + 3.1136 + 3.9167 + 3.4394 + 3.6515 + 3.4167)}{11}$$

وعليه فإن  $h3 \in [3.4 - 4.2]$  وهو ما يقابل درجة موافق.

<sup>1</sup> حيث (h2): هو متوسط العبارات (06، 08، 09، 10، 11، 12، 13، 14، 16، 17).

<sup>2</sup> حيث (h3): هو متوسط العبارات (01، 02، 03، 04، 05، 07، 15، 18، 19، 20، 21).

## الفصل الثالث دراسة استقصائية لتأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

---

### خلاصة الفصل الثالث

من خلال الفصل التطبيقي حاولنا دراسة مدى مساهمة التسيير الجبائي في صناعة واتخاذ قرار الاستثمار، حيث عملنا على تبيان الدور الذي يلعبه التسيير الجبائي في اتخاذ قرار الاستثمار من خلال استغلاله للتحفيزات الجبائية.

ومن خلال المعالجة الإحصائية المستخدمة وتحليل نتائج الدراسة تبين لنا مدى صدق الاستبيان، كما أظهرت الدراسة أن التسيير الجبائي عامل رئيسي يتم على أساسه صنع واتخاذ القرار الاستثماري، إضافة إلى الاهتمام الكبير الذي تتلقاه التحفيزات الجبائية من قبل متخذي قرارات الاستثمار لما تمنحه من وفرة ضريبية ولما لها من آثار ايجابية على قرارات المؤسسة.

كما نلخص في الأخير إلى أن الاعتماد على التسيير الجبائي والاهتمام به يؤدي إلى كفاءة وفاعلية عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

خاتمة

وفي الأخير حاولنا خلال هذا البحث دراسة موضوع "دور التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية"، ومعالجة إشكالية البحث المتمثلة في ما مدى مساهمة التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية؟، قمنا بدراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لاستقصاء آراء متخذي القرارات، كما قمنا بتحليل مختلف جوانب الموضوع بهدف الإجابة على الإشكالية والفرضيات، من خلال الفصلين النظريين والفصل التطبيقي باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة، انطلاقاً من الفرضيات المقترحة.

حيث تم من خلال الفصلين النظريين الوقوف على مفهوم التسيير الجبائي وأهم عناصره وفعالته وضرورة وجوده في المؤسسات الاقتصادية؛ أما الفصل الثاني فاستعرضنا أهم مفاهيم الاستثمار وقرار الاستثمار، كما تطرقنا فيه إلى مساهمة التسيير الجبائي في اتخاذ قرار الاستثمار من خلال الامتيازات والتحفيزات الجبائية التي يمنحها القانون لفائدة الاستثمارات؛ أما في الفصل التطبيقي فتطرقنا للدراسة الاستقصائية لأثر التسيير الجبائي والتحفيزات الجبائية على عملية صنع القرار الاستثماري.

وبعد عرض كل من الفصلين النظريين والفصل التطبيقي سنحاول الوقوف على أهم النقاط التي تضمنها البحث، ومحاولة اختبار الفرضيات إضافة إلى النتائج المتوصل إليها والتوصيات.

**أولاً- اختبار الفرضيات:** بعد دراستنا للموضوع يمكننا اختبار الفرضيات فيما يلي:

**الفرضية الأولى:** لقد اتضح من خلال الدراسة صحة الفرضية المتمثلة في "تهتم اغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتسيير الجبائي فهو يقوم بتسيير الجباية لصالحها ويهدف إلى تخفيض الأعباء الجبائية والمخاطر وتجنّبها التكاليف الجبائية الإضافية" حيث نجد أن المؤسسات التي تولي اهتمام كبيراً للجباية وتسييرها لصالحها يضمن لها الهدف الرئيسي وضروري وهو تخفيض التكاليف وتجنب المخاطر والتكاليف الإضافية الجبائية دون الوقوع في التهرب أو الغش الضريبي، لذلك اغلب المؤسسات تسعى لتطبيقه.

**الفرضية الثانية:** تمحورت هذه الفرضية حول أن متخذ القرار يأخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي عند صنع القرار الاستثماري، واتضح صحة الفرضية في الجانب التطبيقي وأكدت أنه عندما يدرج العامل الجبائي في صناعة قرار الاستثمار أو ما يصطلح عليه بالتسيير الجبائي حيث يقدم إسهامات بارزة في ترشيد القرارات الاستثمارية للمسير ويتجلى ذلك في دوره في تدنية التكاليف والاستفادة من التحفيز الجبائية، كما يجنب المؤسسة من تحمل التكاليف الجبائية الناجمة عن عدم احترام أو جهل القوانين الجبائية، كما

تأكدت صحة أن دور المسير الجبائي في هذه المرحلة هو رصد التحفيزات الجبائية وإدخال المؤسسة في المشاريع التي تكون مدعمة بها.

- **الفرضية الثالثة:** نصت هذه الفرضية على أن التحفيزات الجبائية تساهم في عملية صنع قرار الاستثمار، ويظهر ذلك من خلال الآثار الايجابية المتأتية من التحفيزات الجبائية المتعلقة بقرار الاستثمار، حيث تمنح هذه التخفيضات وفرات ضريبية من خلال تخفيض الأعباء الجبائية ما يؤثر على عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما تأكد من خلال الدراسة.

**ثانيا- نتائج البحث:** لقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى جملة الهامة من النتائج والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- إن تخفيض التكاليف هدف أساسي وضروري للمؤسسة يمكن من خلاله تحسين أدائها وزيادة مردوديتها، والتسيير الجبائي يحقق لها هذا الهدف دون الوقوع في الغش أو التهرب الضريبي، أي فيما تسمح به التشريعات والقوانين الجبائية؛ لذا يعد التسيير الجبائي ممارسة قانونية.

- كفاءة المسير الجبائي المؤهل هو محور فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

- التسيير الأمثل للجباية يهدف إلى ضمان الفعالية لقرارات المؤسسة، حيث يمكنها من الحصول على الامتيازات والتحفيزات الجبائية وتفادي الوقوع في أخطاء كدفع غرامات التأخير... الخ.

- يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي في التنمية الاقتصادية وبالتالي المحرك الأساسي في تنشيط الاقتصاد الوطني لذا يجب على الحكومة منحه العناية الكافية.

- تمنح القوانين الجزائرية العديد من الامتيازات والتحفيزات الجبائية لصالح المشاريع الاستثمارية مقابل التقييد ببعض الشروط.

- يكمن تأثير التسيير الجبائي على قرار الاستثمار في مختلف التحفيزات الجبائية التي تؤثر في نتيجة المؤسسة حيث تعتبر مصدر لإعادة الاستثمار.

- تمثل التحفيزات الجبائية تضحية من حق الدولة في جزء من أرباح الاستثمار بشرط تحقيق هذا الأخير هدفا محددًا والتي ترى الدولة انه أهم من تحصيل الجباية.

- يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأخطر القرارات التي تقبل عليها المؤسسة لذا يجب دراسته دراسة معمقة لما له من نتائج غير مؤكدة وارتباطه بمستقبل المؤسسة.

-التسيير الجبائي الجيد والفعال يعمل على خلق تدفقات نقدية للمؤسسة في مرحلة الاستثمار من خلال استغلاله لمختلف التحفيزات الجبائية، مما يدفع المؤسسة على التفكير في اخذ قرارات استثمارية جديدة.

-أظهرت الدراسة الاستقصائية لتأثير التسيير الجبائي في عملية صنع القرار الاستثماري انه ثمة علاقة تربط التسيير الجبائي والاستثمار وهي علاقة متبادلة إذ أن زيادة الاستثمارات تؤدي إلى رفع حصيللة الجباية كما انه قد لا يحدث قرارات استثمارية جديدة ما لم يكن هناك نظاما جبائيا محفزا.

### ثالثا- التوصيات:

- حتمية التحكم في التسيير الجبائي للمؤسسة بوضع خطة جبائية مثلى حتى يتسنى لها الاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار التشريع الجبائي.
- يجب على مسيري المؤسسات توظيف مختصين في المجال الجبائي لتقديم الاستشارات الجبائية بهدف ترشيد الخيارات.
- الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وعدم إهمال أي جزء منها.
- الرفع من الثقافة الجبائية للمسيرين من خلال التربصات والتكوينات بالتالي التمكن من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقاؤها.
- تفعيل النظام الجبائي ليكون أكثر شفافية وثبات واستقرار لجذب وتحفيز الاستثمار.
- على المؤسسات الاقتصادية الاهتمام بوظيفة المسير الجبائي لما لها من أهمية وانعكاس مباشر على اتخاذ قراراتها الاستثمارية في ظل التغيرات الكثيرة والغير مستقرة في التشريعات الجبائية.
- تعديل التشريعات الضريبية لتلائم مع واقع التحفيزات الجبائية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعيشها الجزائر حاليا.
- مقارنة التحفيزات الجبائية التي تقدمها الجزائر مع البلدان الناجحة في هذا المجال، حيث ساهمت المزايا الجبائية في تطور الاستثمار واتخاذ قراره والذي أدى بدوره إلى التنوع في اقتصادياتها.
- إعادة النظر في مجموعة الحوافز والإعفاءات الجبائية، والعمل على الربط بينها وكل مكونات الاستثمار والعوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار.
- يجب منح تحفيزات لتشجيع الاستثمار محدودة مع ضرورة التزام المستثمر المستفيد من التحفيزات الجبائية بالاستمرار في نشاطه على الأقل لمدة ماثلة لمدة التحفيزات الجبائية.



**رابعاً- آفاق البحث:** رغم أننا حاولنا الإلمام بموضوعنا إلا أننا مدركون جيداً لحدود قدرتنا على الإلمام بجميع جوانبه، إضافة إلى ذلك إلى ذلك فإن هذا البحث كغيره من البحوث لا يخلو من القصور والنقص، لذلك يمكن أن يكون انطلاقة لبحوث جديدة، نردها فيما يلي:

- تأثير العامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي في المؤسسات.
- فعالية التسيير الجبائي في ترشيد قرارات المؤسسة.
- جباية المؤسسات ما بين الواقع والقوانين.
- فعالية التحفيز الجبائية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دور الإصلاحات الضريبية في تنظيم الإدارة الضريبية في الجزائر.
- الاستراتيجيات المتبعة لتحفيز الاستثمارات من خلال التحفيز الجبائية.

# المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

1. الكتب:

1. الوليد صالح عبد العزيز، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، 2003.
2. إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية ، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993.
3. جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
4. جمال الدين برقوق وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
5. جميل احمد توفيق، إدارة الأعمال، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986.
6. حسن بلعجوز والجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013.
7. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
8. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
9. سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، الأردن، 1999.
10. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
11. طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار ، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
12. عبد الأمير شمس الدين، الضرائب: أسسها وتطبيقاتها العلمية دراسة مقارنة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، سنة 1987.
13. عبد الرزاق عباس، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

14. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب ، الطبعة الأولى، دار الجرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
15. عبد المطلب عبد المجيد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
16. فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية ، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
17. فيصل شياد، تحليل المعايير لاختيار الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار الجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
18. ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
19. محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية، الأردن، 2006.
20. محمد رفيق الطيب، مدخل للتسيير: أساسيات، وظائف، تقنيات ، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
21. محمد عباس محززي، المدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر، عين البنيان، الجزائر، 2010.
22. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، مؤسسة دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
23. مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية العاصرة ، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر، 2004.
24. معراج الهواري وبهناس عباس واحمد مجدل، القرار الاستثماري في ظل التأكد والأزمة المالية ، الطبعة الأولى، كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
25. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على المؤسسة الاقتصادية ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
26. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

## 2. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بن إبراهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية: من اجل معامل الخصم في ظل الضوابط الشرعية، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
  2. سعد داشر وعبد الحق عبدلي، المراجعة والتسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية ، مذكرة لنيل الشهادات العليا في الجباية، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2005.
  3. شناوي إسماعيل وهندي كريم، اثر الجباية على التسيير المالي للمؤسسة، مذكرة نيل شهادة في دراسات العليا في الجباية، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2005.
  4. صابر عباس، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012.
  5. لخضر يحيى، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007.
  6. محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2003.
- ### 3. المجالات والمقالات العلمية:
1. زواق الحواس، أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي-33(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
  2. زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017.
  3. صابر عباسي، محمد فوزي شعوي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية -دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة-، مجلة الباحث، عدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
  4. طالبي محمد، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، شلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، السداسي الأول، 2009.
- كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين، دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2019.

4. القوانين والتشريعات:

1. المادة 193، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، سنة 2012.
2. المادة 174 معدلة بموجب المادة 12 من قانون المالية لسنة 2010، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017، ص44.
3. المادة 15 من قانون المالية 2010 المعدلة لأحكام المادة 06 من قانون المالية 2000 المعدلة للمادة 16 من قانون المالية 2005.
4. المادة 86 من قانون المالية 2021، المعدلة لأحكام المادة 33 من القانون رقم 20-07 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020.
5. المادة 87، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 16 جمادى الاولى 1442 الموافق ل 31 ديسمبر 2020 المتضمن لقانون المالية لسنة 2021، العدد 83
6. المادة 12 المعدلة والمتممة لأحكام المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
7. القانون رقم 89-01 المؤرخ في 07 فبراير 1989 المتضمن القانون المدني الجزائري.
8. المادة الثانية من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 فيفري 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.
9. أمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 فيفري 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

5. المؤتمرات والملتقيات:

1. الحواس زواق،مداخلة بعنوان فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة المسيلة، 14/15 أفريل 2009.
2. نوال جخلوف ثلجة، التدقيق الضريبي: بحث عن الكفاءة الضريبية أم التهرب؟، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية، جامعة سكيكدة، أكتوبر 2010.

6. المحاضرات:

1. حمام محمد زهير، محاضرات في علوم التنظيم والتسيير ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، 2005.

2. خالد مقدم، محمد الهادي ضيف الله، عمر فاروق زرقون، محاضرات في التسيير والمراجعة الجبائية ، محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2018/2019.

## 6. المواقع الالكترونية:

1. أحمد إبراهيم خضر، إرشادات عامة في جزئية صدق وثبات الاستبيان، مقال على

الموقع: [alukah.net/sharia/0/50431/](http://alukah.net/sharia/0/50431/)، تاريخ الاطلاع: 10 ماي 2022، الساعة 15.30:

2. أمجد قاسم، مصادر المعلومات والبيانات في البحث العلمي، مقال على

الموقع: [www.al3loom.com](http://www.al3loom.com)، تاريخ الاطلاع: 10 ماي 2022، الساعة: 13.20.

3. ماجد توهان الزبيدي، مصادر المعلومات الأولية، مقال على الموقع:

<https://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue5/no5/24.pdf>

pdf، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2022، الساعة: 13.35

4. ورقة بحثية على الموقع: [www.Student.ibda3.org](http://www.Student.ibda3.org)، تاريخ الاطلاع 10 ماي 2022، الساعة 15.05.

ثانيا: باللغة الاجنبية

## Livres :

1. Armel Liger, **La gestion fiscale des PMI : un Mythe**, Edition LGDJ, paris, 1998.
2. Christine Collette, **Gestion Fiscale des entreprises**, Paris, Année 1998.
3. G.R.Terry et S.G Franklin, **Les Principes du management**, Economica, 1985
4. M.Gozain, **Les Grands Principes de la fiscalité des entreprises**, 2eme ed, droit, paris, 1986.

الملاحق



الملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكمين على الاستبيان

الرقم	اللقب والاسم
01	شريف محمد
02	لعروس لخصر
03	ظريف فاطمة
04	عبد الهادي مختار
05	زياني عبد الحق

الملحق رقم (02): الاستبيان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وجباية معمقة

استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأما بعد...

سيدي / سيديتي:

في إطار تحضير مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

"دور التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية"

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان من اجل الحصول على آرائكم حول ما تضمنه من فقرات.

نلتمس منكم الرد على الفقرات بكل صدق وموضوعية ونتعهد لكم بان تحاط مساهماتكم بالسرية التامة

وأنها تستخدم لأغراض البحث العلمي، وفي الأخير نتقدم إليكم بخالص الشكر والتقدير على تعاونكم معنا

في إتمام هذه الدراسة.

تحت إشراف الأستاذة

- ظريف فاطمة

من البحاز الطالبتين:

- بن كاملة هند

- ميلودي صارة

الرجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

المحور الأول: البيانات الشخصية والوظيفية:

- (1) الجنس: ذكر  أنثى
- (2) العمر: من 18 إلى 25 سنة  من 26 إلى 30 سنة   
 من 31 إلى 35 سنة  من 36 إلى 40 سنة   
 من 41 إلى 45 سنة  أكثر من 45 سنة
- (3) المؤهل العلمي: اقل من ليسانس  ليسانس   
 ماجستير  ماستر
- (4) التخصص: محاسبة  مالية  بنوك   
 تجارة  جباية  ادارة اعمال  تسويق   
 مدير  مدير مالي   
 جبائي  محاسب
- (5) المنصب الوظيفي: مدير  مدير مالي   
 جبائي  محاسب
- (6) عدد سنوات الخبرة: اقل من 05 سنوات  بين 11 و 20 سنوات   
 بين 05 و 10 سنوات  أكثر من 20 سنة

## المحور الأول: قياس مدى تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

رقم العبرة	العبرة	الاختيارات				
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1.	لدى مؤسستكم قسم خاص مكلف بالجباية.					
2.	العامل الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عالي الأهمية.					
3.	تهتم اغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق التسيير الجبائي.					
4.	التسيير الجبائي مرتبط بالتسيير المحاسبي والمالي في المؤسسة					
5.	تمارس المؤسسات الجزائرية التسيير الجبائي بطريقة ضمنية وليست علمية.					
6.	يمارس التسيير الجبائي غالبا في المؤسسات الاقتصادية كبيرة الحجم والنشاط.					
7.	يكون الاطلاع على القوانين الجبائية المتعلقة بالمؤسسة بشكل مستمر.					
8.	المؤسسة على دراية بالامتيازات الجبائية التي يمنحها القانون الجبائي.					
9.	يهدف التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية إلى تخفيض الخطر الجبائي.					
10.	تساهم الامتيازات التي يمنحها المشرع الجبائي في تخفيض العبء الجبائي.					
11.	التسيير الجبائي ضعيف الفعالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.					
12.	فعالية عمل المسير الجبائي مرتبطة بمدى التزام المؤسسة بالقواعد والأحكام الضريبية المتعلقة					

					بنشاط المؤسسة.	
					لتفعيل التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يجب فتح معاهد متخصصة بالتكوين في هذا التخصص.	13.

## المحور الثاني: قياس مدى تأثير التسيير الجبائي في صنع القرار الاستثماري في المؤسسة

## الاقتصادية

رقم العبارة	العبارة	الاختيارات				
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1.	حسب رأيكم تستفيد المؤسسة من التحفيزات الجبائية عند الاستثمار.					
2.	يفضل المساهمون إعادة استثمار الأرباح بدل توزيعها للاستفادة من الإعفاء الضريبي.					
3.	تتفادى مؤسستكم توزيع الأرباح المعاد استثمارها في ظل معدلات ضريبية مرتفعة.					
4.	تولي مؤسستكم أهمية بالغة للتحفيزات الجبائية الممنوحة لها.					
5.	تعمل التحفيزات الجبائية الممنوحة لمؤسستكم على رفع مردوديتها					
6.	مكنكم التسيير الجبائي الجيد والفعال من تحسين وضعكم التنافسي.					
7.	في رأيكم تعتبر الجباية محفز للاستثمارات كونها تعتبر مصدر تمويلي للدولة من خلاله تقوم بتوفير المناخ الملائم للاستثمار.					
8.	يتأثر قراركم الاستثماري بالتسيير الجبائي الفعال.					
9.	يتأثر قراركم الاستثماري بالمعاملة الجبائية التمييزية.					
10.	تتأثر قراراتكم الاستثمارية بالمعدلات الضريبية المرتفعة المفروضة عليكم.					
11.	تستثمر مؤسستكم كل الأموال الفائضة عند حاجتها في استثمارات جديدة.					

					12. على المستثمر أن يستعين في استثماره على الكفاءات المالية التي لديها خبرة ودراية كافية في هذا المجال.
					13. تفضلون الخضوع لمعدلات ضريبية منخفضة عند اتخاذ قرار الاستثمار بدل أسعار فائدة منخفضة على القروض.
					14. يوجد تأثير قوي للتسيير الجبائي على اتخاذ قرارات استثمارية في المؤسسة الاقتصادية
					15. يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تلتزم وتمارس المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الاستثمار.
					16. حسب رأيكم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.
					17. للمسير الجبائي دور فعال في المساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
					18. التحفيزات الجبائية تشجع المشاريع الاستثمارية التي تحقق تكامل اقتصادي.
					19. التحفيزات الجبائية توجه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة لتحقيق توازن جهوي.
					20. التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على اتخاذ القرار الاستثماري.
					21. التحفيزات الجبائية غالبا تمنح للمؤسسات كبيرة النشاط.

## الملحق رقم (03): معدل الفاكرونباخ

المحور الأول

RELIABILITY

/VARIABLES= Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13

/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL= ALPHA .

## Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,782	13

المحور الثاني

RELIABILITY

/VARIABLES= Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18 Q19 Q20 Q21 Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28 Q29 Q30 Q31

Q32 Q33 Q34

/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL= ALPHA .

## Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,810	21

RELIABILITY

/VARIABLES= Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18 Q19 Q20 Q21 Q22

Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28 Q29 Q30 Q31 Q32 Q33 Q34

/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL= ALPHA .

## Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,840	34